

ظاهرة الغلاء في ضوء السنة النبوية : دراسة موضوعية
high coast phonemenon Causes and solution a prophetic
economical study

إعداد الطالب

محمد مصطفى عوده السلطان

الرقم الجامعي 0720105003

بإشراف الدكتور

بكر مصطفى بني ارشيد

الفصل الدراسي الصيفي

2009م / 2010م



جامعة آل البيت

كلية الدراسات الفقهية والقانونية

قسم أصول الدين

ظاهرة الغلاء في ضوء السنة النبوية : دراسة موضوعية

high coast phonemenon Causes and solution a prophetic
economical study

إعداد الطالب

محمد مصطفى عوده السلمان

الرقم الجامعي 0720105003

بإشراف الدكتور

بكر مصطفى بني ارشيد

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع	الأسم
.....	1- د. بكر مصطفى بني ارشيد (مشرفاً ورئيساً)
.....	2- أ د مجمد علي الزغول (عضواً)
.....	3- د . محمد مصلح الزعبي (عضواً)
.....	4- د. محمد سعيد حوى (عضواً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث النبوي الشريف وعلومه ، بكلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت ، نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ

2010 / 7 / 28 م .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ
الرَّحِیْمِ

الإهداء

- إلى نبي الرحمة ، ونور الهدى ، وسيد البشرية ، صلوات الله وسلامه عليه..... اتباعاً
واقتراداً .

- إلى والديَّ الحبيبين وفاءً وتقديراً .

- إلى جميع أفراد أسرتي احتراماً .

- إلى كل علماء الأمة وصالحها تفضلاً .

إلى كل هؤلاء

أهدي ثواب هذا العمل المتواضع .

الباحث

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى على منّته وكرمه بتوفيقي لإتمام هذه الرسالة ، فله الحمد أولاً وأخيراً .

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل بكر مصطفى بني ارشيد الذي تفضل بقبول الإشراف على رسالتي ، حيث أفادني بعلمه وملحوظاته التي كان لها أكبر الأثر في إعداد هذه الرسالة ، فجزاه الله تعالى خير الجزاء ، وأفاد به الإسلام والمسلمين .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الجامعة ممثلة برئيسها ، وإلى كلية الدراسات الفقهية والقانونية ممثلة بعميدها ، وإلى الأساتذة الأفاضل ، ممن نهلت من علمهم ، وأفدت من خبراتهم ، وإلى كل من قدم لي النصح ، والمساعدة ، لإنجاز هذه الرسالة .

ولا يفوتني أن أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة ، فلهم الشكر والتقدير.

وأسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى ، وأن يكون في ميزان أعمالنا يوم القيامة ، إنه وليّ ذلك والقادر عليه ، والحمد لله رب العالمين .

فهرس المحتويات

المحتوى

الإهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

تحليل المصادر

الملخص

* المقدمة

* الفصل التمهيدي : مفهوم الغلاء وتاريخه

المطلب الأول : مفهوم الغلاء لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني : التدرج الزمني لظاهرة الغلاء

*الفصل الأول : أسباب الغلاء في ضوء السنة النبوية الشريفة

*المبحث الأول : الأسباب المعنوية لظاهرة الغلاء

المطلب الأول : معصية الله تعالى ومخالفة أمره

اولاً : مفهوم المعصية لغة واصطلاحاً

ثانياً : آثار المعصية وعلاقتها بالغلاء

المطلب الثاني : إيثار الدنيا على الآخرة

المطلب الثالث : قلة البركة في المال المكتسب

اولاً : الكذب في المعاملة

ثانياً : عدم سخاوة النفس في طلب المال

*المبحث الثاني : الأسباب المادية لظاهرة الغلاء

المطلب الأول : الاحتكار

اولاً : مفهوم الاحتكار لغة واصطلاحاً

ثانياً : حكم الاحتكار

ثالثاً : الاحتكار وعلاقته بالغلاء

المطلب الثاني : الربا

اولاً : مفهوم الربا لغة وشرعاً

ثانياً : ذم الربا

ثالثاً : أضرار الربا

رابعاً : الربا وعلاقته بالغلاء

المطلب الثالث : العرض والطلب

اولاً : مفهوم العرض والطلب

ثانياً : العرض والطلب وعلاقته بالغلاء

المطلب الرابع : الإسراف والتبذير

اولاً : مفهوم الإسراف والتبذير

ثانياً : ما نهى عنه الشرع وعدّه من الإسراف والتبذير

ثالثاً : الإسراف والتبذير وعلاقته بالغلاء

المطلب الخامس : المكاسب المحرمة

اولاً : الغش في البيع

ثانياً : تطيف الكيل والميزان

ثالثاً : تلقي الركبان

رابعاً : النهي عن بيع الحاضر للبادي

خامساً : النهي عن النجش في البيع وعلاقته بالغلاء

سادساً : النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه والسوم على سوم أخيه

المطلب السادس : التلاعب بالعملات

اولاً : التغيرات التي تعتري النقود من حيث قيمتها

ثانياً : أثر تغيير النقد بغلاء الأسعار

*الفصل الثاني : الآثار السلبية لظاهرة الغلاء

*المبحث الأول : الآثار الاجتماعية والأخلاقية

المطلب الأول : العزوف عن الزواج

غلاء المهور

اولاً : موقف الشرع من غلاء المهور

ثانياً : أسباب غلاء المهور

العنوسة

اولاً : مفهوم العنوسة

ثانياً : أسباب العنوسة

ثالثاً : آثار غلاء المهور والعنوسة

المطلب الثاني : ظهور أمراض خطيرة

الحسد

اولاً : مفهوم الحسد

ثانياً : موقف الشرع من الحسد

ثالثاً : أسباب الحسد

رابعاً : آثار الحسد

قطيعة الأرحام

اولاً : مفهوم قطيعة الرحم

ثانياً : موقف الشرع من قطيعة الرحم وأثره

ثالثاً : أسباب قطيعة الرحم

***المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية**

المطلب الأول : الفقر

اولا : الفقر وموقف الشرع منه

ثانياً : آثار الفقر

المطلب الثاني : الرشوة

اولاً : مفهوم الرشوة

ثانياً : موقف الشرع من الرشوة وأثرها

ثالثاً : أسباب الرشوة

المطلب الثالث : السرقة

آثار السرقة

* الفصل الثالث : علاج السنة النبوية الشريفة لظاهرة الغلاء

*المبحث الأول : العلاج المعنوي لظاهرة الغلاء

المطلب الأول : الاستغفار والتوبة

أولاً : مفهوم الاستغفار والتوبة

ثانياً : لاستغفار وعلاجه للغلاء

المطلب الثاني : الصبر على البلاء

أولاً : مفهوم الصبر

ثانياً : الصبر وعلاجه للغلاء

المطلب الثالث : الشكر

أولاً : مفهوم الشكر

ثانياً : الشكر وعلاجه للغلاء

ثالثاً : الأسباب المعوقة أو الصارفة عن الشكر

المطلب الرابع : الدعاء

أولاً : مفهوم الدعاء

ثانياً : الدعاء وعلاجه للغلاء

المطلب الخامس : القناعة والرضا

أولاً : مفهوم القناعة

ثانياً : القناعة وعلاجها للغلاء

المطلب السادس : التوكل

أولاً : مفهوم التوكل

ثانياً : التوكل وعلاجه للغلاء

*المبحث الثاني : الحلول الاقتصادية لظاهرة الغلاء

المطلب الأول : إصلاح الرزق

أولاً : أسباب تجلب الرزق

ثانياً : الأسباب المانعة من الرزق

المطلب الثاني : معالجة الفقر

أولاً : الزكاة

ثانياً : الصدقة

ثالثاً : الكفارات

المطلب الثالث : وجوب العمل

المطلب الرابع : الاقتصاد في المعيشة

المطلب الخامس : سياسة الاعتماد على الذات

أولاً : الحث على الزراعة

ثانياً : الحث على التجارة

ثالثاً : الحث على الصناعة

المطلب السادس : التسعير

أولاً : مفهوم التسعير

ثانياً : حكم التسعير في حالة الغلاء .

ثالثاً : حقيقة التسعير وكيفيته

رابعاً : صفة التسعير

خامساً : هل طبق نظام التسعير؟

المطلب السابع : منهج المقاطعة الاقتصادية

*الخاتمة والتوصيات

*فهرس الآيات

*فهرس الأحاديث والآثار

*قائمة المصادر والمراجع

*الملخص باللغة الإنجليزية

تحليل المصادر

صحيح البخاري ، مؤلفه محمد بن إسماعيل البخاري ، (194هـ - 256هـ) .

يعد صحيح البخاري أول كتب الحديث وأعلها وأغلاها ، وهو أصح ما جمعه البشر على الإطلاق ، وهو أصح كتب السنة ، والمرجح عند جماهير العلماء ، و المقدم على غيره من الكتب لصحة أحاديثه ، وقوة أسانيده وعلوها ودقة استنباطه ، فلا يضاويه كتاب ، ولا يقاربه مصنف ، ولذا كثرت العناية به وكثرت شروحه حتى بلغت أكثر من ثمانين شرحاً كما قال أهل العلم في ذلك ، ولا غرو أن تهتم الأمة بسنة نبيها صلى الله عليه وسلم ؛ لأنها المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم ، ويعرف فقه البخاري من عناوين الأبواب كما ذكر العلماء ذلك ، وقد صنفه في ست عشرة سنة.

صحيح مسلم مؤلفه الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ، (206هـ - 261هـ) .

يعد صحيح مسلم ثاني كتب السنة بعد صحيح البخاري عند جمهور العلماء ، والحكم على أحاديث صحيح مسلم كالحكم على صحيح البخاري ، والإجماع منعقد على ذلك ، وإذا روي الحديث في صحيح مسلم كان كافياً بالحكم على صحته ، وكثرت العناية بصحيح مسلم كما في صحيح البخاري ، من حيث الشروح والمختصرات ، وقد وقعت بعض الانتقادات على الصحيحين أو أحدهما ، كالذي أشتهر عن الدارقطني فقد انتقد على الشيخين أحاديث ضعفها ، وبها اعترض على ما أخرجه البخاري من الأحاديث المتعلقة ، وقد تعرض العلماء لهذه الانتقادات وأماطوا عنها اللثام ، وأنها لا تضر ، وصنفت كتب تبني أصحابها بيان ضعف وتهافت تلك الانتقادات ، كتصنيف الحافظ زين الدين العراقي ، وتصنيف الحافظ ولي الدين أبو زرعة وغيرها .

سنن أبي داود مؤلفه أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، (202هـ - 275هـ) .

يعد سنن أبي داود من الكتب المشتملة على أحاديث الأحكام ، وقد بلغت أحاديثه 5276 حديث - المطبوع - ذكر فيها الصحيح وما يقاربه ، وقد لخص طريقته فيه بقوله : " وما كان في كتابي من وهنٍ شديد فقد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض " وقد خرج سننه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً ، ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، فعلى

هذا قد احتتمل سنن أبي داود الأحاديث الضعيفة ، لأن طريقتة في التصنيف هي جمع كل الأحاديث التي تتضمن أحكام فقهية .

سنن الترمذي لمؤلفه أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (209هـ - 279هـ).

سنن الترمذي هو أحد الكتب الستة بلا نزاع ، على خلافٍ في ترتيبه بين هذه السنن ، منهم من يقدمه بعد الصحيحين فيكون الثالث، ومنهم من يؤخره ليكون الخامس على خلافٍ بين أهل العلم في ذلك ، من نظر إلى كثرة فوائده ، سواء كان منها ما يتعلق بالحديث وصناعته والكلام على الرواة ، وتخريج الأحاديث والإشارة إلى الشواهد ، فمن نظر إلى هذه الفوائد مجتمعة جعله الثالث ، ومن نظر إلى نزوله في شرطه، فإن شرطه أضعف من شرط أبي داود والنسائي ، وقد أشتمل سنن الترمذي على عدة أنواع من الحديث : الصحيح ، وحسن صحيح ، وحسن صحيح غريب ، وصحيح غريب ، والحديث الغريب .

سنن ابن ماجه لمؤلفه محمد بن يزيد القزويني ، (207هـ - 275هـ) .

يعد سنن ابن ماجه من الكتب الستة على خلاف بينه وبين موطأ مالك وسنن الدارمي ، فمنهم من جعل السادس موطأ الإمام مالك كابن الأثير في جامع الأصول ، ورزين العبدري في تجريد الأصول ، ومنهم من جعل السادس سنن الدارمي ، والأكثر على أن السادس سنن ابن ماجه ، وأول من جعل السادس سنن ابن ماجه هو أبو الفضل بن طاهر في أطرافه وفي شروطه، شروط الأئمة الستة ، وابن ماجه لم يشترط الصحة بل كان قصده جمع أحاديث الفقه وما شابه ذلك ، وقال أهل العلم إن سنن ابن ماجه يختلف عن بقية الكتب بكثرة الضعيف فيه ، وأنه لا يخلو من الأحاديث الساقطة والمنكرة ، ولم يلتزم ابن ماجه ببيان الضعيف أو شديد الضعف كما يفعل الترمذي وأبو داود .

سنن النسائي لمؤلفه أحمد بن شعيب النسائي ، (215هـ - 303هـ) .

يعد كتاب السنن للنسائي من الكتب التي عنيت بطريقة تجمع بين الفقه وفن الإسناد ، فقد رتبته على الأبواب ، ووضع لها عناوين تبلغ أحياناً منزلة بعيدة من الدقة ، وجمع أسانيد الحديث الواحد في موطن واحد ، وبذلك سلك أغمض مسالك المحدثين وأجلها ، وقد أشتمل كتاب النسائي مثل بقية السنن : على الصحيح المتفق عليه ، وعلى الصحيح الذي هو على شرط الشيخين أو أحدهما ،

وأحاديث فيها ضعف ، وقد أبان عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة ، وتنقسم السنن إلى قسمان : السنن الكبرى ، والسنن الصغرى (المجتبى) .

مسند أحمد بن حنبل مؤلفه أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، (164هـ - 241هـ) .

يعد مسند الإمام أحمد بن حنبل من الكتب المرتبة أحاديثها على أسماء الصحابة الذين يروون الأحاديث كما هي في طريقة المسانيد ، وفيه الحديث الصحيح والحسن والضعيف ، ومنها أحاديث يسيرة شديدة الضعف ، وقد حظي مسند أحمد بعناية العلماء ، ومن ذلك ما ألفه ابن حجر في كتاب له سماه " القول المسدد في الذب عن المسند " ، حقق فيه نفي الوضع عن أحاديث المسند وظهر من بحثه أن غالبها جياذ .

فتح الباري شرح صحيح البخاري مؤلفه أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، (773هـ - 852هـ) .

هو أعظم شروح البخاري وأشهرها ، يقع الكتاب في ثلاثة عشر مجلداً كباراً ، إضافةً إلى مقدمةً وافية في مجلد كبير وهو (هدى الساري) مرتبة على عشرة فصول ، يسوق الباب وحديثه أولاً ، يذكر الترجمة ثم يذكر الحديث ، ثم يذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية ، ثم يستخرج ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث ، من الفوائد المتنية والإسنادية من تتماتٍ وزياداتٍ وكشف غامضٍ وفصيحٍ مدلسٍ بسماعٍ ومتابعةٍ سامعٍ من شيخٍ اختلط قبل ذلك ، منتزعاً ذلك كله من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة ، ثم يوضح معاني الألفاظ اللغوية ، والتنبيه على النكت البيانية ، وأورد من كلام الأئمة مما استنبطوه من ذلك الخبر من الأحكام الفقهية والمواعظ الزهدية والآداب المرعية ، يقول : مقتصر على الراجح من ذلك متحريراً للواضح دون المستغلق في تلك المسالك ، مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره ، والتنصيص على المنسوخ بناسخه ، والعام بمخصه ، والمطلق بمقيده ، والمجمل بمبينه ، والظاهر بمؤوله ، والإشارة إلى نكتٍ من القواعد الأصولية ، وغيرها مما ذكره في مؤلفه .

عمدة القاري شرح صحيح البخاري مؤلفه محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العيني ، (762هـ - 855هـ) ،

يعد كتاب عمدة القاري من الكتب التي عنيت بشرح صحيح البخاري ، وذكر فيه مؤلفه فوائد في اسم الصحيح وسبب تأليفه ، وترجيح الصحيح على غيره في شرطه ، وعدد الأحاديث المسندة في

صحيح البخاري ، في فهرس أبواب البخاري مع عدد أحاديث كل كتاب ، ثم ذكر طبقات شيوخ البخاري ، ومن تكلم فيه من رجال الصحيح ، ثم الفرق بين الاعتبار من حيث المتابعة والشاهد ، وضبط الأسماء المتكررة ، ومعلقات الصحيح ، ثم عرف بموضوع علم الحديث ومبادئه ومسائله ، يبدأ أولاً: بمناسبة الحديث للترجمة ، ثم يتحدث عن رجال رواة الحديث ، ثم في ضبط أسماء الرجال ، ثم الأنساب ، يعنون عناوين ، مناسبة الحديث للترجمة ، ثم إذا انتهى قال: رواة الحديث ، ثم ضبط أسماء الرجال ، ثم ضبط الأنساب ، ثم يذكر فوائد تتعلق بالرجال ، ثم لطائف الإسناد ، ثم يبين نوع الحديث إن كان الحديث متميزاً بنوع خاص .

صحيح مسلم بشرح النووي مؤلفه يحيى بن شرف بن مري النووي ، (631هـ - 676هـ)

افتتح كتابه بمقدمةٍ أوضح فيها منهجه في شرحه ، ثم بدأ بإسناده في الكتاب إلى الإمام مسلم ، ترجم لرواته من شيوخه إلى مسلم تراجم مختصرة ، وتحدث عن صحيح مسلم وشهرته وتواتر نسبه إلى مصنفه ، وبيّن منزلته بين كتب السنة ، ثم ذكر مراد الإمام مسلم في تقسيمه للأحاديث إلى ثلاثة أقسام أحاديث صحيحة ، وبيان مراتب الرواة عنده ، ثم ذكر بعض المسائل الاصطلاحية كالصحيح ، والحسن ، والضعيف ، والمرفوع ، والموقوف ، وزيادات الثقات ، والتدليس ، والاعتبار ، والمتابعات ، والشواهد ، والاختلاط ، والناسخ ، والمنسوخ ، ومعرفة الصحابة ، والتابعين ، ورواية الحديث ، بالمعنى وغير ذلك.

تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي مؤلفه محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ، (ت 1353 هـ) ،

يعد كتاب المباركفوري من أنفع الشروح المتداولة الآن على جامع الترمذي ، ومشمتم على مقدمة تقع في جزئين ، وهذان الجزءان مشتملان على باين ، في كل باب فصول كثيرة ، وعند شروعه بالشرح يبدأ بشرح الترجمة باختصار ، ويذكر تراجم الرواة ، ويذكر من روى عنه ، ويذكر بعض كلام النقاد في الراوي ، لكنه في الغالب لا يرجح ، وإنما يعتمد غالباً على ترجيحات ابن حجر ، ثم يشرح الألفاظ من متن الحديث ويذكر ما فيها من احتمالات ، ويذكر الخلاف مع الاستدلال والترجيح من غير تعصب لمذهب معين ، ويخرج الحديث من المصادر المشهورة بعد حكم الترمذي على الحديث ، ويخرج الشواهد ويعنى بها عنايةً فائقة ، يقول فيها الترمذي: وفي الباب يحصر الشارح على تخريجها ، فيردها إلى مصادرها.

والكتاب ما زال هو المصدر بالنسبة لشروح الترمذي الموجودة المتداولة ، وهو من أشهر الشروح على جامع الترمذي .

تقريب التهذيب لمؤلفه أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، (773هـ - 852هـ) .
وهو كتاب مختصر في مجلد واحد اختصر فيه مؤلفه " تهذيب التهذيب " ، وقد ذكر فيه اسم الترجمة ، ثم اسم أبيه وجده ، ومنتهى أشهر نسبه ونسبه ، وكنيته ولقبه ، ثم صفته التي تختص بها من جرح وتعديل ، وذلك على كل شخص بأصح ما رجح لديه .

الثقات لمؤلفه محمد بن حبان البستي ، (354هـ) .
وقد رتب مؤلفه على الطبقات ، ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة ، وقد جعله في ثلاثة أجزاء ، الأول : للصحابة ، والثاني : للتابعين ، والثالث : لأتباع التابعين ممن بعدهم .

تهذيب الكمال لمؤلفه يوسف بن الزكي المزني ، (742هـ) .
وقد قام الحافظ المزني بتهذيب وإكمال وتحريير كتاب الحافظ عبدالغني " الكمال في أسماء الرجال " ، الذي جمع فيه تراجم رواة الكتب الستة بالتفصيل ، وذكر أقوال العلماء في توثيقهم أو تضعيفهم ، غير أنه أطال فيه ، فرأى الحافظ المزني باختصار كتابه هذا ، وقد أجاد فيه وأحسن ، وأجل فائدة لهذا الكتاب هي ذكر شيوخ وتلاميذ كل من له رواية من الرجال المترجمين ما أمكن .

تذكرة الحفاظ لمؤلفه محمد بن أحمد الذهبي ، (748هـ) .
هذا الكتاب خصه مؤلفه لطبقات حفاظ الحديث فقط ، فترجم فيه للحفاظ ، ومن يرجع إليهم في التوثيق والتضعيف ، وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حملة السنة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه .
وهذا الكتاب يفيد في معرفة مشاهير حملة السنة في كل طبقة ، من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي .

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد :

تبحث هذه الدراسة في موضوع ظاهرة الغلاء في ضوء السنة النبوية وذلك من خلال استقراء الأحاديث النبوية المتعلقة بمفردات هذا الموضوع حيث تناولتها بالتحليل وبيان ما فيها من فوائد وأحكام بما يخدم البحث .

وتتألف هذه الدراسة من مقدمة ، وأربع فصول ، وخاتمة .

أما المقدمة : فقد ذكرت فيها مشكلة الدراسة ، وسبب اختيار الموضوع ، وأهميته ، والمنهج الذي سلكته، وهو منهج الاستقراء والاستنباط ، ثم ذكرت الدراسات السابقة لهذا الموضوع ، ثم خطة الدراسة .

وأما الفصل التمهيدي : فقد تناولت فيه مفهوم الغلاء لغة واصطلاحاً ، والتدرج الزمني لهذه الظاهرة .

وأما الفصل الأول : فقد تناولت فيه أسباب الغلاء في ضوء السنة النبوية الشريفة ، وقد تناولت الأسباب المعنوية للغلاء وهي : معصية الله تعالى ومخالفة أمره وعلاقتها بالغلاء ، وإيثار الدنيا على الآخرة ، وقلة البركة في المال المكتسب ، وسببه ، وتناولت الأسباب المادية للغلاء ، منها : الاحتكار وفيه بينت مفهومه وحكمه ، وعلاقته بالغلاء ، والربا وفيه بينت مفهومه ، والتنفير منه ، وأضراره ، وعلاقته بالغلاء ، وذكرت العرض والطلب وعلاقته بالغلاء ، والإسراف والتبذير وفيه بينت مفهومه ، وما نهى عنه الشرع وأعتبره من الإسراف والتبذير وعلاقته بالغلاء ، ، ثم ذكرت المكاسب المحرمة منها : الغش في البيع ، وتطيف الكيل والميزان ، وبيع الحاضر للبادي ، وبيع النجش ، وبيع الرجل على بيع أخيه والسوم على سومه ، والتلاعب بالعملات وفيه بينت التغيرات التي تعتري النقود من حيث قيمتها ، وأثر تغيير النقد بغلاء الأسعار .

وأما الفصل الثاني : فقد تناولت فيه الآثار السلبية لظاهرة الغلاء ، وذكرت فيه الآثار الاجتماعية والأخلاقية منها : العزوف عن الزواج وفيه : غلاء المهور ، والعنوسة ، وظهور أمراض خطيرة وفيه : الحسد ، وقطيعة الأرحام ، ثم الآثار الاقتصادية ، وذكرت فيه : الفقر ، والرشوة ، والسرقه .

ف

وأما الفصل الثالث : فقد تناولت فيه علاج السنة النبوية الشريفة لظاهرة الغلاء ، وذكرت فيه العلاج المعنوي لظاهرة الغلاء ومن ذلك الاستغفار والتوبة ، والصبر على البلاء ، والشكر، والدعاء ، وكيف يكون مع البلاء ، والقناعة والرضا ، والتوكل على الله تعالى مبيناً علاج كل منهما للغلاء ، وذكرت الحلول الاقتصادية لظاهرة الغلاء منها : إصلاح الرزق ، والفرق بينه وبين الكسب ، والأسباب الجالبة للرزق ، والأسباب المانعة منه ، وتناولت فيه معالجة الفقر بالزكاة ، والصدقة ، والكفارات ، ثم وجوب العمل ، والاقتصاد في المعيشة ، وسياسة الاعتماد على الذات ، ثم التسعير ، ومهيج المقاطعة الاقتصادية .

وقد ختمت الدراسة بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج ، وذكرت التوصيات التي أوصي بها تتميماً للفائدة ، وتدعيماً للرسالة . وبعد ذلك وضعت الفهارس المتنوعة كما هو معتمد في توثيق الرسائل الجامعية .

والله ولي التوفيق والهادي إلى سواء السبيل .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وخير الخلق أجمعين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وأصحابه الطاهرين الطيبين ، ومن سار على هديه واستن بسنته إلى يوم الدين ، وبعد :

اهتمت السنة النبوية الشريفة اهتماماً بالغاً بكل ما يهم المجتمع الإسلامي ، ودعت إلى تزكية النفس وتوثيق الصلة بالله تعالى ، وكان عماد ذلك العبادة والعقيدة ، فكما اختصت هذه برعاية السنة النبوية واهتمامها ، كذلك اهتمت بكل ما يتعامل به الناس ، وبما يصلح حالهم ، فالجانب المادي أهم ما يحتاج إليه البشر ، فلا يمكن أن نتصور حياة إنسانية كريمة في أي مجتمع دون الاهتمام بحاجياته ، وما يكون سبباً لعيشه ، ومن هنا كان الحديث عن الغلاء والأسباب المؤدية إليه الغالب في ذلك ، والسبب أن هذه الظاهرة لا تخص فرداً بعينه بل تشمل جميع أفراد المجتمع ، فهي توسعت في كل شيء ، وعمت بلاد العرب والغرب من شرقها إلى غربها ، ومن شمالها إلى جنوبها ، وخرجت مظاهرات تحتج على الغلاء ، ووسائل الإعلام تناقش هذا الموضوع وأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهذا الغلاء الذي بدأ قبل سنتين في أسعار مواد البناء ، والأدوية ، والإيجارات ، أمتد الآن ليشمل المواد الغذائية ، وخدمات التعليم ، والصحة ، فضلاً عن الخدمات المهنية ، لكنه ما زال مستمراً ومنتزاعاً ، والأوضاع على أرض الواقع مهيأة لمزيد من الارتفاع بمعدلات أعلى من المعتاد ، وليس بمقدور الدول عمل الكثير حيال هذه الظروف ، حيث ينجم الارتفاع عن مستجدات خارجة عن سيطرتها غالباً.

وغلاء الأسعار له نتائج ظاهرة من خلال عجز كثير من الناس عن توفير حاجاتهم الأساسية والقدرة على شرائها ، وله نتائج غير مباشرة من تحول نسبة كبيرة من الطبقة متوسطة الدخل إلى الطبقة الفقيرة ، وله نتائج من حيث الحصول على الأموال بالطرق غير المشروعة لكفايته وكفاية من يعول .

ومن هنا فقد توجهت رغبة الباحث إلى دراسة ظاهرة الغلاء في ضوء السنة النبوية ، والإمام بمفرداته المختلفة ، التي تشتمل على الأسباب الحقيقية ، والآثار السلبية لهذه الظاهرة ، وعلاجها في ضوء السنة النبوية الشريفة .

وأني أتقدم بهذا العمل المتواضع ، سائلاً المولى جلَّ وعلا أن يكون حلاً لجزء من هذه الظاهرة ، في مجتمع يهتدي بهدي النبي صلى الله عليه وسلم ، مخلصاً لدينه وأمته .

مشكلة الدراسة :

تحاول الدراسة أن تجيب عن التساؤلات الآتية ، وغيرها مما له علاقة بموضوع البحث :

- 1- ما هو مفهوم الغلاء ، وهل الغلاء ظاهرة حديثة أم لها سجل تاريخي ؟
- 2- ما هي الأسباب المعنوية لظاهرة الغلاء ؟
- 3- ما هي الأسباب المادية لظاهرة الغلاء ؟
- 4- ما الوسائل والتدابير لحل ظاهرة الغلاء وفق منهج السنة النبوية الشريفة ؟
- 5- ما هي الحلول الاقتصادية لظاهرة الغلاء ؟
- 6- ما هي الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة الغلاء ، وما دور السنة النبوية في علاجها ؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

- 1- البحث عن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ، ليس فقط من حيث قلة الموارد وكثرتها ، بل إن هناك أسباباً معنوية ، غفل عنها كثير من الناس ، وربط ذلك بأسباب مادية دون النظر إلى غيرها .
- 2- البحث عن الحلول الشرعية والمادية لظاهرة الغلاء ، وفق المنهج النبوي .
- 3- السبب لما نحن فيه من الغلاء وغيره هو معصية الله تعالى ومخالفة أمره . قال تعالى : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مِمَّا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمَلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم : 41] .
- 4- أن غلاء الأسعار له نتائج سلبية تعود على الفرد والمجتمع .

الدراسات السابقة :

لقد تطرق العلماء في الماضي إلى موضوع الغلاء وآثاره السلبية كما بينت ذلك كتب التاريخ، وكذلك في الوقت الحاضر في كتب الاقتصاد من حيث الموضوعات ذات الصلة بالغلاء كالاحتكار والتسعير، إذ لم أجد دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع بالتفصيل كغيره من العلوم الشرعية يستمد دراسته من هدي النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن هذه الدراسات :

- 1-الدكتور يوسف محمد صالح الزيوت ، ظاهرة الغلاء دراسة عقدية ، بحث غير منشور ، حيث ذكر فيه كاتبه مطلبين :

المطلب الأول : بيان أسباب المشكلة وآثارها السلبية وفيه ثلاث مسائل :

- 1- ما يعده الناس أسباباً للمشكلة ، ومدى تعلق الناس بالعوامل المادية والظروف الاقتصادية ، وتفسيرهم لها تفسيراً مادياً ، وربط الغلاء بها وجوداً وعدماً .

2- التفسير العقدي لأسباب المشكلة .

3- الآثار السلبية للغلاء .

المطلب الثاني : في بيان وسائل العقيدة في مواجهة الغلاء ، وأشار إلى عدة أمور منها وجوب مراعاة الأخذ بالأسباب ، تفعيل دور الأغنياء ، تحريم الاحتكار ، الاتجار بالمباحات ، الدعوة إلى الاقتصادالخ ، وهذا البحث تناوله كاتبه من الناحية العقدية .

2- السبهاني ، عبد الجبار محمد عبيد ، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام ، ط1 ، دار البحوث للدراسات الإسلامية ، وإحياء التراث ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، 1426هـ - 2005م.

منهجية الدراسة :

اتبعت في هذه الدراسة المناهج الآتية :

1- المنهج الاستقرائي : حيث قمت باستقراء بعض الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في الكتب الستة ، وجمعت ما يتعلق بمفردات الموضوع ، مع الاختصار على ما يخدم بحثي ، كما أنني استشهدت بالآيات القرآنية ذات الصلة بالفكرة المطروحة .

2- المنهج الاستنباطي : وذلك من خلال تحليل النصوص واستنباط ما فيها من أحكام وضوابط وفوائد مستعيناً بكتب الشروح ، وكتب التفسير ، وغيرها من الكتب الأخرى .

3- أما توثيق الحديث والحكم عليه فقد اتبعت فيه المنهجية الآتية :

أ- تخريج الحديث من مصادره الأصلية ، معتمداً التخريج منها بالطرق العلمية المتبعة في ذلك.

ب - إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفي به دون التخريج من غيرهما .

ج - إذا كان الحديث في السنن الأربعة أو في بعضها ، ولم يوجد في الصحيحين أكتفيت بالتخريج منهما دون التخريج من غيرهما .

د - إذا لم يوجد الحديث في الصحيحين ، ولا في السنن الأربعة أو بعضها ، ووجد بباقي الكتب التسعة استوعبت التخريج منها .

هـ - إذا لم يوجد الحديث في الكتب التسعة ووجد في غيرها ، خرجته وأخذت به إذا كان يتصل بموضوع البحث .

و- من حيث السند إذا كان الحديث في الصحيحين ذكرت السند مختصراً له من عند الراوي الأعلى ، وإذا كان خارج الصحيحين ذكرت السند كاملاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

ز- من حيث الحكم على الحديث إذا كان في الصحيحين لم أحكم عليه ولم أتطرق إلى إسناده جرحاً أو تعديلاً ، لتلقي الأمة الإسلامية لهما بالقبول ، والحكم عليهما بالصحة ، وإذا كان الحديث خارج الصحيحين

ووجدت حكماً على الحديث لأحد العلماء اكتفيت به من حيث الصحة، أما إذا كان الحديث حسناً بينت سبب عدوله عن الصحيح بذكر الراوي الذي كان سبباً في تحسينه بحسب استطاعتي ، وما لم أبينه اكتفيت بمن قال بتحسينه من العلماء ، وإذا كان الحديث ضعيفاً بينت ترجمة الرواة الذين ضعف الحديث من أجلهم .

خطة الدراسة :

*الفصل التمهيدي : مفهوم الغلاء ، وتاريخه .

المطلب الأول : مفهوم الغلاء لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : التدرج الزمني لظاهرة الغلاء .

*الفصل الأول : أسباب الغلاء في ضوء السنة النبوية الشريفة .

*المبحث الأول : الأسباب المعنوية لظاهرة الغلاء .

المطلب الأول : معصية الله تعالى ومخالفة أمره .

المطلب الثاني : إيثار الدنيا على الآخرة

المطلب الثالث : قلة البركة في المال المكتسب .

*المبحث الثاني : الأسباب المادية لظاهرة الغلاء .

المطلب الأول : الاحتكار .

المطلب الثاني : الربا.

المطلب الثالث : العرض والطلب .

المطلب الرابع : الإسراف والتبذير .

المطلب الخامس : المكاسب المحرمة .

المطلب السادس : التلاعب بالعملات .

*الفصل الثاني : الآثار السلبية لظاهرة الغلاء .

*المبحث الأول : الآثار الاجتماعية والأخلاقية.

المطلب الأول : العزوف عن الزواج وفيه :

أولاً : غلاء المهور .

ثانياً : العنوسة .

المطلب الثاني : ظهور أمراض خطيرة وفيه :

أولاً : الحسد .

ثانياً : قطيعة الأرحام .

*المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية .

المطلب الأول : الفقر .

المطلب الثاني : الرشوة .

المطلب الثالث : السرقة .

*الفصل الثالث : علاج السنة النبوية الشريفة لظاهرة الغلاء .

*المبحث الأول : العلاج المعنوي لظاهرة الغلاء .

المطلب الأول : الاستغفار والتوبة .

المطلب الثاني : الصبر على البلاء .

المطلب الثالث : الشكر .

المطلب الرابع : الدعاء .

المطلب الخامس : القناعة والرضا .

المطلب السادس : التوكل .

*المبحث الثاني : العلاج الاقتصادي لظاهرة الغلاء .

المطلب الأول : إصلاح الرزق .

المطلب الثاني : معالجة الفقر .

المطلب الثالث : وجوب العمل .

المطلب الرابع : الاقتصاد في المعيشة .

المطلب الخامس : سياسة الاعتماد على الذات .

المطلب السادس : التسعير .

المطلب السابع : منهج المقاطعة الاقتصادية .

الفصل التمهيدي

مفهوم الغلاء وتاريخه

المطلب الأول : مفهوم الغلاء لغة واصطلاحاً .

أولاً : الغلاء لغة

1- غلا السعر يغلو غلاءً زادَ وارتفع ، وغالى بالشيء اشتراه بثمنٍ غال ، وأغلاه : ضدَّ أرخصه ، أي جعله غالياً ، ومنه قول عمر رضي الله عنه " ألا لا تغالوا في صداق النساء " (1) والغلاء مشتق من الغلو ، قال الراغب : أصلُ الغُلُو تَجَاوَزُ الحَدَّ ؛ يقالُ ذلكَ إذا كانَ في السَّعْرِ غَلَاءً (2) . وقال ابن الأثير الغلاء : هو الارتفاع ومجاورة القدر في كل شيء (3) . وقال الصنعاني الغلاء : ارتفاع السعر على معتاده (4) ، والمعنى الاصطلاحي ، لا يخرج عن المعنى اللغوي (5) .

المطلب الثاني : التدرج الزمني لظاهرة الغلاء .

من خلال دراستي لبعض كتب التاريخ عن ظاهرة الغلاء ، تبين أنها لم تكن ظاهرة معاصرة ، بل لها تاريخ حافل فيما سبق هذه الأمة ، وهي أشد وأسوأ حالاً مما نحن فيه الآن من الغلاء الذي نعيشه ، فلم يصل الأمر إلى المجاعة ، والتحكم بالقوت إلى أن يصل أسعاره بوزن الذهب والفضة ، وهدد الغلاء الأسر الحاكمة ، كما حصل بمصر وبغداد والشام ، وخرج البشر من بلادهم هرباً من شبح الغلاء ، حتى أن الناس لم تسلم من القتل ، ولهذا كان لا بد من بيان نبذة من تاريخ ظاهرة الغلاء ، وهي كما يلي :

أولاً : الغلاء في عهد النبوة .

شكا الناس غلاء الأسعار إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وطلبوا منه أن يضع سعراً لا يتجاوزته التجار ، فامتنع النبي عليه الصلاة والسلام عن ذلك ، ففي الحديث : عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : (عَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلَا السَّعْرُ فَسَعَّرْنَا فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسْعُورُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَنَيْسَ أَحَدٌ يَطْلُبُنِي مَهْطَلَمَةً فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ) (6) .

(1) أخرجه الدارمي ، عبدالله بن عبد الرحمن ، سنن الدارمي ، تحقيق : فواز أحمد زمري وآخرون ، ط1 / 1407 هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ج 2 / ص 190 ، قال حسين سليم أسد : إسناده صحيح .

(2) ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، بلا طبعة وتاريخ ، دار صادر ، بيروت - لبنان ج 15 / 132 ، وأنظر: الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الهداية ، ج 29 ، ص 178 .

(3) الجزري ، المبارك بن محمد ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي وآخرون ، بلا طبعة ، 1399 هـ - 1979 م ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ج 3 / ص 719 .

(4) الصنعاني ، محمد بن إسماعيل ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، تحقيق : محمد عبد العزيز الحولي ، ط 4 ، 1379 هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ج 3 / ص 25 .

(5) الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الموسوعة الفقهية الكويتية ، ط 2 ، - 1404 هـ - 1472 هـ ، ج 21 / 261

(6) أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في التسعير ، ج 3 / ص 605 / رقم 1314 ، وقال الترمذي هذا حديث : حسن صحيح ، مرجع سابق . وأخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب التجارات ، باب من كره ان يسعر ، ج 2 / ص 741 / رقم 2200 ، به ، مرجع سابق . وأخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب فغني التسعير ، ج 2 / ص 2941 ، رقم 3451 ، به ، مرجع سابق .

والم يسعر عليه الصلاة والسلام ، لعلمه بأن ذلك الغلاء لم يكن راجعاً إلى فعل التجار ، أي لم يُغلي التجار السلع رغبةً منهم برفعها ، ولكن ذلك راجع إلى قلّة السلعة وكثرتها فإذا قلّت السلعة وزاد الطلب غلا السعر ، وإذا كثرت السلعة وقلّ الطلب رخص السعر ، وهو ما يعرف بقانون العرض والطلب ، وهذا يبين بأن الغلاء قد حدث في عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

ثانياً : الغلاء في عهد الخلافة الراشدة .

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : " أَصَابَ النَّاسَ سَنَةٌ غَلًا فِيهَا السَّمْنُ فَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَأْكُلُ الزَّيْتَ فَيَقْرُقِرُ بَطْنَهُ . رِوَايَةٌ يَحْيَى قَالَ : وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَأْكُلُهُ فَلَمَّا قَلَّ قَالَ لَا أَكُلُهُ حَتَّى يَأْكُلَهُ النَّاسُ . قَالَ : فَكَانَ يَأْكُلُ الزَّيْتَ فَيَقْرُقِرُ بَطْنَهُ . قَالَ ابْنُ مُكْرَمٍ فِي رِوَايَتِهِ فَقَالَ : قَرَقَرَ مَا شِئْتَ فَوَاللَّهِ لَا تَأْكُلُ السَّمْنَ حَتَّى يَأْكُلَهُ النَّاسُ ثُمَّ قَالَ لِي : اكْسِرْ حَرَّةَ عَنِّي بِالنَّارِ فَكُنْتُ أَطْبُخُهُ لَهُ فَيَأْكُلُهُ " (1) .

وقال أنس رضي الله عنه : " غلا السعر غلا الطعام بالمدينة على عهد عمر فجعل يأكل الشعير فاستنكره بطنه ، فأهوى بيده إلى بطنه فقال : والله ما هو إلا ما ترى حتى يوسع الله على المسلمين " (2) . قد يستنكر البعض أن عمر رضي الله عنه كيف يأكل الشعير ، فكان في عهد النبوة يصنع منه الخبز كدقيق القمح ، ألم يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم فارق الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير؟ ففي الحديث : عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه مر بقوم بين أيديهم شاة مصلية فدعوه فأبى أن يأكل وقال : (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير) (3) .

ثالثاً : الغلاء بمصر .

وسبب الغلاء الذي حدث بمصر نقصان النيل . قال الذهبي : " كان الغلاء بمصر لنقص النيل وبلغ الإردب مائة وخمسة دراهم " (4) .

وقال ابن حجر : " وفي رمضان غلت الأسعار وبلغ الإردب (5) . من القمح ثلاثمائة درهم وأزيد ، وسبب ذلك كثرة الحرامية بالنيل ، فقل الجلب من الوجه القبلي ، وحمل من الوجه البحري إلى الصعيد من الغلال ،

(1) أخرجه البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي ، سنن البيهقي الكبرى ، ط 1 ، 1344 هـ ، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة ، حيدر آباد - الهند ، ج 9 / ص 42 ، إسناده صحيح

(2) أخرجه ابن أبي شيبه ، عبد الله بن محمد ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، ط 1 ، 1409 هـ ، دون ميلادي ، مكتبة الرشد ، الرياض . ج 7 ، ص 98 ، إسناده صحيح .

(3) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأطعمة ، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون ، ج 5 / 2066 / رقم 5098 ، مرجع سابق .

(4) الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ، ط 1 ، 1407 هـ - 1987 م ، دار الكتاب العربي ، لبنان - بيروت ، ج 45 / ص 44 و ج 49 / ص 11 .

(5) الأردب : نوع من أنواع المكاييل لأهل مصر ، يسع أربع وعشرون صاعاً ، النووي ، يحيى بن شرف بن مري ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ط 2 ، 1392 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 18 / ص 20 .

ما لا مزيد عليه لشدة الغلاء الذي هناك حتى أكلت القطط والكلاب ، وكان سبب ذلك الغلاء بمصر أن النيل نزل بسرعة ، فزرعوا في الحر على العادة في السنين الماضية فأفسدت الدودة البرسيم ، وتأخر المطر في الخريف والشتاء في الوجه البحري فلم تنجب الزروع ، وخرج السلطان إلى سرحة البحيرة فأتلف شيئاً كثيراً⁽¹⁾ وقال المقرئ (2) : " فلما طلع النيل رويت البلاد وانحل السعر " (3) .

وقال أيضاً : " واشتد الغلاء بمصر ، وقلت الأقوات في الأعمال ، وعظم الفساد والضرر ، وكثر الجوع حتى أكل الناس الجيف والميتات ، ووقفوا في الطرقات يخطفون من يمر من الناس فيسلبونه ما عليه ، مع ما نزل بالناس من الحروب والفتن التي هلك فيها من الخلق ما لا يحصيهم إلا خالقهم . وخاف الناس من النهب ، فعاد التجار إلى ما ابتاعوه من المخرج من القصر يحرقونه بالنار ليخلص لهم ما فيه من الذهب والفضة . فحرقوا من الثياب المنسوجة بالذهب والأمتعة من الستور والكلل والفرش ، والمظال والبنود والعماريات ، والمنجوقات والأجلة . ومن السروج الذهب والفضة ، والآلات المجرأة بالميناء والمرصعة بالجواهر ، شيء لا يمكن وصفه ، مما عمل في دول الإسلام وغيرها " (4) .

وقال جمال الدين : " غلاء في سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، وغلاء في سنة أربع عشرة وثلاثمائة ، وغلاء في سنة عشرين وثلاثمائة ، وغلاء في سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة ، وغلاء في سنة ست وسبع وثمان وخمسين وثلاثمائة ، فما أثر ذلك فيها . قلت - المصنف - هذا وما وصل القائل إلى غلاء سني المستنصر بالديار المصرية من سنة ست وخمسين إلى سنة خمس وستين وخمسمائة التي شبهت بأيام يوسف عليه السلام ، ولم يقع بمصر غلاء مثله قبله ولا بعده ، وبعد ذلك تراجع أمر مصر في مدة يسيرة وعادت إلى ما كانت عليه أولاً " (5) .

(1) ابن حجر ، أحمد بن علي ، إنباء العُمر بأبناء العمر في التاريخ ، تحقيق : محمد عبد المعيد خان ، ط 2 ، 1406هـ - 1986م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 7 / ص 310 .

(2) أحمد بن علي بن عبد القادر ، أبو العباس الحسيني العبيدي ، تقي الدين المقرئ : مؤرخ الديار المصرية . أصله من بعلبك ، ونسبته إلى حارة المقارزة (من حارات بعلبك في أيامه) ولد ونشأ ومات في القاهرة ، وولي فيها الحسبة والخطابة والإمامة مرات ، واتصل بالملك الظاهر برقوق ، فدخل دمشق مع ولده الناصر سنة 810 هـ وعرض عليه قضاؤها فأبى . وعاد إلى مصر . ومن تأليفه المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار وتاريخ الاقباط ، والبيان والإعراب عما في أرض مصر من الأعراب ، الزركلي ، الأعلام ، ج 1 / ص 178 ، مرجع سابق . .

(3) المقرئ ، أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط 1 ، 1418هـ - 1997م ، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت ، ج 1 / ص 272 .

(4) المقرئ ، أحمد بن علي بن عبد القادر ، اتعاظ الحنفا بأخبار الأمة الفاطميين الخلفاء ، تحقيق : جمال الدين الشيال ، ط 2 ، 1416هـ - 1996م ، وزارة الأوقاف ، مصر ، ج 2 / ص 279 .

(5) ابن تغري ، جمال الدين يوسف ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، بلا طبعة وتاريخ ، دار النشر : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مصر ، ج 1 / ص 46 .

وقال شهاب الدين⁽¹⁾: " وكان بمصر في هذه السنة غلاء شديد وفناء عظيم ، فإن النيل انتهت زيادته في سنة ست وخمسين وثلاثمائة إلى اثني عشر ذراعاً وتسعة عشر إصباعاً ، ولم يوف في السنة التي قبلها ، فاشتد الغلاء ، وكثر الوباء وقال : نقل بعض المؤرخين أنه أحصى من كفن ودفن خارجاً ، عدا من رمي في البحر ، ستمائة ألف إنسان " ⁽²⁾ .

رابعاً : الغلاء بدمشق .

قال ابن الوردي⁽³⁾: " كان الغلاء بدمشق أشد حتى انكشفت فيه أحوال خلق ، وجلى كثيرون منها إلى حلب وغيرها . وقال : وأخبرني بعض بني تيمية أن الغرارة وصلت بدمشق إلى ثلاثمائة ، وبيع البيض كل خمس بيضات بدرهم ، واللحم رطل بخمسة وأكثر ، والزيت رطل بستة أو سبعة"⁽⁴⁾ .

وفي السنة الحادية والأربعين من خلافة المستنصر ، استولى أتسز التركماني على دمشق ، وخطب بها للمقتدي العباسي ، وكتب إلى المقتدي يذكر له تسليمها إليه ، وغلو الأسعار بها وموت أهلها ، وأن كاراة⁽⁵⁾ الطعام بلغت في دمشق نيفاً وثمانين ديناراً مغربية ، وبقيت على ذلك أربع سنين ، والكارتان ونصف غرارة بالشامي ، فتكون الغرارة⁽⁶⁾ بمائتي دينار ، وهذا شيء لم يعهد مثله في سالف الأعصار ولا بعده "⁽⁷⁾ .

قال الذهبي: " كان الغلاء بدمشق شديداً ، بلغت الغرارة خمسة وعشرين ديناراً ، ومات الفقراء على الطرق ، فعزم نور الدين على منازلها ، وطمع لهذه الحال في تملكها " ⁽⁸⁾ .

وقال: " وفي جمادى الآخرة اشتد الغلاء بدمشق حتى بلغت الغرارة مائة وثمانين درهماً . وبيع الخبز عشر أواق بدرهم . ثم تناقص شيئاً " ⁽⁹⁾ .

⁽¹⁾ النويري ، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري ، شهاب الدين النويري: عالم باحث غزير الاطلاع ، نسبته إلى نويرة (من قرى بني سويف بمصر) ومولده ومنشأه بقوص ، ومن مصنفاته : نهاية الأرب في فنون الأدب ، الزركلي ، الأعلام ، ج 1 / ص 165 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ النويري ، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق : مفيد قمحية وآخرون ، ط 1 ، 1424هـ - 2004م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 28 / ص 36 .

⁽³⁾ ابن الوردي : عمر بن مظفر بن عمر ب محمد ابن أبي الفوارس ، أبو حفص ، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي: شاعر ، أديب ، مؤرخ . ولد في معرة النعمان (بسورية) وولي القضاء بمنبج ، وتوفي بحلب ، من كتبه : ديوان شعر وتحرير الخاصة في تيسير الخلاصة ، الزركلي ، الأعلام ، ج 5 / ص 67 ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ ابن الوردي ، زين الدين عمر بن مظفر ، تاريخ ابن الوردي ، ط 1 ، 1417هـ - 1996م ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، ج 2 / ص 337 .

⁽⁵⁾ الكاراة : ما يحمل على الظهر من الثياب وتكويرالمتاع جمعه وشده ، والكار سفن منحدره فيها طعام في موضع واحد . ابن منظور ، لسان العرب ، ج 5 / ص 156 ، مرجع سابق .

⁽⁶⁾ الغرارة الجوالق واحدة الغرائر التي للتبن ، ابن منظور ، لسان العرب ، ج 5 / ص 156 ، مرجع سابق

⁽⁷⁾ ابن تغري ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج 5 / ص 101 - 102 ، مرجع سابق .

⁽⁸⁾ الذهبي ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، ج 27 / ص 44 ، مرجع سابق .

⁽⁹⁾ المصدر السابق ، ج 52 / ص 42 .

وقال : " وغلا اللحم بدمشق حتى بلغ الرطل تسعة دراهم ، وحتى بيع رأسان بخمسمائة درهم ، ونزلت الغلة بسبب الجفاف إلى مائة درهم ، واستهل شباط والأمطار في غاية الكثرة " (1) .

سادساً : الغلاء ببغداد .

قال جمال الدين : " وفي السنة الثانية عشرة من ولاية الإخشيد عظم الغلاء ببغداد في شعبان وأكلوا الجيف والروث وماتوا على الطرق ، وأكلت الكلاب لحومهم وبيع العقار بالرغفان ، ووجدت الصغار مشوية مع المساكين ، وهرب الناس إلى البصرة وواسط فمات خلق في الطرقات " (2) .

وذكر ابن الجوزي : " أنه اشترى لمعز الدولة كر دقيق بعشرين ألف درهم ، قلت -المصنف - والكر سبعة عشر قنطاراً بالدمشقي ؛ لأن الكر أربعة وثلاثون كارة ، والكاره خمسون رطلا بالدمشقي " (3) .

وقال جمال الدين : " وفي السنة الثامنة من ولاية العزيز نزار ، كان الغلاء المفرط بالعراق وبلغ الكر القمح أربعة آلاف وثمانمائة درهم ، ومات خلق كثير على الطريق جوعاً وعظم الخطب " (4) .

وقال : " وفي السنة الثامنة عشرة من ولاية العزيز نزار، عظم الغلاء حتى بلغ ثمن كر القمح ببغداد ستة آلاف درهم وستمائة درهم غياثي، والكاره الدقيق مائتين وستين درهماً " (5) .

سابعاً : الغلاء بحلب .

في سنة سبع وسبعين وسبعمائة كان الغلاء بحلب حتى بيع المكوك بثلاثمائة ، ثم زاد إلى أن بلغ الألف حتى أكلوا الميتة والقطط والكلاب ، وباع كثير من المقلين أولادهم وافتقر خلق كثير ، ويقال أن بعضهم أكل بعضاً حتى أكل بعضهم ولده ، ثم أعقب ذلك الوباء حتى فني خلق كثير، ودفن العشرة والعشرين في القبر الواحد بغير غسل ولا صلاة ، ويقال إنه دام بتلك البلاد الشامية ثلاث سنين لكن أشده كان في الأولى " (6) .

ومما سبق ، يتبين بأن ظاهرة الغلاء لم تكن ظاهرة حديثة ، بل هي ظاهرة سابقة لها سجل حافل حدث عنه التاريخ ، بدايته عهد النبوة ، ومن ثم في عهد الخلافة الراشدة ، ومن ثم بعد ذلك في مصر وهو من أقواها وأشدها ، وكان من سببه نقص مياه النيل الذي تعتمد عليه مصر في زراعتها وتجاريتها ، ومن ثم ببلا الشام ، وكذلك في العراق ، وغيرها من الدول التي عانت من هذه الظاهرة وسلبياتها .

(1) الذهبي ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، ج 52 / ص 104 ، مرجع سابق .

(2) ابن تغري ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج 3 / ص 286 ، مرجع سابق

(3) المصدر السابق ، ج 3 / ص 286 .

(4) المصدر السابق ، ج 4 / ص 144 .

(5) المصدر السابق ، ج 4 / ص 164 .

(6) ابن العماد ، عبدالحى بن أحمد بن محمد ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق : عبدالقادر الأرنبوط وآخرون ، ط 1 ، 1406هـ ، دار بن كثير - دمشق - سوريا ، ج 6 / ص 250 ، مرجع سابق .

الفصل الأول

أسباب الغلاء في ضوء السنة النبوية الشريفة

* المبحث الأول : الأسباب المعنوية لظاهرة الغلاء .

* المبحث الثاني : الأسباب المادية لظاهرة الغلاء .

المبحث الأول : الأسباب المعنوية لظاهرة الغلاء .

المطلب الأول : معصية الله تعالى ومخالفة أمره .

قال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ [النحل 112] .

في هذا المبحث سألين الأسباب المعنوية لظاهرة الغلاء التي نلمسها في وقتنا الحاضر، فكثير ممن قل دينه وإيمانه ، يربط أسباب الغلاء بأمور مادية فقط ، ويغفل عن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ، وهي أسباب تنطلق أولاً من عدم معرفتنا بأمور ديننا ودينانا ، وما يجب علينا ، وما لا يجب علينا .

وهنا أشير إلى أن السبب الأول : هو معصية الله تبارك وتعالى ؛ وذلك لأنها سبب لكل بلاء ، قال تعالى : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الروم 41].

أولاً : مفهوم المعصية لغة واصطلاحاً

المعصية لغة : خلاف الطاعة ، يقال عصى العبد ربه إذا خالف أمره ، وعصى فلان أمره يعصية عصياً وعصياناً ، ومعصية ، إذا لم يطيعه⁽¹⁾ .

أما اصطلاحاً : فهي مخالفة الأمر قصداً⁽²⁾ . وقال ابن حزم : المعصية هي اقرار ما نهى الله عنه⁽³⁾ . وقال السيوطي المعصية : هي مخالفة أمر الله تعالى مع التزام المؤاخذة⁽⁴⁾ .

ثانياً : آثار المعصية وعلاقتها بالغلاء . وللمعاصي من الآثار القبيحة المذمومة ، الضارة بالقلب والبدن في الدنيا والآخرة مالا يعلمه إلا الله تعالى . وقد أطال ابن القيم في كتابه - الداء والدواء - في الحديث عن آثار المعصية التي تصيب الأمة نتيجة اغترافها وفعالها ، وأتناول من هذه الآثار ما له علاقة في بحثي .

(1) الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح ، تحقيق : محمود خاطر ، طبعة جديدة ، 1415هـ - 1995م ، ص 184

(2) الجرجاني ، محمد بن علي بن محمد الشريف ، التعريفات ، ط3 ، 1408 هـ - 1988 م ، دارالكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ص 222

(3) ابن حزم ، محمد علي بن أحمد بن سعيد ، تفسير ألفاظ تجري بين المتكلمين في الأصول ، تحقيق : إحسان عباس ، ط2 ، 1987 م ، دون هجري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت - لبنان ، ج4 / ص 415 ، بتصرف .

(4) السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين ، معجم مقاليد العلوم ، تحقيق : محمد إبراهيم عبادة ، ط1 ، 1424هـ - 2004 م ، مكتبة الآداب ، القاهرة - مصر ، ص 75 .

أولا : المعصية تحدث الفساد في الأرض . ومن آثار الذنوب والمعاصي ، أنها تحدث في الأرض أنواعاً من الفساد في المياه ، والهواء ، والزرورع ، والثمار ، والمسكن⁽¹⁾ . قال تعالى : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مِمَّا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الروم : 41] .

قال مجاهد " إذا ولي الظالم سعى بالظلم والفساد فيحبس الله بذلك المطر ، فيهلك الحرث والنسل ، والله لا يحب الفساد ، ثم قال أما والله ما هو بحرکم هذا ولكن كل قرية على ماء جار فهو بحر"⁽²⁾ . وقال الطبري : " وإهلاكه الزرع " إحراقه . وقد يجوز أن يكون كما قال مجاهد : باحتباس القطر من أجل معصيته ربّه ، وسعيه بالإفساد في الأرض"⁽³⁾ .

وقال القرطبي في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مِمَّا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الروم : 41] . وقيل : " الفساد القحط وقلة النبات وذهاب البركة " وقيل : " الفساد المعاصي ، وقطع السبيل والظلم ؛ أي صار هذا العمل مانعا من الزرع والعمارات والتجارات " وبالقحط ، وقلة النبات ، وذهاب البركة ، وهلاك الزرع ، ومنع التجارة يكون الغلاء . وقيل : " الفساد كساد الأسعار وقلة المعاش " وأصل معنى الكساد هو الفساد ، ثم استعملوه في عدم نفاق السلع والأسواق⁽⁴⁾ .

وقال النحاس : في معناه قولان : أحدهما : ظهر الجذب في البر : أي في البوادي وقراها ، وفي البحر أي في مدن البحر ، مثل ﴿ وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ أي ظهر قلة الغيث ، وغلاء السعر . ﴿ مِمَّا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ ﴾ أي عقاب بعض ﴿ الَّذِي عَمِلُوا ﴾ فهذا هو الفساد على الحقيقة ، فيكون المعنى : ظهرت المعاصي في البر ، والبحر فحبس الله عنهما الغيث ، وأعلى سعرهم ليذيقهم عقاب بعض الذي عملوا⁽⁵⁾ .

وقال : " - والله أعلم - إن الفساد المراد به الذنوب وموجباتها ، ويدل عليه ، قوله تعالى : ﴿ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا ﴾ فهذا حالنا وإنما أذاقنا الشيء اليسير من أعمالنا ، ولو أذاقنا كل أعمالنا لما ترك على ظهرها من دابة"⁽⁶⁾ .

(1) ابن القيم ، شمس الدين محمد ، الجواب الكافي ، تحقيق : سعيد محمد اللحام وآخرون ، ط 1 ، دون تاريخ ، دار إحياء التراث ، مكتبة المعرف ، بيروت - الرياض ، ص 99 .

(2) الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، جامع البيان في تأويل القرآن ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط 1 ، 1420 هـ - 2000 م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ج 20 / 108 - 109 .

(3) المصدر السابق ، ج 4 / 240 .

(4) الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ج 9 / ص 108 ، مرجع سابق .

(5) القرطبي ، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق : هشام سمير البخاري ، بلا طبعة ، 1423 هـ - 2003 م ، دار عالم الكتب ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ج 14 / ص 40 - 41 .

(6) ابن القيم ، الجواب الكافي . ص ، 100 ، مرجع سابق .

ومن تأثير المعاصي في الأرض : ما يحل بها من الخسف والزلازل ومحق البركة .

ومن الآثار الواردة في ذلك : وعن عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، عن صفية رضي الله عنها قالت : " زلزلت المدينة على عهد عمر رضي الله عنه فقال : أيها الناس ، ما هذا ؟ ما أسرع ما أحدثتم ، لئن عادت لا أسكانكم فيها " (1) .

وقال هشام بن حسان : سمعت الحسن ، يقول : " إن الفتنة والله ما هي إلا عقوبة من الله عز وجل تحل بالناس " (2) .

وكذلك من تأثير شؤم المعصية في نقص الثمار وما ترى فيها من الآفات . قال ابن القيم : " أخبرني شيوخ الصحراء أنهم كانوا يعهدون الثمار أكبر ممّا هي الآن " (3) .

وأقول وأن تعددت الأقوال فالمعنى واحد ، وهو أن الفساد في الأرض وما يحدث فيها من جراء معاصي وذنوب ابن آدم .

ثانياً : المعصية سبب لزوال النعم . ومن آثار الذنوب : " أنها تزيل النعم وتحل النقم ، فما زالت عن العبد نعمة إلا بذنب ، ولا حلت به نعمة إلا بذنب . كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " ما نزل بلاء إلا بذنب ولا رفع إلا بتوبة " (4) .

قال تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى:30] .

وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنفال : 53] .

فأخبر الله تعالى أنه لا يغير النعمة التي أنعم بها على أحد حتى يكون هو الذي يغير ما بنفسه ، فيغير طاعة الله بمعصيته ، وشكره بكفره ، وأسباب رضاه بأسباب سخطه ، فإذا غيّر غير عليه ، وما ربك بظلام للعبيد ، وإن غيّر المعصية بالطاعة غيّر الله العقوبة بالعافية ، والذل بالعز فالجزاء من جنس العمل ، وهذا من تمام عدله تعالى (5) .

(1) ابن أبي الدنيا ، عبد الله بن محمد ، العقوبات الإلهية للأفراد والجماعات والأمم ، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف ، ط1، 1416هـ - 1996م، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، ص 31 ، إسناده صحيح .

(2) المصدر السابق ، ص 34 .

(3) ابن القيم ، الجواب الكافي ، ص 100 ، مرجع سابق .

(4) المصدر السابق ، ص113 .

(5) المصدر السابق ، ص113 .

ثالثاً : حرمان الرزق . ومن آثار المعصية حرمان العبد من الرزق ، فكما أن التقوى مجلبة للرزق ، فترك التقوى مجلبة للفقر ، فما استجلب رزق إلا بترك المعصية ، وقد بين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فيما رواه ابن ماجة في سننه قال : حدثنا عليُّ بن مُحَمَّدٍ ثنا وَكَيْعٌ عن سُفْيَانَ عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن أبي الجعد عن ثوبان قال : قال رسول الله : (لَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبُرُّ وَلَا يَرُدُّ الْقَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ وَإِنَّ الرَّجَلَ لَيُحْرَمُ الرُّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ)⁽¹⁾ .

رابعاً : سبب الهموم . ومن آثار المعصية : أنها تضعف سير القلب إلى الله والدار الآخرة أو تعوقه ، أو توقفه وتعطفه عن السير، هذا أن لم ترده عن وجهته إلى ورائه ، فالذنب يحجب الواصل ، ويقطع السائر وينكر الطالب ، والقلب إنما يسير إلى الله بقوته ، فإذا مرض بالذنوب ضعفت تلك القوة التي تسيره ، فإن زالت بالكلية انقطع عن الله انقطاعاً بعيد تداركه⁽²⁾ .

وقال : " فالذنب أما يميئ القلب أو يمرضه مرضاً مخوفاً أو يضعف قوته ، ولا بد حتى ينتهي ضعفه إلى الأشياء الثمانية التي استعاذ منها النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي الهم ، والحزن ، والكسل ، والعجز ، والجبن ، والبخل ، وضيع الدين ، وغلبة الرجال ، وكل اثنين منها قرينان ، فالهم والحزن قرينان ، والعجز والكسل قرينان ، فإن تخلف العبد عن أسباب الخير والفلاح إن كان لعدم قدرته فهو العجز ، وإن كان لعدم إرادته فهو الكسل ، والجبن والبخل قرينان ، فإن عدم النفع منه إن كان ببذنه فهو الجبن ، وإن كان بحاله فهو البخل . وضيع الدين وقهر الرجال قرينان ، فإن استعلاء الغير عليه إن كان بحق فهو من ضلع الدين ، وإن كان بباطل فهو قهر الرجال"⁽³⁾ .

والمقصود أن الذنوب من الأسباب الجالبة لهذه الأشياء الثمانية التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي كذلك من أقوى الأسباب الداعية لجهد البلاء ، ودرك الشقاء ، وسوء القضاء ، وشماتة الأعداء⁽⁴⁾ .

خامساً : ضنك العيش . ومن آثار المعصية ضنك العيش لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ [طه : 124] .

⁽¹⁾ أخرجه ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، كتاب الفتن ، باب العقوبات ، ج 2 / ص 1334 / رقم 4021 ، مرجع سابق والحديث حسن بالمتابعة من رواية ثوبان له وهو في الأصح حديث ضعيف لانقطاعه وجهالة عبد الله بن أبي الجعد كما قال الألباني ، محمد ناصر الدين ، السلسلة الصحيحة ، طبعة جديدة ، 1415 هـ - 1995 م ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ج 1 / برقم 154

⁽²⁾ ابن القيم ، الجواب الكافي ، ص 112 .

⁽³⁾ المصدر السابق ، ص 113 .

⁽⁴⁾ المصدر السابق ، ص 113 .

وفسرت ضنك المعيشة بعذاب القبر . قال ابن حبان : أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: (فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا قَالَ عَدَابُ الْقَبْرِ) ⁽¹⁾ والآية تتناول ما هو أعم من ذلك ، ومن هذا المنطلق فقد رتب الله تعالى المعيشة الضنك لكل من أعرض عن ذكره تعالى ، فإن له ضنك العيش بحسب إعراضه عن الله تعالى ، وإن تنعم في الدنيا بأصناف النعيم ⁽²⁾ .

ومن معاني الضنك كما أوردها الرازي في تفسيره ⁽³⁾ :

قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى : " معيشةً ضنكاً " قال : الشقاء . وعنه قال : " بشدة عليه في النار " .

وعن الضحاك قال : ضيقه . وعن عكرمة قال : " الضنك من المعيشة إذا وسع الله على عبده أن يجعل معيشته من الحرام ، فيجعله الله عليه ضيقاً في نار جهنم " .

وعن الضحاك قال : " العمل السيئ والرزق الخبيث " فكما أن الله تعالى ضمن لأهل الإيمان والعمل الصالح الجزاء في الدنيا بالحياة الطيبة والحسنى يوم القيامة فلهم أطيب الحياتين فهم أحياء في الدارين ، فالجزاء من جنس العمل .

سادساً : محق البركة . ومن آثار المعصية إنها تمحق بركة العمر ، وبركة الرزق ، وبركة العلم ، وبركة العمل ، وبركة الطاعة . وبالجمله تمحق بركة الدين والدنيا ، فلا تجد أقل بركة في عمره ودينه ودنياه ، ممن عصى الله ، وما محقت البركة في الأرض إلا بمعاصي الخلق. ⁽⁴⁾

قال ابن أبي شيبة : حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الملك بن عمير قال أخبرت أن بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أيها الناس إنه ليس من شيء يقربكم من الجنة ويبعدكم من النار إلا قد أمرتكم به وليس شيء يقربكم من النار ويبعدكم من الجنة إلا قد نهيتكم عنه وإن الروح الأمين نفث في روعي أنه ليس من نفس تموت حتى تستوفي رزقها

⁽¹⁾ أخرجه بن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد ، صحيح ابن حبان ، تحقيق : شعيب الارناؤوط ، ط 2 ، 1414هـ - 1993م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ج 7 / ص 390 / رقم 3119 . والحديث حسن : وسبب عدوله عن الصحيح فيه محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي : قال ابن حبان كان يخطئ ، الثقات ، ج 7 / ص 377 ، وقال يحيى بن معين : ما زال الناس يتقون حديثه ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ ، الجرح والتعديل ، ج 8 / 30 - 31 .

⁽²⁾ القرضاوي ، يوسف ، الطريق إلى الله ، ط 1 ، 1418هـ - 1998م ، مكتبة وهبه - القاهرة ، ص 259 .

⁽³⁾ الرازي ، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس ، مفاتيح الغيب ، تقديم خليل محي الدين ، 1414هـ - 1994م ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ج 22 / ص 131 - 132 .

⁽⁴⁾ ابن القيم ، الجواب الكافي ، ص 128 ، مرجع سابق .

فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ولا يحملكم استبطاء الرزق على أن تطلبوه بمعاصي الله فإنه لا ينال ما عنده إلا بطاعته (1).

وإنما كانت معصية الله سببا لمحق البركة؛ لأن الشيطان موكل بها وبأصحابها، فسلطانه عليهم وكل شيء يتصل الشيطان به فهو ممحوق البركة، ولهذا شرع ذكر اسم الله تعالى عند الأكل والشرب واللبس والركوب والجماع، لما في ذكر اسم الله تعالى من البركة. فمن هنا كان للمعاصي أعظم تأثير في محق بركة العمر والرزق والعلم والعمل فهو على صاحبه، ليس له من عمره، وماله، وقوته، وجاهه، وعلمه، وعمله، إلا ما أطاع الله فيه (2).

سابعاً: فساد العقل والقلب. ومن آثار المعصية، فساد العقل والطبع على القلب، فأما فساد العقل، فإن للعقل نوراً، والمعصية تطفئ نوره، فإذا طفى نوره كان سبباً لضعفه ونقصه.

قال بعض السلف: "ما عصى الله أحد حتى يغيب عقله، وهذا ظاهر، فإنه لو حضره عقله لحجزه عن المعصية وهو في قبضة الرب تعالى، وتحت قهره، وهو مطلع عليه، وفي داره وعلى بساطه، وملائكته شهود عليه ناظرون إليه وواعظ القرآن بينها، وواعظ الإيمان بينها، وواعظ الموت بينها، وواعظ النار بينها والذي يفوته بالمعصية من خير الدنيا والآخرة أضعافاً مضاعفة ما يحصل له من السرور واللذة بها، فهل يقدم على الاستهانة بذلك كله والاستخفاف به ذو عقل سليم" وأما فساد القلب، فإن الذنوب إذا تكاثرت طبع على قلب صاحبها، فكان من الغافلين، كما قال بعض السلف في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: 14] قال: هو الذنب على الذنب (3).

وقال الحسن: "هو الذنب على الذنب حتى يعمي القلب" وقال غيره: "لما كثرت ذنوبهم أحاطت بقلوبهم" (4).

وفي الحديث قال أبو عيسى: حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ بَنِ عَجَلَانَ عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نَكِثَتْ فِي قَلْبِهِ

(1) أخرجه بن أبي شيبه، عبد الله بن محمد الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: محمد عبدا لسلام شاهين، ط 1، 1416هـ - 1995م، دارا لكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج 7 / ص 100. وأخرجه الطبراني، سليمان بن أحمد المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد الحميد السلفي، ط 2، 1405هـ - 1985م، مطبعة الزهراء الحديثة - العراق، الموصل، ج 8 / ص 166، مثله والحديث حسن، وسبب عدوله عن الصحيح: فيه عبد الملك بن عمير القرشي، قال أبو حاتم ليس بحافظ هو صالح تغير حفظه قبل موته، الجرح والتعديل، ج 5 / ص 361. وله شاهد: (عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (لا تسبئوا الرزق فإنه لم يكن عبد يموت حتى يبلغه آخر رزق هو له فأجملوا في الطلب في الحلال وترك الحرام) قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، ابن حبان، صحيح ابن حبان، ج 8 / ص 33، مرجع سابق.

(2) ابن القيم، الجواب الكافي، ص 91. مرجع سابق.

(3) المصدر السابق، ص 92..

(4) المصدر السابق، ص 92.

نُكْتَهُ سَوْدَاءٌ إِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَعْفَرَ وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبُهُ وَهُوَ الرَّأُّ الَّذِي ذَكَرَهُ
الله).⁽¹⁾ ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين : 14].

ثامناً : حرمان العلم . فإن العلم نور يقذفه الله في القلب ، والمعصية تطفئ ذلك النور . ولما جلس الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - بين يدي مالك وقرأ عليه أعجبه ما رأى من وفور فطنته ، وتوقد ذكائه ، وكمال فهمه ، فقال : إني أرى أن الله قد ألقى على قلبك نوراً ، فلا تطفئه بظلمة المعصية . وقال الشافعي رحمه الله :

شكوت إلى وكيعٍ سوءِ حفظي فأرشدني إلى ترك المعاصي
وقال أعلم بأن العلم فضلٌ وفضل الله لا يؤتاه عاصي⁽²⁾.

تاسعاً : باب للمرض . ومن آثار المعصية ، أنها سبب لظهور الأمراض المختلفة ، التي لم تكن ولم يعرفها ويعهدها السلف الصالح ، وهذا ما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه بن ماجه في سننه قال : حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ الدَّمَشْقِيُّ ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو أَيُّوبَ عَنْ بَنِي أَبِي مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ فَقَالَ: (يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ خَمْسُ إِذَا ابْتَلَيْتُمْ يَهْنَ وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ لَمْ تَظْهَرْ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا إِلَّا فِشًا فِيهِمُ الطَّاعُونَ وَالْأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَضَتْ فِي أَسْرَافِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا أَخَذُوا بِالسِّنِينَ وَشِدَّةِ الْمَتُونَةِ وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مُنَعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ وَلَوْلَا الْبَهَائِمُ لَمْ يُطْرَرُوا وَلَمْ يَنْقُصُوا عَهْدَ اللَّهِ وَعَهْدَ رَسُولِهِ إِلَّا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عِدْوًا مِنْ غَيْرِهِمْ فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ وَمَا لَمْ تَحْكَمْ أُمَّتُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَيَتَخَيَّرُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِأَسْهَمِ بَيْنَهُمْ)⁽³⁾ .

⁽¹⁾ أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ومن سورة ويل المطففين ، ج 5 / ص 434 / رقم 3334 ، وقال الترمذي هذا حديثٌ : حَسَنٌ صَحِيحٌ . وأخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الزهد ، باب ذكر الذنوب ، ج 2 / ص 1418 رقم 4244 ، مثله ، مرجع سابق وأخرجه النسائي ، سنن النسائي الكبرى ، كتاب عمل اليوم والليلة ، ما يفعل من بلي بذنوب وما يقول ، ج 6 / ص 110 / رقم 10251 و 11653 مثله ، مرجع سابق .
⁽²⁾ ابن القيم ، الجواب الكافي ، ص 127 .

⁽³⁾ أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الفتن ، باب العقوبات ، ج 2 / ص 1332 / رقم 4091 ، مرجع سابق . والحديث حسن ، وسبب عدوله عن الصحيح : قال الهيثمي في الزوائد : اختلفوا في ابن أبي مالك وأبيه . قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ليس بشيء ، وقال النسائي ليس بثقة ، الكامل في ضعفاء الرجال ج 2 / ص 10 - 11 ، أما أبيه لا بأس به ، قاله الألباني ، السلسلة الصحيحة ، ج 1 / ص 105 . مرجع سابق .

وعن مَالِكِ بن أنس عن يحيى بن سَعِيدٍ انه بَلَغَهُ عن عبد الله بن عَبَّاسٍ انه قال : " ما ظَهَرَ الغلُولُ (1) في قَوْمٍ قَطُّ الا اَلْفَيَّ في قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ وَلَا فَشَا الزنا في قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا كَثُرَ فِيهِمُ الْمَوْتُ وَلَا نَقَصَ قَوْمُ الْمَكِّيَّالِ وَالْمِيزَانَ إِلَّا قُطِعَ عَنْهُمْ الرُّزْقُ وَلَا حَكَمَ قَوْمٌ بِغَيْرِ الْحَقِّ إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الدَّمُ وَلَا خَتَرَ قَوْمٌ بِالْعَهْدِ إِلَّا سَلَطَ اللهُ عَلَيْهِمُ الْعَدُوَّ " (2).

وهذا ما نلمسه ونشاهده من آثار المخالفات والمعاصي ، فظهرت أمراض بأسماء جديدة ، وآفات مختلفة ، فمنها ما هو عُضال ، ومنها ما هو قاتل ، ولكن دون موعظة ولا عبرة من ذلك والله المستعان .
المطلب الثاني : إيثار الدنيا على الآخرة . الأصل أن لا يكون الإنسان همه دنياه وعمارتها ، فإنها فانية ، ومتاعها قليل وزائل ، وحبها ضرر ، وأيامها نقص في العمر ، وفناء الجسد ، بل يكون عمله فيها ما ينجيه في آخرته ، ومن هذا المنطلق فقد ذمها الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز ، وقد ورد في السنة النبوية ما يدل على ذمها كذلك ، وأنها سبب لهلاك ابن آدم .

ففي الحديث : قال ابن ماجه في سننه : حدثنا محمد بن بَشَّارٍ ثنا محمد بن جَعْفَرٍ ثنا شُعْبَةُ عن عُمَرَ بن سُلَيْمَانَ قال سمعت عَبْدَ الرحمن بن أَبَانَ بن عُمَانَ بن عَفَّانَ عن أبيه قال خَرَجَ زَيْدُ بن ثَابِتٍ من عِنْدِ مَرْوَانَ بنِصْفِ النَّهَارِ قلت ما بَعَثَ إِلَيْهِ هذه السَّاعَةَ إِلَّا لِشَيْءٍ سَأَلَ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ فقال سَأَلْنَا عن أَشْيَاءَ سَمِعْنَاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يقول: (من كانت الدُّنْيَا هَمَّهُ فَرَّقَ اللهُ عليه أَمْرَهُ وَجَعَلَ فَرْقَهُ بين عَيْنَيْهِ ولم يَأْتِهِ من الدُّنْيَا إِلَّا ما كُتِبَ له وَمَنْ كانت الأَخِرَةُ نِيَّتَهُ جَمَعَ اللهُ له أَمْرَهُ وَجَعَلَ غِنَاهُ في قَلْبِهِ وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ) (3) .

وقال ابن ماجه : حدثنا نَصْرُ بن عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ثنا عبد الله بن داوُدَ عن عِمْرَانَ بن زَائِدَةَ عن أبيه عن أَبِي خَالِدِ الوَالِبِيِّ عن أَبِي هُرَيْرَةَ قال : ولا أَعْلَمُهُ إِلَّا قد رَفَعَهُ قال : يقول الله سُبْحَانَهُ : (يا ابن آدَمَ تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي أَمَلًا صَدْرَكَ غِنَى وَأَسَدَّ فَرْكَكَ وَإِنْ لم تَفْعَلْ مَلَأْتُ صَدْرَكَ شُغْلًا ولم أَسَدَّ فَرْكَكَ) (4) .

(1) قال ابن الأثير : الغلُولُ : الخيانةُ في المَغْتَمِ ، والسَّرِقَةُ ، الزبيدي ، تاج العروس ، ج30 / ص 116 ، مرجع سابق .
(2) أخرجه مالك بن أنس ، الموطأ ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دون طبعه وتاريخه ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، كتاب الجهاد ، باب ما جاء في الغلول ، ج2 / 460 / رقم 981 ، الحديث ضعفه الألباني ، ضعيف الترغيب والترهيب ، مكتبة المعارف - الرياض ، ج1 / ص 273 .

(3) أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بلا طبعة وتاريخ ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، كتاب الزهد ، باب الهم بالدنيا ، ج2 / 1375 / رقم 4105 ، وصححه الألباني : محمد ناصر الدين ، في صحيح سنن ابن ماجه ، أشرف وتعليق : زهير الشاويش ، ط3 ، 1408هـ - 1988م ، مكتب التربية لدول الخليج ، السعودية - الرياض ، ج2 / ص 393 ، وأخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب 30 ، ج4 / ص 642 / رقم 2465 ، مثله ، مرجع سابق .

(4) أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بلا طبعة وتاريخ ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، كتاب الزهد ، باب الهم بالدنيا ، ج2 / ص 1375 / رقم 4107 ، وصححه الألباني : محمد ناصر الدين ، في صحيح سنن ابن ماجه ، ج2 / ص 393 ، مرجع سابق .

وحب الدنيا سبباً في نزول البلاء قال ابن ماجه : حدثنا غِيَاثُ بن جَعْفَرِ الرَّحْبِيِّ أَنبَأَنَا الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ سمعت بن جَابِرٍ يقول قال : سمعت أبا عبد ربّه يقول : سمعت مُعَاوِيَةَ يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (لم يَبْقَ من الدُّنْيَا إلا بَلَاءٌ وَفِتْنَةٌ)⁽¹⁾ .

وقال مالك بن دينار : " اصطَلَحْنَا على حَبِّ الدُّنْيَا فلا يَأْمُرُ بعضنا بعضاً ، ولا يَنْهَى بعضنا بعضاً ، ولا يدعنا الله على هذا ، فليت شعري أي عذاب الله ينزل علينا " ⁽²⁾ .

المطلب الثالث : قلة البركة في المال المكتسب . لا أحد ينكر فضل المال الذي جعل الله تعالى به قوام الحياة الدنيا ، وهو من لوازم النفوس ، والإنسان حريص عليه أشد الحرص ، وقد جبل على حبه كما دلت السنة على ذلك . فعن عبد الله بن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (لو كان لابن آدَمَ وَادِيَانِ من مَالٍ لَدَبْتَعَى ثَالِثًا ولا يَمَلَأُ جَوْفَ بن آدَمَ إلا التُّرَابُ وَيَتَوَبُّ الله على من تَابَ) ⁽³⁾ .

وعن سَهْلِ بن سَعْدٍ قال سمعت بن الزُّبَيْرِ على الْمُنْبَرِ مِمَّكَةً في حُطْبَتِهِ يقول يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : (لو أَنَّ بن آدَمَ أُعْطِيَ وَادِيًا مَلَأَ من ذَهَبٍ أَحَبَّ إليه ثَانِيًا وَلَوْ أُعْطِيَ ثَانِيًا أَحَبَّ إليه ثَالِثًا ولا يَسُدُّ جَوْفَ بن آدَمَ إلا التُّرَابُ وَيَتَوَبُّ الله على من تَابَ) ⁽⁴⁾ .

ولكن هناك آفات وخصال مذمومة تذهب بركة هذا المال ومن تلك الخصال المذمومة ما يلي :

أولا : الكذب في المعاملة .

عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال سمعت رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقول : (الْحَلْفُ مُنْفَقَةٌ لِلسُّلْعَةِ مُمَحَقَةٌ لِلْبِرْكََةِ) ⁽⁵⁾ .

⁽¹⁾ أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الفتن ، باب شدة الزمان ، ج 2 ص 1339 / رقم 4035 ، مرجع سابق .
وصححه الألباني ، في صحيح سنن ابن ماجه ، ج 2 / ص 374 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ ابن أبي الدنيا : عبد الله بن محمد ، ذم الدنيا ، تحقيق : الماغور ، دون طبعه ، 1984 م ، دار ماغنس ، الجامعة العبرية في القدس ، ص 133 ، إسناده صحيح .

⁽³⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الرقائق ، باب ما يتقى من فتنة المال ، ج 5 / ص 2364 / رقم 6072 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب لو كان لابن آدم واديين لأبتغى ثالثاً ، ج 2 م 725 / رقم 1048 ، به ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الرقائق ، باب ما يتقى من فتنة المال ، ج 5 / ص 2364 / رقم 6074 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب لو كان لابن آدم واديين لأبتغى ثالثاً ، ج 2 / ص 725 / رقم 1049 ، مثله ، مرجع سابق .

⁽⁵⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب يحق الله الربا ويربي الصدقات ، ج 2 / ص 735 / رقم 1981 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب النهي عن الحلف في البيع ، بلفظ (ممحقة للربح) ، ج 3 / ص 1228 / رقم 1606 ، مثله ، مرجع سابق .

والمقصود بالحلف في الحديث ، اليمين الكاذبة⁽¹⁾ ، ويؤيده ما رواه الإمام أحمد في مسنده قال: حدثنا بن أبي عَدِيٍّ عن شُعْبَةَ عَنِ الْعَلَاءِ وَابْنِ جَعْفَرٍ ثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ الْعَلَاءَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ : رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ مَنْفَقَةٌ لِلْسَّلْعَةِ مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ) وقال بن جَعْفَرٍ الْبَرَكَةَ⁽²⁾ .

ومن صور محق البركة . قال علي القارئ : " ذهاب بركة المكسوب ، إما بتلف يلحقه في ماله ، أو بإنفاقه في غير ما يعود إليه نفعه في العاجل أو ثوابه في الآجل أو بقي عنده وحرم نفعه ، أو ورثه من لا يحمده⁽³⁾ . ويلحق بالحلف الكاذبة ، إخفاء عيب السلعة وهو من الغش في البيع . فعن حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا)⁽⁴⁾ .

وقوله صلى الله عليه وسلم " فإن صدقا وبيننا " أي بين كل واحد لصاحبه ما يحتاج إلى بيانه من عيب ونحوه في السلعة والتمن وصدق في ذلك وفي الأخبار بالتمن وما يتعلق بالعوضين⁽⁵⁾ .

وقوله صلى الله عليه وسلم " بورك لهما في بيعهما " أي كثر نفع المبيع والتمن⁽⁶⁾ . وقوله صلى الله عليه وسلم " محقت بركة بيعهما " أي ذهبت بركته وهي زيادته ومائه⁽⁷⁾ .

وقيل : من المحق وهو النقصان ، وذهاب البركة من المال⁽⁸⁾ . وقيل هو أن يذهب الشيء كله حتى لا يرى منه أثر⁽⁹⁾ .

(1) ابن حجر ، أحمد بن علي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط 1 ، 1424 هـ - 2003 م ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ج 4 / ص 373 .

(2) أخرجه أحمد بن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل ، ج 12 / ص 140 - 141 ، قال شعيب الأرنؤوط : الحديث صحيح على شرط مسلم .

(3) العظيم آبادي ، محمد شمس الحق ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ، مع شرح لأبن القيم الجوزية ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 9 / ص 132 .

(4) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب الصدق في البيع والبيان ، ج 3 / ص 1164 / رقم 1552 ، مرجع سابق .

(5) النووي ، يحيى بن شرف بن مري ، صحيح مسلم بشرح النووي ، تحقيق : خليل مأمون شيحا ، ط 4 ، 1418 هـ - 1997 م ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ج 10 / ص 416 - 417 .

(6) العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد ، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ، تصحيح شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة الخيرية ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان ج 11 / ص 195 .

(7) النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج 10 / ص 417 مرجع سابق .

(8) العيني ، عمدة القاري ، ج 11 / ص 195 . مرجع سابق .

(9) المصدر السابق ، ج 11 / ص 195 .

ويستفاد من الحديث :

1- إن الحلف الكاذب وإن أدى إلى رواج السلعة ، وزيادة المال ظاهراً ، فإنه يحق بركة المال ، والانتفاع به ، وهذا من شؤم الكذب ، تلك الخصلة المذمومة.⁽¹⁾

2- إن الصدق في البيع ، وبيان عيب المبيع سبب لحصول البركة في المال ، وتكثير الانتفاع به .

ثانياً : عدم سخاوة النفس في طلب المال .

عن حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ رضي الله عنه قال سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَانِي ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ثُمَّ قَالَ : (يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَصِرَةٌ حُلْوَةٌ فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةٍ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ)⁽²⁾.

قال النووي " شبهه - أي المال - في الرغبة فيه والميل إليه ، وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضراء الحلوة المستلذة ، فإن الأخضر مرغوب فيه على انفراده ، والحلو ذلك على انفراده ، فاجتماعهما أشد " ⁽³⁾ .
ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم " فمن أخذه بسخاوة نفس " أي من غير شَرِّه ولا إلحاح ولا سؤال ، ولا طمع بورك له فيه " ومن أخذه بإشراف نفس " أي تطلعها إليه وتعرضها له وطمعها فيه ، لم يبارك له فيه .

فالأول عائد إلى الآخذ ، فحصلت له البركة ، والثاني عائد إلى الدافع ، ومعناه من أخذه ممن يدفع منشراحاً يدفعه إليه طيب النفس لا بسؤال اضطره إليه أو نحوه مما لا تطيب معه نفس الدافع⁽⁴⁾ فمحققت بركته .
ثم شبه الذي يأخذ بسخاوة نفس بالذي يأكل ولا يشبع ، فقليل في معناه هو الذي به داء لا يشبع بسببه⁽⁵⁾ .

وقيل يحتمل أن المراد التشبيه بالبهيمة الراعية⁽⁶⁾ . وفي الحديث إرشاد إلى التعفف والقناعة والرضا والإجمال في الكسب .

⁽¹⁾ الجديع ، ناصر بن عبد الرحمن بن محمد ، التبرك أنواعه وأحكامه ، ط 3 ، 1415 هـ - 1995 م ، مكتبة الرشد ، السعودية - الرياض ، ص 307 - 308

⁽²⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب الاستغناء عن المسألة ، ج 2 / ص 535 / رقم 1403 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى ، ج 2 / ص 717 / رقم 1035 ، بلفظ (فمن أخذه بطيب نفس) مرجع سابق .

⁽³⁾ النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج 7 / ص 127 ، مرجع سابق . بتصرف .

⁽⁴⁾ المصدر السابق ، ج 7 / ص 127 .

⁽⁵⁾ النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج 7 / ص 127 ، مرجع سابق .

⁽⁶⁾ المصدر السابق ، ج 7 / ص 127 .

ويستفاد من الحديث: " ضرب المثل لما لا يعقله السامع من الأمثلة ، لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير ، فبين المذكور أن من طلب المال وحصل عليه بإشراف سبب لعدم بركته ، وضرب لهم المثل بما يعهدونه ، فالأكل إنما يأكل ليشبع فإذا أكل ولم يشبع كان عناءً في حقه ، بغير فائدة ، وهذا المال ليست الفائدة في عينه ، وإنما هي لما يتحصل به من المنافع ، فإن كثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم"⁽¹⁾.

المبحث الثاني: الأسباب المادية لظاهرة الغلاء .

المطلب الأول : الاحتكار .

ومن الأسباب المادية لظاهرة الغلاء الاحتكار ، وهو السبب الذي يمكن أن يكون من الأسباب الأكثر والأغلب للغلاء ، وقد صرحت الأحاديث النبوية الشريفة بذلك .

أولاً : مفهوم الاحتكار لغةً واصطلاحاً .

الاحتكار لغة : جمع الطعام ونحوه مما يؤكل واحتباسه لإنتظار وقت الغلاء به⁽²⁾.

الاحتكار اصطلاحاً . اختلفت أقوال الفقهاء لتعريف الاحتكار إلى أقوال عدة ، تبعاً لوجهات النظر فيما بينهم ، ونذكر هنا من هذه الأقوال أصحاب المذاهب الفقهية المشهورة .

فالحنفية : عرفوا الاحتكار بأنه حبس الأقوات متربصاً للغلاء⁽³⁾ .

وعند الشافعية : هو إمساك ما أشتراه من الأقوات ، لبيعه بأعلى منه عند الحاجة للتضييق⁽⁴⁾ .

وعرفه الحنابلة : بأنه شراء الطعام محتكراً له للتجارة مع حاجة الناس إليه للتضييق⁽⁵⁾ .

وعند المالكية : بأنه الادخار للمبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق⁽⁶⁾ .

ونلخص من المفاهيم السابقة للفقهاء بأن الاحتكار: هو حبس للقوت وغيره مما يتضرر الناس باحتكاره .

ثانياً : حكم الاحتكار .

أختلف الفقهاء في حكم الاحتكار إلى أقوال من حيث التحريم والكرهية ، ولكل منهم أدلته فيما ذهب إليه.

⁽¹⁾ الجديع ، التبرك أنواعه وأحكامه ، ص 308 - 309 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ ابن منظور ، لسان العرب ، ج 4 / ص 208 ، مرجع سابق .

⁽³⁾ الباجي ، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب ، المنتقى شرح موطأ مالك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط 1 ، 1420هـ - 1999م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 6 / ص 345 .

⁽⁴⁾ المصدر السابق ، ج 6 / ص 345 .

⁽⁵⁾ أبو إسحاق برهان الدين ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح ، المبدع شرح المقنع ، بلا طبعة وتاريخ ، المكتب الإسلامي ، دمشق - سوريا ، ج 4 / ص 47 - 48 .

⁽⁶⁾ الباجي ، المنتقى شرح موطأ مالك ، ج 6 / ص 345 ، مرجع سابق .

القول الأول : حكم الاحتكار التحريم وأصحاب هذا القول كما نقله الدوري والعفيفي الحنابلة والمالكية والزيدية والأباضية والظاهرية والحنفية وجمهور الشافعية وأكثر الأمامية⁽¹⁾. ذهب أصحاب هذا القول بأن حكم الاحتكار التحريم مستدلين فيما ذهبوا إليه بالأدلة النقلية والعقلية. أما الأدلة النقلية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والآثار عن الصحابة في حكم الاحتكار.

أما القرآن الكريم . قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج:25]. ومعنى ذلك قيل : عن ابن عباس ، قوله " ومن يرد فيه بإلحاد بظلم " يقول بشرک ، وقيل عن مجاهد : هو أن يعبد فيه غير الله ومن الأقوال في تفسير الآية التي استدلوا بها عن حبيب بن أبي ثابت قال : هم المحتكرون الطعام بمكة . وفي تفسير ابن كثير : عن ابن عمر : بيع الطعام بمكة إلحاد ، وأورد ابن كثير في تفسيره قوله صلى الله عليه وسلم " احتكار الطعام بمكة إلحاد " ووجه الدلالة من الآية على تحريم الاحتكار ، أن الظلم منهي عنه لما يترتب عليه من العذاب الأليم ، والاحتكار ظلم فيكون منهيّاً عنه ، ولا يترتب العذاب الأليم إلا على فعل محرم فيكون الاحتكار منهيّاً عنه⁽²⁾. وقال الدوري : " والحق أن التحريم لم يكن بالآية وإما بالحديث المذكور ، والأحاديث الأخرى التي تعضده "⁽³⁾.

أما السنة النبوية

1- عن مَعْمَرِ بن أَبِي مَعْمَرٍ أَحَدِ بَنِي عَدِيٍّ بن كَعْبٍ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ)⁽⁴⁾.

والحديث صريح في تحريم الاحتكار في الأقوات خاصة ، وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال ، بل يدخره ليغلو ثمه ، فأما إذا جاء من قريته أو اشتراه في وقت الرخص ، وأدخره أو ابتاعه في وقت الغلاء لحاجته إلى أكله أو ابتاعه لبيعه في وقته فليس باحتكار ولا تحريم فيه .

ويفهم من ذلك : أن الاحتكار المحرم ، الحبس للسلعة انتظاراً للغلاء

⁽¹⁾ نقلاً عن الدوري ، قحطان عبدالرحمن ، الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي ، ط 1 ، 1421هـ - 2000م ، دار الفرقان ، عمان - الأردن ، ص 84 - 85 . والعفيفي ، أحمد مصطفى ، الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه في أطوار لعلاقات الاقتصادية المعاصرة ، ط 1 ، 1424 هـ - 2003 م ، مكتبة وهبة - القاهرة ، ص 103 - 104 .

⁽²⁾ المرجع السابق ، العفيفي ، ص 104 .

⁽³⁾ الدوري ، الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي ، ص 88 ، مرجع سابق

⁽⁴⁾ أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب المساقات ، باب تحريم الاحتكار في الأقوات ، ج 3 / ص 1227 / رقم 1605 ، مرجع سابق.

2- عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مَنْ احْتَكَرَ حُكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُغْلَى بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ خَاطِئٌ)⁽¹⁾ .

3- وعن معقل بن يسار قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليهم عليهم فان حقا على الله تبارك وتعالى ان يقعدده بعظم من النار يوم القيامة)⁽²⁾ .

4- قال الطبراني : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا يحيى الحماني ثنا أبو أسامة ح وحدتنا جعفر بن محمد الفريابي ثنا إسحاق بن راهويه ثنا أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن القاسم عن أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : (نهى أن يحتكر الطعام)⁽³⁾ .

ومن الآثار في النهي عن الاحتكار . ما روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه " إنه كان ينهى عن الحكرة"⁽⁴⁾ .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : " لا حكرة في سوقنا لا يعمد رجال بأيديهم فصول من أذهب إلى رزق من رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرونه علينا ولكن أجمأ جالب جلب على عمود كبدته في الشتاء والصيف فذلك صيف عمر فليبع كيف شاء الله وليمسك كيف شاء"⁽⁵⁾ ومن طريق ابن أبي شيبة قال : حبيش " أحرقت علي بن أبي طالب ببادر بالسواد كنت احتكرتها ، لو تركها لربحت مثل عطاء الكوفة البيادر أنادر الطعام"⁽⁶⁾ .

(1) أخرجه أحمد بن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل ، ج 14 / ص 268 ، مرجع سابق . والحديث حسن لغيره : قال شعيب الأرنؤوط لأجل : أبي معشر وهو نجيع بن عبد الرحمن السندي مولى أم موسى المدني ، قال : يحيى بن معين ، ضعيف . وكان يحيى القطان يستضعفه ، وقال ابن حبان : كان ممن أختلط في آخر عمره وبقي قبل أن يموت سنتين في تغيير شديد لا يدري ما يحدث به فكثير المناكير في روايته من قبل اختلاطه فبطل الاحتجاج به ، وقال : ابن حبان سمعت عبد الرحمن يقول كان أبو معشر المدني تعرف مته وتنكر ، وكان لا يألوا أن شاء الله . المجروحين والضعفاء والمتروكين ، ج 3 / ص 60 ، والحديث يحسن بشواهده كرواية معمر عند مسلم في صحيحه " لا يحتكر إلا خاطئ " وقال : الألباني : وقد توبع ؛ لكن في الطريق إليه من كان يسرق الحديث ، وهو إبراهيم بن إسحاق الغسيلي ، السلسلة الصحيحة ، ج 13 / 165 ، مرجع سابق .

(2) أخرجه أحمد بن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل ، ج 33 / ص 426 ، مرجع سابق . تعليق شعيب الأرنؤوط ، إسناده جيد وفيه زيد بن أبي ليلى أبو المعلى قال أبو داود ويحيى بن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم صالح الحديث ، الجرح والتعديل ، ج 3 / ص 573 .

(3) أخرجه الطبراني ، المعجم الكبير ، ج 8 ص 188 ، مرجع سابق . وأخرجه البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي ، السنن الكبرى ، بلا طبعة ، 1413 هـ - 1992 م ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ج 6 / ص 33 . والحديث حسن وسبب عدوله عن الصحيح فيه القاسم ابن عبد الرحمن الدمشقي ، فيه كلام لا يضر ، الألباني ، محمد ناصر الدين ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ج 11 / ص 541 - 542 ، مرجع سابق .

(4) الأصبحي ، مالك بن أنس ، موطأ مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، بلا طبعة وتاريخ ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، ج 2 / ص 651 .

(5) مالك بن أنس ، الموطأ ، ج 2 / ص 651 .

(6) ابن حزم ، علي بن أحمد ، المحلى ، تحقيق : عبد الغفار سليمان البنداري ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ج 7 / ص 573 . إسناده حسن ، حبيش مقبول ، ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ص 152 .

وهذه الروايات جميعها تبين بأن الاحتكار محرم ، وإن كان بعضها قد ورد بإسناد ضعيف ، إلا إنها تقوي بعضها البعض ، وكذلك بعض هذه الروايات ورد بطرق مختلفة ، ومندرجة تحت أصول شرعية من القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة الصحيحة ، فيما رواه مسلم لا يحتكر إلا خاطئ " وهو العاصي المذنب والبعض بإسناد حسن ، ومما يؤيد ما قيل بالتحريم بعض الآثار الواردة في النهي عن الاحتكار⁽¹⁾ .
ومما يدل على التحريم كذلك ، أن العذاب في النار ، والوعيد ، والبراءة واللعن لا يكون إلا بمباشرة المحرم⁽²⁾ .

أما المعقول .

1- إن منع البيع فيه إبطال لحق الناس وتضييق الأمر عليهم ، فيؤدي إلى إلحاق الضرر ، وقد نهى الإسلام عن الضرر .

2- ولأن منع حق العامة عند حاجتهم إليه ظلم وحرام⁽³⁾ .

القول الثاني : الاحتكار مكروه .

وهو قول ابن حيثون وبعض الإمامية وبعض الشافعية⁽⁴⁾ . وعلل ذلك بما يلي :

1- حمل الأثر الصحيح (إياك أن تحتكر) على خصوص المخاطب حكيم بن حزام ، فلا يشمل غيره .
2- قصور الروايات سَنَدًا ودلالةً ، مع اختلافها في تعداد ما يجري به الاحتكار، فعد في بعض أربعة وبعض خمسة وفي بعض ستة .

3- إشعار بعض الصحابة بالجواز على كراهية ، والأخبار الأخرى لا تستلزم التحريم .

4- إنه بمعنى قاعدة تسليط الناس على أموالهم ، وهم يملكون تصرفاتهم .

والقول الراجح في هذه المسألة هو التحريم .

وهو ما رجحه العفيفي والدوري⁽⁵⁾ . واليه تميل النفوس لما يلي :

1- سلامة أدلة المنقول والمعقول مما يرد عليها من الاعتراضات .

(1) أنظر الدوري ، الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي ، ص 94 . مرجع سابق .

(2) العفيفي ، الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه في إطارا لعلاقات الاقتصادية المعاصرة ، ص 105 ، مرجع سابق .
والدوري ، الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي ، ص 96 . مرجع سابق

(3) المراجع السابقة العفيفي، ص 115 . . والدوري ، ص 96 . والاحتكار ظلم وداخل تحت هذا الوعيد قاله الغزالي ، أبي حامد محمد ، إحياء علوم الدين ، تحقيق: عبدالله الخالدي ، ط 1 ، 1419 هـ - 1998 م ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت - لبنان، ج 2 / ص 88 .

(4) نقلًا عن العفيفي ، المرجع السابق ، ص 105 والدوري المرجع السابق ، ص 97 .

(5) العفيفي ، المرجع السابق 109 - 110 ، والدوري ، المرجع السابق ، ص 100 - 101 .

2- إن الاحتكار من شأنه أن يحقق مصلحة خاصة ، ومن المقرر شرعاً أنه إذا تعارضت مصلحة فردية مع مصلحة عامة تقدم مصلحة الجماعة عند الفقهاء ، وكما هو في القرآن الكريم والسنة النبوية والقواعد العامة .

3- ارتفاع الأثمان ، والحد من زيادة الإنتاج ، وتأخر الصناعة ، وتحكّم المحتكر في الأثمان ، تدل على أن الاحتكار ظلم للناس وضرر بهم ، يجب إغلاق الأبواب دونه بالتحريم ؛ لأن الظلم حرام ، كما هو ثابت عقلاً وشرعاً .

ومما سبق يتبين بأن الاحتكار محرم عند جميع الفقهاء ، إلا البعض قال بالكراهية ، وما ذلك إلا لكون الاحتكار أداة هدم وتخريب ، في مجتمع يريد أن يشيع بينهم التواد والتعاون والشعور بحاجة الآخرين ، قال النووي : " والحكمة من التحريم : دفع الضرر عن عامة الناس ، كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام ، واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره ، أجب على بيعه دفعاً للضرر عن الناس " (1) .

ثالثاً : الاحتكار وعلاقته بالغلاء .

وردت أحاديث في علاقة الاحتكار بالغلاء ، وبينت هذه الأحاديث صراحةً بأن الاحتكار القصد منه

وسببه إغلاء السلع . وهو الأغلب عند المحكّرين ، وبه يكون الضرر على الفرد والمجتمع وهي كما يلي :

1 - عن مَعْمَرِ بنِ أَبِي مَعْمَرٍ أَحَدِ بَنِي عَدِيٍّ بنِ كَعْبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ) (2) .

والخاطئ من قام بالفعل بإرادته واختياره ، قاصداً له ، ولهذا فقد أشار إلى المحتكر بالخاطئ وهو

العاصي الآثم ، المتربص المنتظر للغلاء (3) .

وتعرض السُّبكي لبيان أثر العرض والطلب على الاحتكار فيقول : " الذي ينبغي أن يقال في ذلك : " إنه إن

منع غيره من الشراء ، وحصل به ضيق حرم ، وإن كانت الأسعار رخيصة ، وكان القدر الذي يشتريه لا حاجة

بالناس إليه فليس له منعه من شرائه وادخاره إلى وقت حاجة الناس إليه معنى " (4) .

وقال القاضي حسين والرُّويانيُّ : " وربما يكون هذا حَسَنَةً ؛ لأنه ينفع به الناس " (5) . لذا كانت الشريعة حريصة

على أن تكون السلع متوفرة ، ومتداولة من غير احتكار ، وتحكّم في قوت يرجع نفعه على فئة قليلة من الناس .

(1) النووي : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج 11 / ص 45 . مرجع سابق

(2) سبق تخريجه ص 25 .

(3) المصدر السابق، ج 11 / ص 44 .

(4) الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتهى الأخبار ، بلا طبعة ، 1973م ، دار الجليل ، بيروت - لبنان ، ج 5 / ص 337 .

(5) المصدر السابق ، ج 5 / ص 338 . .

قال الشاذلي : "ومن هنا يتبين أن الفقهاء على ضوء النظر في النصوص حريصون على حقوق المستهلكين في وصول السلع إليهم بأرخص الأسعار ، وكذلك حريصون على امتصاص الزائد عن الحاجة من الأسواق ، وحفظه إلى وقت الحاجة إليه ، لرده مره أخرى إلى المستهلكين حتى وإن غلا عن وقت شرائه ؛ لأن ذلك أمر طبيعي ، إذ حفظه إلى وقت الحاجة إليه يحتاج إلى نفقات فضلاً عن حاجة صاحبه إلى ربح أمواله التي استخدمها في ذلك " (1).

2- وفي الحديث الذي رواه أحمد بن حنبل قال : حدثنا سُرَيْجٌ حدثنا أبو مَعْشَرٍ عن مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بن عَلْقَمَةَ عن أَبِي سَلَمَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَنْ أَحْتَكَرَ حُكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُغْلَى بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ خَاطِئٌ) (2).

ففي الحديث بين أن الغاية من الاحتكار هو التربص بالسلعة ؛ ليصيب بها ثمناً أعلى عند اشتداد الحاجة إليها ، فبين أنه خاطئ أيضاً .

وكتب الوليد بن مصعب إلى صاحبه بالساحل : تفقد أمر الحنطين فإن زادوا في السعر من غير علة فأنهبهم عوامك فالغلاء من أسباب الفتن . ومع الغلاء تكون الشكوى ثم الجلاء ثم البواء (3).

3- وفي الحديث الذي رواه أحمد في مسنده قال : حدثنا عبد الصّمد ثنا يزيد يعني بن مَرَّةَ أبو المعلي عَنِ الْحَسَنِ قَالَ نَقَلَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ فَدَخَلَ إِلَيْهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ يَعُودُهُ فَقَالَ هَلْ تَعَلَّمَ يَا مَعْقِلُ أَنِي سَفَكْتُ دَمًا قَالَ مَا عَلِمْتُ قَالَ هَلْ تَعَلَّمَ أَنِي دَخَلْتُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ مَا عَلِمْتُ قَالَ أَجْلَسُونِي ثُمَّ قَالَ اسْمَعْ يَا عُبَيْدَ اللَّهِ حَتَّى أُحَدِّثَكَ شَيْئًا لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً وَلَا مَرَّتَيْنِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : (مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ فَانْ حَقًّا عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُقْعِدَهُ بِعُظْمٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ نَعَمْ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ) (4) . وهذا الحديث يدل على أن الهدف من الاحتكار هو غلاء السعر على المسلمين ، وهذا الفعل ظلم عام ، وصاحبه مذموم في الشرع .

(1) الشاذلي ، حسن علي ، الاقتصاد الإسلامي مصادره وأسسها المال وتنميته دراسة مقارنة ، بلا طبعة ، 1399هـ - 1979م ، دار الإتحاد العربي ، دون مكان نشر ، ص 186 .

(2) سبق تخريجه ص 26 .

(3) الأصفهاني ، الحسين بن محمد بن الفضل ، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، تحقيق : عمر الطباع ، ط 1 ، 1420هـ - 1999م ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت - لبنان ، ج 1 / ص 548 .

(4) سبق تخريجه ص 26 ..

قال أبو الطيب الحسيني : " وظاهره أن القاصد باحتكاره غلاء الأسعار على المسلمين ، وهو داخل تحت النهي والوعيد سواء كان بالمسلمين حاجة أم لا ؛ لأن هذا القصد بمجرد كافي"⁽¹⁾.

وروي عن بعض السلف : " أنه كان بواسط - مدينة في العراق - فجهز سفينة حنطه إلى البصرة ، وكتب إلى وكيله : بع هذا الطعام يوم يدخل البصرة ، ولا تؤخره إلى غد : فوافق سعة في السعر فقال له التجار : لو أخرته جمعة ربحت فيه أضعافه ، فأخره جمعه فربح فيه أمثاله ، وكتب إلى صاحبه بذلك ؛ فكتب إليه صاحب الطعام : يا هذا ، إنا كنا قنعاً بربح يسير مع سلامة ديننا ، وإنك قد خالفت ، وما نحب أن نربح أضعافه بذهاب شيء من الدين فقد جنيت علينا جنايةً ؛ فإذا أتاك كتابي هذا فخذ المال كله فتصدق به على فقراء البصرة ، وليتني أنجو من إثم الاحتكار كفافاً لا علي ولا لي"⁽²⁾.

المطلب الثاني : الربا.

إن الإنسان قد جُبِلَ على حب المال الذي به قوام الحياة الدنيا ، وهو من لوازم النفوس فمنهم من يسعى إلى تحصيله بالطرق المشروعة ويتحرى ذلك ، ومنهم من لا يهمه سوى جمعه حلالاً كان أم حراماً ، وهو حريصٌ على تخطي جميع السبل التي تكون سبباً في نقصانه أو هلاكه ، والربا من هذه الطرق ، وهي من أسهل الطرق إلى تحصيله ، ولكن تحريم الربا يقف حائلاً بأن يكون وسيلة للكسب في جمع المال .

أولاً: مفهوم الربا لغةً وشرعاً .

الربا لغة: ربا الشيء يربو ربواً ورباء: زاد ونما. وفي التنزيل: " وَيُرِي الصَّدَقَاتِ " (البقرة : 276). ومنه أخذ الرِّبَا الحرام⁽³⁾.

أما الربا شرعاً : عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخر في البدلين أو أحدهما كذا عبر الشافعية ، وقال ابن الكمال : فضل خال عن عوض شرط لأحد العاقدين⁽⁴⁾. وقيل : هو الزيادة في أشياء مخصوصة⁽⁵⁾.

(1) الحسيني ، محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني ، الروضة الندية شرح الدرر البهية ، بلا طبعة وتاريخ ، دار المعرفة ، دون مكان نشر ، ج 2 / ص 104 .

(2) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج 2 / ص 88 - 89 ، مرجع سابق

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، ج 14 / ص 304 ، مرجع سابق .

(4) المناوي ، محمد عبدالرؤوف ، التوقف على مهمات التعاريف ، تحقيق : محمد رضوان الداية ، ط 1 ، 1410 هـ ، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر ، بيروت - دمشق ، ص 354 .

(5) القحطاني ، سعيد بن علي بن وهف ، الربا أضراره وآثاره في ضوء الكتاب والسنة ، ط 1 ، 1408 هـ - 1988 م . مكتبة الرشد - المملكة العربية السعودية ، ص 12.

ثانيا : ذم الربا . قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة : 275].

وقال تعالى : ﴿ يَحَقُّ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة:276].

وفي بيان معنى الآيات السابقة ففي الآية الأولى : " بين بأن المرابي لا يقوم إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، فهو شبيهه بالمجنون ، وهي رداً على من قال أن البيع مثل الربا وهي متفاضلة ومتفرقة ، فالبيع كسب مشروع وقد حث عليه الشرع ، أما الربا فهو مذموم حتى في الشرائع السماوية السابقة وهو من عادات الجاهلية " (1) .

والربا وإن كان كثيراً في يد صاحبه ، وفي نظر غيره بل هو في قلة ونقصان ، كما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الرِّبَا وَإِنْ كَثُرَ فَإِنْ عَاقَبْتَهُ تَصِيرُ إِلَى قُلٍّ) (2) .
والربا يحق في الدنيا والآخرة . قال عبدالرزاق : " سمعنا أنه لا يأتي على صاحب الربا أربعين سنة حتى يحق " (3) .

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قال : " ما كان من ربا وإن زاد حتى يغبط صاحبه فإن الله يحقه " (4) .

وعن جابر رضي الله عنه قَالَ : (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ وَقَالَ هُمْ سَوَاءٌ) (5) .

والحديث دل على أن المذكورين مبعدين عن الرحمة ، وهو دليل على إثم من ذكر وتحريم ما تعاطوه ، وخص الآكل لأنه الأغلب في الانتفاع وغيره مثله ، والمراد من موكله الذي أعطى الربا، لأنه ما تحصل الربا إلا منه فكان داخلاً في الإثم ، وأما الكاتب والشاهدين لإعانتهم على المحذور ، وذلك إذا قصدا وعرفا بالربا " (6) .

(1) ابن كثير، إسماعيل بن عمر ، تفسير القرآن العظيم ، اعتنى به محمد انس مصطفى الخن ، ط 1 ، 1429 هـ - 2008 م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، دمشق - سوريا ، ج 1 / ص 319 .

(2) أخرجه أحمد بن حنبل ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ج 6 / ص 297 ، مرجع سابق وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط : حديث صحيح ، وذكره الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، ج 2 / ص 42 ، وقال الذهبي في التلخيص ، صحيح ، مرجع سابق .

(3) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج 4 / ص 319 ، مرجع سابق .

(4) المصدر السابق ، ج 4 / ص 319 .

(5) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب لعن آكل الربا وموكله ، ج 3 / ص 1218 / رقم 1598 ، مرجع سابق . وأخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الطلاق ، باب مهر البغي والنكاح الفاسد ، ج 2 / ص 2045 / رقم 5032 وكتاب اللباس ، باب لعن المصور ، ج 5 / ص 2223 / رقم 5617 . مثله ، مرجع سابق .

(6) الصنعاني ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، ج 3 / ص 55 ، مرجع سابق .

وكذلك فقد جعل أكل الربا من الكبائر وهي المهلكات . عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤِبِقَاتِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ قَالَ الشُّرْكُ بِاللَّهِ وَالسُّحْرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ)⁽¹⁾.

وصور المرابي بأقبح الصور ، مما يدل على إثم فعله . عن سمرّة بن جندب رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : (رَأَيْتَ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيْانِي فَأَخْرَجَانِي إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ وَعَلَى وَسَطِ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِيهِ فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ فَقُلْتُ مَا هَذَا فَقَالَ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ أَكَلَ الرِّبَا)⁽²⁾.

وكثير من الآيات الواردة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة التي تحذر من الربا لأضراره على الفرد والمجتمع .

ثالثاً : أضرار الربا . إن الربا عمل يتنافى مع الشرع الإسلامي ، وإنه يقوم على الاستغلال ، ولا يجعل في حسابه المبادئ ، والغايات ، والأخلاق ، وإنما الغاية عند المرابي جمع المال ، بأي طريق وأي وسيلة ، مما يؤدي إلى سحق البشرية ويشقيها أفراد وجماعات ، لمصالح فئة قليلة من المرابين لا يرعون عهداً ولا ذمة لأحد من الناس .

أولاً : الناحية الأخلاقية .

يقطع الربا صلة المعروف ، والقربى بين أفراد المجتمع الإسلامي ، فلا مواساة ولا معاونة ، ولا إحسان ، بل تسلط وتحكم واستغلال ، وهذا مخالف للهدى النبوي الذي يدعو إلى التعاون والتكافل ، قال تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة : 2] . وعن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحِمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عَضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى)⁽³⁾ . فهذا موقف الشرع من مجتمعه يشعر القوي

⁽¹⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب المحاربين من أهل الكفر واردة ، باب رمي المحصنات ، ج 5 / ص 1017 ، رقم 6465 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب بيان الكبائر وأكبرها ، ج 1 / ص 91 / رقم 89 ، به ، مرجع سابق .

⁽²⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب أكل الربا وشاهديه وكاتبه ، ج 1 / ص 733 / رقم 1976 . مرجع سابق .

⁽³⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، باب رحمة الناس والبهائم ، ج 5 / ص 2238 / رقم 6556 ، مرجع سابق ، وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاوضهم ، ج 4 / ص 1999 / رقم 2586 ، مرجع سابق .

بالضعيف ، والغني بحاجة الفقير ، بعيداً عن الجشع والطمع ، الذي لا يكون فائدته ونتاجه إلا لفئة قليلة من الناس .

ثانياً : الناحية الشرعية .

1- الربا سبب لغضب الله وسخطه . قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة : 278-279].

2- الربا سبب للقحط والجذب . قال أحمد بن حنبل فيما رواه في مسنده : حدثنا موسى بن داود قال حدثنا بن لهيعة عن عبد الله بن سُلَيْمَانَ عن مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدِ الْمُرَادِيِّ عن عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قال: سمعت رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : (ما من قَوْمٍ يَظْهَرُ فِيهِمُ الرِّبَا إِلَّا أُخِذُوا بِالسَّنَةِ وما من قَوْمٍ يَظْهَرُ فِيهِ الرُّشَا إِلَّا أُخِذُوا بِالرُّعْبِ) (1).

السنة : الجذب و القحط ، وقال الحرالي (2) : أكثر بلايا هذه الأمة حتى أصابها ما أصاب بني إسرائيل من البأس الشنيع والانتقام بالسنين إنما من عمل الربا (3).

3- الربا سبب لنزول عذاب الله تعالى وسخطه . قال الحاكم : أخبرني عبد الصمد بن علي البزاز حدثنا يعقوب بن يوسف القزويني حدثنا محمد بن سعيد بن سابق حدثنا عمرو بن أبي قيس عن سماك بن حرب عن عكرمة عن بن عباس رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشتري

(1) أخرجه أحمد بن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل ، ج 29 / ص 356 ، مرجع سابق ، وقال : شعيب الارناؤوط : وإسناده ضعيف جداً ، وفيه عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي ويقال الغافقي ، قال أبو حاتم ، وأبو زرعه ضعيف ، وقالوا أمره مضطرب يكتب حديثه للاعتبار وقال ابن عدي حديثه كأنه نسيان - سيء الحفظ - وقال الجوزجاني : لا يوقف على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به ، تهذيب التهذيب ، ج 5 / ص 331 ، واختلط في آخر عمره ، وكثر منه المناكير في روايته ، وقال : ابن حبان كان صالح الحديث ولكنه كان يدلس عن الضعفاء ، طبقات المحدثين ، ص 54 . وروى له مسلم مقروناً بغيره ، تقريب التهذيب ، ص 319 . وقال الألباني هذا إسناد مسلسل بالعلل : 1- الانقطاع بين الراوي وعمر قال الحافظ في التعجيل وقد سقط رجل بين الراوي وعمر 2- وفيه المرادي : قال الحسيني مجهول غير معروف 3- عبدالله بن سليمان وهو أبو حمزة الطويل صدوق يخطئ ، تقريب التهذيب ص 206 ، 4- ابن لهيعة وقد تقدم الحديث عنه الألباني : محمد ناصر الدين ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ط 2 ، 1408هـ - 1988م ، مكتبة المعارف ، الرياض - المملكة العربية السعودية ج 3 / ص 382 . وللحديث شواهد قوله صلى الله عليه وسلم " ما أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنَ الرِّبَا إِلَّا كَانَ عَاقِبَتُهُ أَمْرُهُ إِلَى قِلَّةٍ) وقوله " عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ).

(2) علي بن أحمد بن الحسن الحرالي التجيبي، أبو الحسن (ت 638هـ)، مفسر، من علماء المغرب. أطال الغبريني في الثناء عليه وإيراد أخباره، وقال: ما من علم إلا له فيه تصنيف. أصله من حرالة من أعمال مرسية. ولد ونشأ في مراكش. ورحل إلى المشرق وتوقف، ثم استوطن بجاية، وعاد إلى المشرق، فأخرج من مصر. وتوفي في حماة بسورية من كتبه: مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن . الزركلي ، الأعلام ، ج 4/ص 256 ، مرجع سابق .

(3) المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، تحقيق : حمدي الدمرداش محمد ، ط 1 ، 1418هـ - 1998م ، مكتبة نزار مصطفى ألباز ، مكة - الرياض ، ج 10 / ص 5452 .

الثمرة حتى تطعم وقال : إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله⁽¹⁾. وقال القاسم بن البدرى : " أن الله عز وجل إذا أراد هلكة قرية أظهر فيها الربا "⁽²⁾.

4- الربا سبب لإزدياد الفقر . وذلك من خلال عدم كفاية المال المكتسب ، وهو نوع من أكل أموال الناس بالباطل ، فالمال الربوي عاقبته إلى نقص وزوال ، كيف لا وهو كسب من غير مشقة ولا تعب ، فكيف نريد كفاية حاجتنا ونحن نحارب الله الذي لا ينهانا إلا لما هو ضررٌ علينا ، ولا يأمرنا إلا بما هو خيرٌ لنا في ديننا ودينانا ، وعلى هذا فإن استمر العالم على استخدام الربا كوسيلة للكسب ، وأرتبطت به المعاملات المالية ، فإن النهاية ستكون ازدياد الفقر حتى يهلك البشر ، ويؤدي ذلك إلى انحصار المال الربوي في جهة معدودة من كبار المرابين .

وهذا باعتراف الدول المتقدمة المتعاملة بالربا ، والمقرضة للدول الفقيرة ، التي كانت سبب في ازدياد فقرها من الفوائد المترتبة على القروض ، فيقول أحد كبار الاقتصاديين الأوروبيين ، الذي أطلق على الربا تجارة الموت فقال : " الربا تجارة الموت ، من شأنه أن يشعل الرأسماليون الحرب عليه ، وإن أكلت أكبادهم في سبيل مضاعفة رأس المال ولو ببيع السلاح "⁽³⁾.

رابعاً : الربا وعلاقته بالغلاء .

اولاً : من حيث الفائدة . يقول الدكتور العتر : ومن المقرر لدى الخبراء الاقتصاديين أن أي مشروع اقتصادي لا يؤتي أرباحه الجنية عاجلاً ، بل قد يستغرق ذلك سنة أو سنوات . فالفائدة التي يدفعها المنتج إلى المقرض تُضاف إلى تكاليف الإنتاج ، وما ذلك إلا لتأخر الإرباح على المقرض كما سلف والفوائد مستحقة في فترة لا علاقة لها بالأرباح ، مما يؤدي إلى غلاء الأسعار ، ونحن نعرف أن الذي يستخدم هذا الإنتاج هم أفراد الشعب الفقراء بشكل عام⁽⁴⁾.

ثانياً : من حيث قلة البركة في المال الربوي . طرق الكسب للمال الغير مشروعة كثيرة ومتنوعة ، كالسرقة والرشوة والغصب أو النهب وغيرها ، وكسب هذه الأموال قد يقتزن بوعيد وتهديد من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، للتنفير من الحصول عليه ، لكن لم يذكر نصاً وتحديداً بأنه محوق البركة إلا الربا ؛

⁽¹⁾ أخرجه الحاكم محمد بن عبد الله ، المستدرک علی الصحیحین ، ج 2 / ص 43 وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي في التلخيص : صحيح .

⁽²⁾ ابن أبي الدنيا ، العقوبات الإلهية للأفراد والجماعات والأمم ، ص 223 ، مرجع سابق .

⁽³⁾ الأردن ، دائرة الإفتاء العسكري ، التذكرة ، بلا طبعة ، 1424هـ - 2003م ، العدد ، 350 ص 24 - 25 .

⁽⁴⁾ أنظر ، عتر ، نور الدين ، المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام ، ط 5 ، 1403هـ - 1983م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ص 45 .

لأضراره الدينية والدنيوية ، كما قال تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة : 276] .

والآية تدل على مباركة المال بالصدقة ومحق بركته بالربا ، لتنفير النفس الإنسانية منه ، لا سيما أن النفوس البشرية قد جبلت على حب التملك للمال ، فالحاصل أن التعامل بالربا تحصيل المزيد من الخيرات ، والصارف عن الصدقات الإحتراز عن نقصان المال ، ولما كان الأمر كذلك بين - سبحانه - أن الربا وإن كان زيادة في الحال ألا أنه نقصان في الحقيقة .⁽¹⁾

قال ابن ماجه : حدثنا العَبَّاسُ بن جَعْفَرٍ ثنا عَمْرُو بن عَوْنٍ ثنا يحيى بن أبي زائد عن إِسْرَائِيلَ عن دكين بن الرَّبِيعِ بن عُمَيْلَةَ عن أبيه عن ابن مَسْعُودٍ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما أَحَدٌ أَكْثَرَ من الرِّبَا إلا كان عَاقِبَةُ أَمْرِهِ إلى قَلَّةٍ)⁽²⁾ .

قال المناوي⁽³⁾ - رحمه الله - أي إنه وإن كان زيادة في المال عاجلاً ، يؤول إلى نقص ومحق آجلاً بما يفتح على المرابي من المغارم والمهالك ، فهو مما يكون هباءً منثوراً⁽⁴⁾

وقال الطيبي : " والقلة والكثرة صفتان للمال لا للربا ، فيجب أن يقدر : المال الربا ؛ لأن مال الربا ربا "⁽⁵⁾ .

ومن صور محقه في الدنيا : " عدم بركته ، وإنفاقه فيما لا يعود على صاحبه بالنفع ، بل فيما يضره ، ليقينه أنه كسب خبيث فينقله في خبيث أيضاً ، فيكسب به إثمين : إثمًا في الاكتساب وإثمًا في الإنفاق ، وذلك أن كسب المال من حرام لا خير فيه ؛ لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً"⁽⁶⁾

ومن صور محقه في الآخرة : " عدم تسخيره في طاعة الله فلا يقبل منه صدقه ولا جهاداً ولا صلة رحم ، كما قال ابن عباس رضي الله عنه : " ومنها أن مال الدنيا لا يبقى عند الموت بل الباقي هو العقاب ، وذلك هو الخسران الأكبر "⁽⁷⁾ .

(1) الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج 7 / ص 103 ، مرجع سابق .

(2) أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب التجارات ، ، باب التغليظ في الربا ، ج 2 / ص 765 / رقم 2279 ، مصدر

سابق ، وصححه الألباني في : صحيح سنن ابن ماجه ، ج 2 / 27 ، مرجع سابق

(3) محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري ، زين الدين : من كبار العلماء بالدين والفنون . انزوى للبحث والتصنيف ، وكان قليل الطعام كثير السهر ، فمرض وضعفت أطرافه ، فجعل ولده تاج الدين محمد يستملي منه تأليفه . له نحو ثمانين مصنفاً ، منها الكبير والصغير والتام والناقص . عاش في القاهرة ، وتوفي بها . من كتبه : كنوز الحقائق في الحديث ، والتيسير في شرح الجامع الصغير ، وفيض القدير ، والجواهر المضية في الآداب السلطانية وسيرة عمر بن عبد العزيز ، وغيرها . الزركلي ، الأعلام ، ج 6 / ص 203 - 204 ، مرجع سابق .

(4) المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير ، بلا طبعة وتاريخ ، دارالكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 4 / ص 66 .

(5) المصدر السابق ، ج 4 / ص 66 .

(6) الأردن ، دائرة الإفتاء ، التذكرة ، بلا طبعة ، 1424هـ - 2003م ، نشر مديرية الإفتاء ، العدد 305 ، ص 23 .

(7) طنطاوي ، محمد سيد ، التفسير الوسيط للقرآن الكريم ، ط 1 ، 1418 هـ - 1997م ، دار نهضة مصر ، ج 1 / ص 637 .

فكل مالاً كسب بالحرام فهو ممحوق البركة ، " فإذا طاب الكسب زكت النفقة " (1) .

والواقع المشاهد يؤكد هذه الحقيقة التي قررتها نصوص الشريعة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي والعالمى :

أما على المستوى الفردي فإن المقترض المتعامل بالربا يشعر بالغلاء فلا يستطيع تلبية حاجاته بالشكل الأفضل ، فيزداد فقراً ؛ بسبب كثرة الفوائد المتركمة ، هذا نتيجة استبعاد المادة للإنسان بحيث تحولت من كونها وسيلة للراحة والهناء إلى غاية يتعب في تحصيلها ، ثم يشقى بسدادها إلى المرابين تلك عقوبة أي عقوبة ! .

أما على المستوى العالمى المعتمد على الغير : فرغم وجود الآلة واستغلال ثروات الأرض ، وتنوع الصناعات التي أصبح الإنسان ينتج منها أكثر بكثير من قبل ، ألا أنه يذهب سداداً ولا يبقى منه سوى القليل الذي يكون سبباً في ارتفاع سعره ، فهي إذاً ليس قلة إنتاج بل قلة بركة فيما يزرع ويصنع (2) .

المطلب الثالث : العرض والطلب .

ومن أسباب الغلاء المادية العرض والطلب ، الذي يؤدي إلى ارتفاع وانخفاض السعر في السلع المعروضة . فالطلب : هو كميات السلعة التي يكون الفرد مستعداً لشرائها في مستويات السعر المختلفة في فترة زمنية معينة .

والعرض : هو الكميات التي يكون المنتج مستعداً لشرائها في مستويات السعر المختلفة في فترة زمنية معينة (3) .

العرض والطلب وعلاقته بالغلاء . فغلاء الأسعار يكون بقلة السلعة ، فتكون هناك المزاحمة على السلع ، فترتفع الأسعار ، فالطلب يعتمد على سعر السلعة نفسها ، ودخل المستهلك ، فهذه المحددات يظهر أثرها في مستوى الطلب ، أما أثر سعر السلعة المعينة ، فيظهر في استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعرها (4) .

أما عرض المنتج للسلعة : " لا يعتمد فقط على السعر أيضا ، وإنما يعتمد على عوامل أخرى ، مثل : الفن الإنتاجي ، أسعار المدخلات في العملية الإنتاجية ، الضرائب ، الإعانات " فهذا موجب الغلاء (5) .

(1) ابن أبي الدنيا ، ، إصلاح المال ، ص 17 - 18 .

(2) أنظر: الأردن ، دائرة الإفتاء ، التذكرة ، ص 24 ، مرجع سابق .

(3) السبهاني ، عبد الجبار محمد عبيد ، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام ، ط 1 ، 1426هـ - 2005م ، دار البحوث للدراسات الإسلامية ، وإحياء التراث ، دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي ، ص 81- 82 .

(4) السبهاني ، الأسعار وتخصيص الموارد ، ص 83 .

(5) المرجع السابق ، ص 83 .

فعندما حدث غلاء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه ، أنس بن مالك قال أبو عيسى : حدثنا محمد ابن الْمُثَنَّى ثنا حَجَّاجُ ثنا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ عن فَتَادَةَ وَحَمِيدٍ وَثَابِتٍ عن أَنَسِ بن مَالِكٍ رضي الله عنه قال: (غَلَا السُّعْرُ على عَهْدِ رسولِ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم فَقَالُوا يا رَسولَ اللهِ قد غَلَا السُّعْرُ فَسَعَّرْ لنا فقال إِنَّ اللهُ هو المُسَعِّرُ القَابِضُ البَاسِطُ الرَّازِقُ إني لأَرْجُو أن أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ في دَمٍ ولا مَالٍ)⁽¹⁾.

ومعنى الحديث : فقالوا يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا : أي ضع لنا سعراً لا يتجاوزته التجار ، وهو ما يسمى بالتسعيرة ، أو التسعير ، فقال صلى الله عليه وسلم : " إن الله هو المسعر " ومعنى ذلك أن الله هو الذي يرخص إذا أنزل البركة ، وكثر الصنف في الأسواق ؛ رخصت السلع ، وإذا منعت السلع وقلّت ، غلا السعر فيكون المسعر حقيقة هو الله تبارك وتعالى .

وقوله : " القابض الباسط " القابض : يقبض الرزق عن عباده ، فتقل السلع ، فيغلو السعر ، والباسط : يبسط الرزق لمن يشاء فتتوفر السلع ، فتقل الأسعار وقوله " الرزاق " أي يوسع على عباده بالرزق ، فترخص الأسعار ، وإذا ضيق عليهم غلت الأسعار فعلى هذا فالسعر بيد الله تعالى ؛ لأنه هو القابض الباسط الرزاق ، فبالقبض يكون الغلاء ، وبالبيسط والرزق يكون الرخاء . وختم الحديث : بقوله " إني لأَرْجُو أن أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ في دَمٍ ولا مَالٍ " أي أرجو أن لا أكون متحملاً لأحد منكم في ذمتي حقاً ، في دمٍ أو مالٍ⁽²⁾.

وفي مجال تأثير الأسعار على المبيعات يقول : " يبيع على قدر أسعاره إن نقص سعره زاد زبونه ، كما أنه إن زاد سعره نقص زبونه "⁽³⁾.

ففي هذا النص إشارة إلى ما يعرف بقانون العرض والطلب . ونلاحظ فيه ثلاثة دلالات اقتصادية هي :

الدلالة الأولى : البائع - المنتج - ليس له إرادة في زيادة السعر أو انخفاضه لأن قوله : " إن نقص سعره " وقوله " إن زاد سعره " يفيد ضمناً حرية تحديد مستوى الأسعار على المستوى الكلي .

الدلالة الثانية : أن التناسب بين السعر والكمية المباعة - المطلوبة - لأن زيادة الكمية أو نقصانها يأتي تبعاً لانخفاض أو ارتفاع السعر ، وعلى هذا الوجه يكون السعر متغيراً مستقلاً ، والكمية المباعة - المطلوبة - متغيراً تابعاً .

⁽¹⁾ سبق تخريجه ، ص 7 .

⁽²⁾ سالم ، عطية بن محمد ، شرح بلوغ المرام . الدرس ، 192 ، ص 14 .

⁽³⁾ الأدب في الدين ، نقلاً عن الحوراني ، ياسر عبد الكريم ، الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي ، ط 1 ، 1423 هـ - 2003 م ، دار مجدلاوي ، عمان - الأردن ، ص 273 - 274 .

الدلالة الثالثة : أن التناسب بين السعر والكمية المباعة - المطلوبة - هو تناسب عكسي تزيد الكمية المطلوبة بنقصان السعر ، وتنقص بزيادته .

ونلخص مما سبق بأن انخفاض السعر يكون بكثرة العرض للمنتج ، وقلة الطلب عليه ، ويكون ارتفاع السعر بقلة العرض للمنتج وزيادة الطلب من المستهلك .

المطلب الرابع : الإسراف والتبذير . ومن أسباب الغلاء المادية الإسراف والتبذير فما هو الإسراف وما التبذير؟

أولاً : فالإسراف : هو الصرف إلى المباحات في جنسها ، ولكن مع المبالغة⁽¹⁾ .

أما التبذير : هو إنفاق المال في غير الحق ، وسئل سعيد بن جبير عن التبذير ، فقال : " هو أن تنفق الطيب في الخبيث⁽²⁾ .. وقال ابن مسعود رضي الله عنه : " الإنفاق في غير الحق " وكذا قال ابن عباس رضي الله عنه ، وقال قتادة : " الإنفاق في معصية الله "⁽³⁾ .

وقد حذر الشرع من الإسراف والتبذير قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: 67]. وقال تعالى : ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ [الإسراء : 26 - 27].

ثانياً : ما نهي عنه الشرع وعده من الإسراف والتبذير . عن الحَكَم عن بن أبي ليلى قال: كان حُدَيْفَةُ بِالْمَدَائِنِ فَاسْتَسْقَى فَاتَاهُ دِهْقَانٌ بِقَدَحِ فِضَّةٍ فَرَمَاهُ بِهِ فَقَالَ : إِنِّي لَمْ أَرْمِهِ إِلَّا أَيُّ نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَهِ وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (نَهَانَا عَنْ الْحَرِيرِ وَالذَّبْيَاجِ وَالشَّرْبِ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَقَالَ هُنَّ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَهِيَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ)⁽⁴⁾ . وعن حُدَيْفَةَ رضي الله عنه قال : (نَهَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا وَعَنْ نُبُسِ الْحَرِيرِ وَالذَّبْيَاجِ وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ)⁽⁵⁾ .

(1) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج 2 / ص 435 ، مرجع سابق .

(2) الأصفهاني ، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، ج 1 / ص 579 ، مرجع سابق .

(3) الطبري ، جامع البيان في تأويل القرآن ، ج 5 / ص 626- 627 ، مرجع سابق .

(4) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأشربة ، باب الشرب في آنية الذهب ، ج 5 / ص 2132 / رقم 5309 ، مرجع سابق ، وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء ، ج 3 / ص 1638 / رقم 2067 ، مثله ، مرجع سابق .

(5) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، باب افتراش الحرير ، ج 5 / ص 2132 / رقم 5499 ، مرجع سابق ، وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء ، ج 3 / ص 1638 / رقم 2067 ، مثله ، مرجع سابق .

والحديث يدل على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة على كل مكلف رجلاً كان أو امرأة ،
وعلة التحريم السرف والخيلاء وكسر قلوب الفقراء⁽¹⁾ .

وأما عقوبة من شرب وأكل في آنية الذهب والفضة فهي كما ورد عن أمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها رَوَّجَ
النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا
يُجْرَجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ)⁽²⁾ .

والجرجرة : صوت يردده البعير في حنجرته إذا هاج نحو صوت اللجام في فك الفرس ، ومعنى ذلك يصوت
في بطنه نار جهنم ، وقال الداودي : يتجرع نار جهنم⁽³⁾ .

ونهى عن لبس الحرير والذهب بالنسبة للرجال ، وأما النساء فهو مباح وليس من الإسراف والتبذير .
قال أبو عيسى : حدثنا إسحاق بن منصورٍ حدثنا عبد الله بن مُمَيَّرٍ حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بن عُمَرَ عن نَافِعٍ عن
سَعِيدِ بن أَبِي هِنْدٍ عن أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (حُرْمٌ
لِبَاسِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي وَأَحِلَّ لِإِنَائِهِمْ)⁽⁴⁾ .

وقال ابن ماجه في سننه : حدثنا أبو بكرٍ ثنا عبد الرَّحِيمِ بن سُلَيْمَانَ عن مُحَمَّدِ بن إِسْحَاقَ عن يَزِيدَ بن
أبي حَبِيبٍ عن عبد العَزِيزِ بن أبي الصَّعْبَةِ عن أبي الأَفْلَحِ الهَمْدَانِيِّ عن عبد الله بن زُرَيْرٍ العُفَافِيِّ سَمِعْتُهُ
يقول سمعت علي بن أبي طالبٍ يقول : (أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرِيرًا بِشِمَالِهِ وَذَهَبًا
بِيَمِينِهِ ثُمَّ رَفَعَ بِهِمَا يَدَيْهِ فَقَالَ : إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حُلٌّ لِإِنَائِهِمْ)⁽⁵⁾ .

ومن عقوبتها أنه يحرم منها في الآخرة . ففي الحديث : عن زَيْدٍ عن ثَابِتٍ رضي الله عنه قال سمعت بن
الرُّبَيْرِ يَخْطُبُ يقول قال مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ)⁽⁶⁾ . وعن

⁽¹⁾ ، ابن حجر ، احمد بن علي أبْن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، وآخرون ط
1 ، 1407 هـ - 1987 م ، دار الريان للتراث ، القاهرة ج 7 / ص 100 .

⁽²⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأشربة ، باب آنية الفضة ، ج 5 / ص 2133 / رقم 5311 ، مرجع سابق .
وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على
الرجال والنساء ، ج 3 / ص 1634 رقم 2065 ، مثله ، مرجع سابق .

⁽³⁾ أبْن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ج 10 / ص 100 ، مرجع سابق
⁽⁴⁾ أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب اللباس ، باب ما جاء في الحرير والذهب ، ج 4 / ص 217 / رقم ، 1720 ، وقال

الترمذي : حديث حسن صحيح ، مرجع سابق
⁽⁵⁾ أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب اللباس باب لبس الحرير والذهب للنساء ، ج 4 / ص 1159 / رقم 3595 ،

وتعليق الألباني : حديث صحيح . وأخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب اللباس ، باب في لبس الحرير للنساء ، ج 4 / ص
50 / رقم 4057 ، به ، مرجع سابق . وأخرجه النسائي ، أحمد بن شعيب ، المجتبى من السنن ، تحقيق : عبد الفتاح أبو
غدة ، ط 2 ، 1406 هـ - 1986 ، مكتب المطبوعات الإسلامي ، حلب - سوريا ، كتاب الزينة ، تحريم الذهب على الرجال ، ج
8 / ص 160 / رقم 5144 ، به ، مرجع سابق .

⁽⁶⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال ، ج 5 / ص 2194 / رقم 5496 ،
مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب
وغيره على الرجال والنساء ، ج 3 / ص 1645 / رقم 2071 ، به ، مرجع سابق

عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مِنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ) (1).

ونهى عن الإسراف في الأكل والشرب . قال ابن ماجه : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبَةَ ثنا يزيدُ بن هارونَ أَنبَانًا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَلُّوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا وَابْسُؤُوا مَا لَمْ يَخَالِطْهُ إِسْرَافٌ أَوْ مَخِيلَةٌ) (2).

وقال الموفق عبد اللطيف البغدادي : "هذا الحديث جامع لفضائل تدبير الإنسان نفسه ، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة ، فإن السرف في كل شيء يضر بالجسد ويضر بالمعيشة فيؤدي إلى الإلتلاف ، ويضر بالنفس إذ كانت تابعة للجسد في أكثر الأموال .

والمخيلة : تضر بالنفس حيث تكسبها العجب ، وتضر بالآخرة حيث تكسب الإثم ، وبالدينا حيث تكسب المقت من الناس (3).

ونهى عن الإسراف بالماء . ففي الحديث قال أبو داود : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَادٌ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ عَنْ أَبِي نَعَامَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقَلٍ سَمِعَ ابْنَهُ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْقَصْرَ الْأَبْيَضَ عَنْ يَمِينِ الْجَنَّةِ إِذَا دَخَلْتَهَا. فَقَالَ أَيُّ بُنَى سَلِ اللَّهَ الْجَنَّةَ وَتَعَوَّذْ بِهِ مِنَ النَّارِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : (إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ فِي الطُّهُورِ وَالِدُّعَاءِ) (4).

أي يخرجون فيه عن الوضع الشرعي والسنة المأثورة وهو مجاوزة الحد ، وإسراف الماء بالمبالغة في الغسل إلى حد الوسواس ، ولهذا أجمع العلماء على النهي عن الإسراف في الماء ولو في شاطئ البحر (5).

(1) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال ، ج 5 / ص 2194 / رقم 5497 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء ، ج 3 / ص 1641 / رقم 2069 ، به ، مرجع سابق

(2) أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب اللباس ، باب البس ما شئت ما أخطئك سرف ومخيلة ، ج 2 / ص 1192 / رقم 3605 ، مرجع سابق . والحديث حسنه الألباني في : صحيح سنن ابن ماجه ، ج 3 / ص 200 ، مرجع سابق . ج 3 / وأخرجه النسائي ، المجتبي من السنن ، كتاب الزكاة ، الاختيال في الصدقة ، ج 5 / ص 79 / رقم 2559 ، بلفظ " في غير إسراف ولا مخيلة " ، مرجع سابق .

(3) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج 10 / ص 256 / ، مرجع سابق .

(4) أخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، دراسة وفهرسة : كمال يوسف الحوت ، ط 1 ، 1409هـ - 1988م ، دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، كتاب الطهارة ، باب الإسراف في الوضوء ، ج 1 / ص 73 / رقم 96 ، وصححه الألباني ، صحيح سنن أبي داود ، ج 1 / ص 163-164 ، وقال رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير أبي نعامه : وهو قيس بن عباية الحنفي الرمادي ومتفق على توثيقه ، مرجع سابق .

(5) العظيم آبادي ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ، ج 1 / ص 118 ، مرجع سابق .

ومما يدل على عدم الإسراف بالماء والاقتصاد به فيما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فعن أنس رضي الله عنه قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمُدِّ⁽¹⁾ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ⁽²⁾ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ⁽³⁾).

ونهى عن ستر الجدران وتزيينها لغير حاجة . عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ)⁽⁴⁾.

قال الطبري : فيما رواه عن وهيب مولى بني مخزوم ، أنه لقي عالم عالمًا هو فوَّقه في العلم قال يرحمك الله أخبرني عن هذا البناء الذي لا إسراف فيه ما هو قال هو ما سترك عن الشمس ، وأكنك عن المطر ، قال يرحمك الله أخبرني عن الطعام قال : ما سد الجوع ودون الشبع قال يرحمك الله أخبرني عن اللباس قال : ما ستر عورتك ودفأك من البرد⁽⁵⁾.

ونهى عن إسراف المال وتبذيره في غير ما شرع الله تعالى . ومما يدل على ذلك . عن المغيرة رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ)⁽⁶⁾.

قال النووي: "إضاعة المال ، صرفه في غير وجوهه الشرعية وتعريضه للتلف ، وسبب النهي أنه من الفساد ، والله لا يحب الفساد"⁽⁷⁾.

ثالثاً : الإسراف والتبذير وعلاقته بالغلاء .

أن الإسراف والتبذير سبب لنزع البركة من المال ، فإن تبذيره تضييع له ، وهيهات البركة مع الضياع ، والفقر هو المحصلة النهائية ، ولو أن الفقر كان موجوداً من قبل لهان الأمر ، ولهذا فقد ذم الشرع الإسراف والتبذير ، وجعله كفر بنعمة الله ، وطغيان في الأرض ، وجعل المبذرين إخوان الشياطين ، قال تعالى : ﴿وَأْتِ دَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ

(1) المد : رطل وثلاث بالبغدادي ، الغزالي ، محمد بن محمد الطوسي ، الوسيط في المذهب ، تحقيق : أحمد محمود إبراهيم وآخرون ، ط 1 ، 1417هـ ، دار السلام - القاهرة ، ج 2 / ص 506 .

(2) الصاع : أربعة أمداد وهذا عند الشافعية ، القاري ، علي بن سلطان محمد ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ج 2 / ص 35 .

(3) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الحيض ، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد ، ج 1 / ص 255 / رقم 325 ، مرجع سابق .

(4) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتنه ، بالفرش ونحوه ، ج 3 / ص 1666 ، رقم 2107 ، مرجع سابق .

(5) الطبري ، جامع البيان في تأويل القرآن ، ج 5 / ص 64 - 65 . مرجع سابق .

(6) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب قوله تعالى " لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافًا " ج 2 / ص 537 / رقم 1407 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الأفضية ، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة ، ج 3 /

ص 134 / رقم 1715 ، به ، مرجع سابق

(7) النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج 12 / ص 238 ، مرجع سابق .

الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً ﴿ [الإسراء : 26 - 27] . وقال النبي صلى الله عليه و سلم : (كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة) (1) . وقال ابن عباس : " كل ما شئت والبس واشرب ما شئت ما أخطأتك اثنتان : سرف أو مخيلة " (2) .

فتبذير الأموال وإضاعته خسارة فادحة على الأمة المسلمة ، فإنها ثروة عزيزة تقوي جانبها ، وتشيد حضارتها . ففي الحديث : عن المغيرة بن شعبه قال : قال النبي صلى الله عليه و سلم : (إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ووأد البنات ومنع وهات . وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال) (3) . وقد اختلف العلماء في إضاعة المال فالأكثرون على أنه الإسراف في الإنفاق في وجهه الغير مشروع . وقال ابن عاشور في تفسيره : " فالمقصد الشرعي أن تكون أموال الأمة عدة لها ، وقوة تبني فيه أساس مجدها ، والحفاظ على مكانتها حتى تكون مرهوبة الجانب مرموقة بعين الاعتبار ، غير محتاجة إلى من قد يستغل حاجتها فيبتز منافعها ويدخلها تحت نير سلطانه " (4) .

وينتج عن التبذير اهتزاز اقتصاد الدولة المسلمة وتدني مستواه ، وربما أصيبت ميزانيتها بعجز كبير ، وهبطت عملتها إلى مستوى الحضيض ، الأمر الذي يؤدي إلى التضخم ، ومن ثم ترتفع الأسعار ويعم الغلاء ، وينخفض سعر العملة في الخارج ، وتنزح رؤوس الأموال خارج البلاد ، وفي هذا الصدد يذكر أهل الاختصاص أن من أهم أسباب التضخم : اختلال التوازن بين الاستهلاك والاستثمار ، فإذا كان الاستهلاك أكبر من الاستثمار فإن الطلب يرتفع ويؤدي إلى التضخم . وقصارى القول أن اقتصاد الدولة المسلمة لا يستقر إلا إذا تحققت فيه العدالة والاقتصاد ، وكفت عنه أيدي العابثين بالأموال ، المبذرين لها (5) .

المطلب الخامس : المكاسب المحرمة .

ومن الأسباب المادية للغلاء المكاسب المحرمة ومنها ، الغش في البيع ، وتطفيف الكيل والميزان ، وتلقي الركبان ، وبيع الحاضر للبادي ، والنجش ، وبيع الرجل على بيع أخيه ، وفيما يلي بيان لذلك :

(1) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، باب 1 ، ج 5 / ص 2080 ، مرجع سابق .

(2) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، باب 1 ، ج 5 / ص 2080 ، مرجع سابق .

(3) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس ، باب ما ينهى عن إضاعة المال ، ج 2 / ص 848 / رقم 2277 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الأفضية ، باب النهي عن كثرة المسائل لغير حاجة ، ج 3 / ص 1341 / رقم 593 ، مرجع سابق .

(4) عاشور ، محمد بن طاهر ، التحرير والتنوير ، بلا طبعة ، 1997م ، دار سحنون ، تونس ، ج 15 ، ص 79 . وأنظر : الطريقي ، عبد الله بن إبراهيم ، مشكلة السرف في المجتمع المسلم وعلاجها في ضوء الإسلام ، ط 1 ، 1421هـ ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ، ص 25 - 27

(5) المرجع السابق ، ص 25 - 27 .

أولاً : الغش في البيع .

فَعَن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ أَفَلَا جَعَلْتَهُ قَوْقَ الطَّعَامِ كِي يَرَاهُ النَّاسُ مِنْ غَشٍّ فَلَيْسَ مِنِّي) (1) .

وعن أبي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا) (2) . ومعناه عند أهل العلم " أنه ليس ممن اهتدى بهدينا واقتدى بعلمنا وعملنا وحسن طريقتنا" (3) .

وفيه دلالة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتفقد الأسواق عملياً ، لئلا يحصل الغش في البيع ، وتنفيذاً لأمر الله تعالى في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتأسياً بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فقد تشكل جهاز حيوي في بنية الاقتصاد الإسلامي ، وهو جهاز الحسبة لمراقبة الأسواق ، ورعاية المصالح العامة (4) .

وفيها أيضاً : تحريم إخفاء السلعة الرديئة ، بالسلعة الجيدة من أجل نفاذها ، فتباع بسعر غالي وهي لا تساوي ثمنها ، كما هو الآن عند التجار على الأغلب فيقوم بوضع الرديء بالأسفل والجيد من أعلى لغش وغبن المشتري ، فضلاً عن محق البركة من هذا المال بسرعة نفاذه أو بما يفتح عليه من المغارم مما لا يعود عليه بالنفع عاجلاً أو عاجلاً .

ومن الغش بيع المصراة من الغنم والإبل والبقر ، وهي المتعامل بها عند القرويين على الأغلب .

قال أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدُ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ) (5) .

(1) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا ، ج 1 / ص 99 / رقم 102 ، مرجع سابق .

(2) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا ، ج 1 / ص 99 / رقم 102 ، مرجع سابق .

(3) انظر الصديقي ، محمد بن علان ، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ، تحقيق خليل مأمون شيحا ، بلا طبعة ، 1421هـ - 2000م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 4 / ص 370 .

(4) انظر الماوردي ، محمد بن حبيب ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، بلا طبعة ، 1409هـ - 1989 ، دون ناشر ، بغداد - العراق ، ص 380 . وأنظر : السبهي ، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام ، ص 280 . مرجع سابق .

(5) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب النهي أن لا يحفل الإبل والبقر واغنم ، ج 2 / ص 755 / رقم 2041 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب حكم بيع المصراة ، ج 2 / ص 1158 / رقم 1524 ، مثله ، مرجع سابق .

وهذا من الغش المنهني عنه ، الذي يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا تصروا الإبل والغنم : أي النهي عن ربط أخلاف الناقة والشاة والبقر ، وترك حلبها اليومين والثلاثة حتى يجمع لبنها في الضرع ، والغاية من ذلك هو الزيادة في الثمن ، فيظن المشتري بأن ذلك من عاداتها وهو ليس كذلك .
وقد أعتبره الشرع خداع وغش وتدليس ، ولدفع هذا الضرر فقد أثبت له خيار البيع ثلاثة أيام لظاهر الأحاديث ⁽¹⁾ .

عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (مِنْ ابْتِئَاعِ شَاةٍ مُصْرَاءَةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ) ⁽²⁾ . والعلة في الخيار ثلاثة أيام ورد صاع من تمر أو ما يمثله .

فعلى الأول : لأنه لا يُعلم فيما دون ذلك ، إن كان المشتري غبن في البيع أم لا .
وعلى الثاني : في رد صاعاً من تمر لمن ثبت له أنه غبن وغش في البيع لدفع التباغض والتنازع بين البائع والمشتري ، ولا يلزم التوقف عند نص الحديث بالتمر ، فورد ذكره بالحديث لأنه الغالب في عهد النبوة ، فمن غبن في شراء سلعة فإنه يؤخذ من البائع ، بقدر ما غبن المشتري من القوت الغالب في البلد .
قال النووي : " أما الحكمة في تقييده بصاع التمر فلأنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت ، فاستمر حكم الشرع على ذلك وإنما لم يجب مثله ولا قيمته بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حداً يرجع إليه ويزول به التخاصم وكان صلى الله عليه وسلم حريصاً على رفع الخصام والمنع من كل ما هو سبب له ⁽³⁾ .

ولهذا لا بد من بيان عيب السلعة ، حتى نخرج من دائرة الغش المحرم ، فالصدق وبيان عيب السلعة سبب لحصول البركة ، والكذب والكتمان سبب لمحق البركة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا) ⁽⁴⁾ .

⁽¹⁾ النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج 10 / ص 401 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب حكم بيع المصراة ، ج 2 / ص 1158 / رقم 1524 ، مرجع سابق .
وأخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب النهي أن لا يحفل الإبل والبقر واغنم ، ج 2 / ص 755 / رقم 2041 ، بلفظ : " صَاعًا مِنْ طَعَامٍ وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَنِ سَيْرِينَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَلَمْ يَذَكَرْ ثَلَاثًا وَالتَّمْرُ أَكْثَرُ " ، مرجع سابق

⁽³⁾ النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج 10 / ص 407 ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ سبق تخريجه ص 22.

ثانياً : تطيف الكيل والميزان .

قال تعالى : ﴿ وَيُلِّ لِلْمُطَفِّينَ (1) الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [المطففين : 1 - 3].

وقال تعالى : ﴿ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾ [الرحمن : 8 - 9].

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التطيف في الكيل والميزان ، لأن بخس الناس حقوقهم ، أكل لأموالهم بالباطل ، وهو سبب لنزول البلاء .

فعن عبد الله بن عمر قال أَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ: (يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ خَمْسٌ إِذَا ابْتُلِيتُمْ يَهِنُ وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ لَمْ تَطْهَرِ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الطَّاعُونَ وَالْأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَصَّتْ فِي أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا وَلَمْ يَنْقُضُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا أَخَذُوا بِالسِّنِينَ وَشَدَّةِ الْمُنُونَةِ وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مُنِعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ وَلَوْلَا الْبَهَائِمُ لَمْ يُمْطَرُوا وَلَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَ اللَّهِ وَعَهْدَ رَسُولِهِ إِلَّا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ وَمَا لَمْ تَحْكَمْ أُمَّتَهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَيَتَخَيَّرُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِأَسْهُمٍ بَيْنَهُمْ)⁽¹⁾.

وفي الحديث الشريف أشار إلى عدة خصال مذمومة ، منها نقصان الكيل والميزان ، التي عقوبته الأخذ بالسنين وهو القحط والمجاعة والجذب ، وهو قلة النبات ، وبسببه يكون الغلاء.⁽²⁾

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحاب الكيل والميزان : (إنكم قد وليتم أمرين ، هلكت فيهما الأمم السالفة قبلكم)⁽³⁾.

وقال ابن كثير عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ وَيُلِّ لِلْمُطَفِّينَ ﴾ إن الله أهلك أمة من الأمم بسبب أنهم كانوا يبخسون الكيل والميزان⁽⁴⁾ . وعن عثمان رضي الله عنه أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال له : (إذا بَعْتَ فَكُلْ وَإِذَا ابْتَعْتَ فَآكُتِلْ)⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ سبق تخريجه ص 20 .

⁽²⁾ أنظر ، المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، التيسير بشرح الجامع الصغير ، ط 3 ، مكتبة الإمام الشافعي ، الرياض - السعودية ، ج 1 / ص 519 .

⁽³⁾ أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في المكيال والميزان ، ج 3 / ص 521 / رقم ، وقال الترمذي : وقد روي هذا الحديث بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفاً .

⁽⁴⁾ ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ج 4 / ص 73 ، مرجع سابق

⁽⁵⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب الكيل على البائع والمعطي ، ج 2 / ص 748 . باب رقم 51 ، مرجع سابق .

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (من ابْتِغَى طَعَامًا فلا يَبِغُهُ حتى يَسْتَوْفِيَهُ) (1).

ومن آثار الفاحشة وهي من الخصال الخمسة المذمومة التي ذكرت في الحديث ، وقد استعاذ النبي صلى الله عليه وسلم من إدراكهن ، التي تكون سبباً للطاعون ، والأوجاع التي لم تكن في أسلافهم ، وهذه قد حدثت في هذه الأمة من الأمراض بمسميات غريبة فمنها السرطان والايديز الذي لا يحدث إلا نتيجة فاحشة الزنا ، ومنها تطيف الكيل والميزان ، وقد بين الحديث فيه ثلاثة عقوبات :

الأول : الأخذ بالسنين ، وهو القحط والجذب والمجاعة وقلة النبات ، وبسببه يكون الغلاء .

الثانية : شدة المئونة ، وهي قلة الحاجة وضيق العيش .

الثالثة : جور السلطان وهو تسليط الله الحاكم على الرعية .

وتطيف الكيل والميزان سببٌ لقطع الأرزاق كما روى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه انه قال : (ما ظَهَرَ الْغُلُوبُ فِي قَوْمٍ قَطُّ الا اَلْقِيَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ وَلَا فَشَا الزُّنَى فِي قَوْمٍ قَطُّ الا كَثُرَ فِيهِمُ الْمَوْتُ وَلَا نَقَصَ قَوْمٌ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا قُطِعَ عَنْهُمْ الرِّزْقُ وَلَا حَكَمَ قَوْمٌ بِغَيْرِ الْحَقِّ الا فَشَا فِيهِمُ الدَّمُ وَلَا خَتَرَ قَوْمٌ بِالْعَهْدِ الا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَدُوَّ) (2).

ثالثاً : تلقي الركبان . ففي الحديث : عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا تَتَجَشَّوْا وَلَا يَبِغْ حَاضِرٌ لِبَادٍ) (3).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا تَلْقُوا الْجَلَبَ فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا أُنِيَ سَيِّدُهُ السُّوقِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ) (4).

وعن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلْقَى الْبُيُوعِ) (5).

(1) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب الكيل على البائع والمعطي ، ج 2 / ص 748 / رقم 2019 ، مرجع سابق .

(2) أخرجه مالك بن أنس ، الموطأ ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دون طبعة وتاريخ ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، كتاب الجهاد ، باب ما جاء في الغلول ، ج 2 / ص 460 ؟ ، ضعفه الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب ، بلا طبعة وتاريخ ، مكتبة المعرف ، الرياض ، ج 1 / ص 273 .

(3) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب النهي للبائع أن يحفل الإبل والبقر والغنم ، ج 2 / ص 755 / رقم 2552 ، مرجع سابق ، وأخرجه مسلم صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الحاضر للبادي ، ج 3 / ص 1157 / رقم 1521 ، مثله ، مرجع سابق .

(4) وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب تحريم تلقي الجلب ، ج 3 / ص 1156 / رقم 1519 ، مرجع سابق .

(5) وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب تحريم تلقي الجلب ، ج 3 / ص 1156 / رقم 1519 ، مرجع سابق .

وعن عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا تَلَقُّوا السَّلَعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ)⁽¹⁾.

فالتلقي : هو خروج أهل المِصر - البلد - ، لاستقبال الجالين ، فيشتري منهم قبل دخولهم الأسواق ، سواءً كانوا ركباناً أم مشاة ، جماعةً أو واحد⁽²⁾.

أما صورة تلقي الركبان : أن يُستقبل الركبان ويكذب في سعر البلد ، أو يخبرهم بكثرة المؤونة عليهم في الدخول ، ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل ، وهذا تغرير محرم⁽³⁾.

رابعا : النهي عن بيع الحاضر للبادي وعلاقته بالغلاء .

عن عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: (نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ)⁽⁴⁾ . وَيَهِي قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَعَنْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه قال : (نُهِيتَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ)⁽⁵⁾ .

وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قال: (نُهِيتَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَإِنْ كَانَ أَحَاهُ أَوْ أَبَاهُ)⁽⁶⁾ .

وعن جَابِرِ رضي الله عنه قال : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى يُرْزَقُ)⁽⁷⁾ . وبتفسير ابن عباس رضي الله عنه بيع الحاضر للبادي ، أن لا يكون له سمساراً⁽⁸⁾ .

والمراد به : أن يقدم غريب البادية ، من بلد آخر بمتاع تعدم الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه ، فيقول له الحاضر - البلدي - من أهل المِصر ، أتركه عندي لأبيعه على التدرج بأغلى⁽⁹⁾ .

⁽¹⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب النهي عن تلقي الركبان، ج 2 / ص 75570758، مرجع سابق ، وأخرجه مسلم صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب تحريم تلقي الركبان ، ج 3 / ص 1156 / رقم 1517 ، مثله ، مرجع سابق .

⁽²⁾ الصنعاني ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، ج 3 / 34 ، مرجع سابق ، وأنظر : العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، بلا طبعة وتاريخ ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان ، ج 11 / ص 275 .

⁽³⁾ الصنعاني ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، ج 3 / 35 ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر ، ج 2 / ص 25510758، مرجع سابق ، وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب بيع الحاضر للبادي ، ج 3 / ص 1157 / رقم 1520 ، به ، مرجع سابق

⁽⁵⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب من كره أن يبيع حاضر لباد بالسمسة ، ج 2 / ص 758 / رقم 2553 ، مرجع سابق ،

⁽⁶⁾ أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب بيع الحاضر للبادي ، ج 3 / ص 1157 / رقم 1523 ، مرجع سابق

⁽⁷⁾ أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب بيع الحاضر للبادي ، ج 3 / ص 1157 / رقم 1522، مرجع سابق .

⁽⁸⁾ الصنعاني ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، ج 3 / ص 35 ، مرجع سابق .

⁽⁹⁾ العظيم آبادي ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ، ج 9 / ص 219 ، مرجع سابق .

وفي بيع الحاضر للبادي لم يحصر ذلك فقط على البادي ، بغبن أو خديعة الحاضر له ، فقد يغبن البادي الحاضر أيضاً ، وعلى هذا فيكون كل من كان جاهلاً بأسعار البلد أو السوق الداخل إليه ، وغريب عنها فهو بحكم بيع الحاضر للبادي .

قال القاري⁽¹⁾ : " ظاهر الحديث تحريم بيع الحاضر للبادي ، سواء كان الحضري هو الذي التمس ذلك من البادي ، أو كان البادي هو الذي سأله الحضري في ذلك⁽²⁾ .

أما الحكمة من النهي عن تلقي الركبان ، وبيع الحاضر للبادي من حيث الضرر، وغلاء السعر فهي كما يلي :

أولاً : فيه ضرر على الركبان ، وعلى أهل البلد ، والضرر مرفوع بحكم الشرع ، لقوله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار"⁽³⁾ .

أما الركبان لهم سيأخذ السلعة بثمن أقل من ثمن السوق فيحصل لهم الخديعة والغبن ، ومن هذا المنطلق نهى عنه .

قال النووي : " وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب وصيانتة عن الخديعة"⁽⁴⁾ .

أما أهل البلد : فإن من تلقى هؤلاء فسوف يشتري منهم برخص ، ويكون شراؤه سبباً لرفع الأسعار ، بخلاف ما لو هبطوا بها الأسواق ، فإنه سوف يحصل منهم تنشيط لأهل البلد ، وربما نزلت الأسعار مع كثرة الجلب .

ثانياً : إن النهي عن تلقي الركبان أراد به نفع أهل السوق لا رب - صاحب - السلعة . قاله ابن المنذر وحمله مالك⁽⁵⁾ .

⁽¹⁾ القاري : محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي: مؤرخ ، علامة ، من كبار المحدثين. أصله من حلب ومولده في عينتاب وإليها نسبته وأقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس ، وولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون ومن مصنفاة : عمدة القاري في شرح البخاري ، وتاريخ البدر في أوصاف أهل العصر ، الزركلي ، الأعلام ، ج 7 / ص 163 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، ج 11 / ص 259 ، مرجع سابق .

⁽³⁾ أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ، ج 2 / ص 784 / رقم 2341 ، مرجع سابق . وصححه الألباني ، صحيح سنن ابن ماجه ، ط 1 ، 1417هـ - 1997م ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ج 2 / ص 257 - 258 ،

⁽⁴⁾ النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج 10 / ص 403 ، مرجع سابق .

⁽⁵⁾ الشوكاني ، محمد بن علي ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخبار ، قدم له : وهبة الزحيلي ، ط 1 ، 1416هـ - 1996م ، دار الخير ، دمشق - سوريا ، ج 5 / ص 185 . وأنظر : الصنعاني ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، ج 3 / ص 34 - 35 ، مرجع سابق .

ثالثاً : من حيث غلاء السعر . قال ابن حجر الهيثمي⁽¹⁾ .

وقيل : " النهي عن هذا البيع خشية حبس المشتري لما يشتري منهم - الركبان - فيكون سبباً بالتضييق على أهل البلد "⁽²⁾ . وهو من الاحتكار المنهي عنه ففي الحديث : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مَنْ احْتَكَرَ حُكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُعْلَىٰ بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ خَاطِئٌ)⁽³⁾ .

وقال ابن قدامه : وربما أضر بأهل البلد ، لأن الركبان إذا وصلوا باعوا أمتعتهم ، والذين يتلقونهم لا يبيعونها سريعاً ، ويتربصون بها السعة ، زيادة السعر ، فهو في معنى بيع الحاضر للبادي⁽⁴⁾ .
وقال ابن تيمية : ومن المنكر تلقي السلع قبل أن تجيء إلى السوق ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ، لما فيه من تغرير البائع ، فإنه لا يعرف السعر فيشتري منه بدون القيمة⁽⁵⁾ .
وقد عدّه الشرع غرراً وغبناً من المتلقي للسلعة ، ولهذا فقد أعطى للبائع الخيار عند حصول الضرر ببيع سلعته⁽⁶⁾ .

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لَا تَلَقُّوا الْجَلَبَ فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَىٰ مِنْهُ فَإِذَا أَتَىٰ سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ)⁽⁷⁾ .
خامساً : النهي عن النجش في البيع وعلاقته بالغلاء .

يكون النجش بزيادة ثمن السلعة لمن لا يريد أن يشتري ، بتواطئ بين الناجش وصاحب السلعة ليقع غيره في شرائها ، وهو خداع باطل نهى عنه الشرع للضرر المترتب عليه .

⁽¹⁾ ابن حجر الهيثمي : أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري ، شهاب الدين شيخ الإسلام ، أبو العباس : فقيه باحث مصري ، مولده في محلة أبي الهيثم من إقليم الغربية بمصر وإليها نسبته . والسعدي سبه إلى بني سعد من عرب الشرقية (بمصر) تلقى العلم في الأزهر ، ومات بمكة . له تصانيف كثيرة ، منها : مبلغ الأرب في فضائل العرب والجواهر المنظم ورحلة إلى المدينة ، و الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة وتحفة المحتاج لشرح المنهاج في فقه الشافعية ، والخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان ، وغيرها ، الزركلي ، الأعلام ، ج 1 / ص 233 - 234 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ الهيثمي ، شهاب الدين احمد بن حجر ، الحواشي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، تحقيق : عبد الحميد الشرواني ، وآخرون ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ج 4 / ص 312 .

⁽³⁾ سبق تخريجه ص 26 .

⁽⁴⁾ ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد ، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : محمد شرف الدين خطاب وآخرون ، ط ، 1416هـ - 1996م ، دارا لحديث القاهرة ، ج 5 / ص 358 .

⁽⁵⁾ ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام ابن عبد الله ، مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العصامي وآخرون ، بلا طبعة وتاريخ ، مكتبة ابن تيمية ، دون مكان نشر ، ج 28 / ص 74 .

⁽⁶⁾ الشوكاني ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخبار ، ج 5 / ص 185 ، مرجع سابق .

⁽⁷⁾ سبق تخريجه ص 46 .

ففي الحديث : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحديث ولا تَحَسَّسُوا ولا تَجَسَّسُوا ولا تَنَاجَشُوا ولا تَحَاسَدُوا ولا تَبَاغَضُوا ولا تَدَابَرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا) (1).

النَّجْشُ هو كما قال أبو الخطاب : أن تُوَاطِيَّ رَجُلًا إِذَا أَرَادَ بَيْعًا أَنْ تَمُدَّحَهُ ، أَوْ هُوَ أَنْ يُرِيدَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَبِيعَ بِيَاعَةً فَتُسَاوِمَهُ فِيهَا بِثَمَنٍ كَثِيرٍ ، لِيَنْظُرَ إِلَيْكَ نَاطِرٌ فَيَقَعَ فِيهَا (2) .
وقال أبو عبيد : النَّجْشُ فِي الْبَيْعِ : أَنْ يَزِيدَ الرَّجُلُ ثَمَنَ السَّلْعَةِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا ، وَلَكِنْ لِيَسْمَعَهُ غَيْرُهُ فَيَزِيدُ " (3) .

وقال الجوهري : النَّجْشُ : أَنْ تُزَايِدَ فِي الْمَبِيعِ لِيَقَعَ غَيْرُكَ ، وَلَيْسَ مِنْ حَاجَتِكَ " (4) .
وقال إبراهيم الحرابي : النَّجْشُ : أَنْ تَزِيدَ فِي ثَمَنِ مَبِيعٍ أَوْ تَمُدَّحَهُ " (5) .
وقال بن أبي أوفى : " النَّاجِشُ أَكَلُ رَبًّا حَائِنٌ وَهُوَ خِدَاعٌ بَاطِلٌ لَا يَحِلُّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ وَمَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ " (6) . وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النَّجْشِ " (7) .

وأما حقيقته : فهو الزيادة في ثمن السلعة ، ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها ، سمي بذلك لأن الناجش يثير الرغبة في السلعة ، ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشتركان في الإثم ، ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش ، وقد يختص به البائع كمن يخبر بأنه اشترى سلعته بأكثر مما اشتراه به ليغير غيره بذلك (8) .

سادساً : النهى عن بيع الرجل على بيع أخيه ، والنهي عن السوم على سوم أخيه .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ) (9) .

(1) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الآداب ، باب (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا) وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله ، ج 4 / ص 1986 / رقم 2563 ، به ، مرجع سابق .

(2) الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ج 17 / ص 402 ، مرجع سابق .

(3) المرجع السابق ، ج 17 / ص 402 . .

(4) المرجع السابق ، ج 17 / ص 404 .

(5) المرجع السابق ، ج 17 / ص 404 .

(6) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب النجش ، ج 2 / ص 753 / رقم 2034 مرجع سابق .

(7) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب النجش ، ج 2 / ص 753 / رقم 2035 مرجع سابق .

(8) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج 4 / ص 416 ، مرجع سابق .

(9) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك ، ج 2 / ص 753 / رقم 2032 . مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ، وسومه على سومه ، ج 3 / ص 1154 / رقم 1414 ، به ، مرجع سابق .

وعن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ) ⁽¹⁾.
 أما صورة البيع على البيع : فهو أن البيع قد وقع بالخيار، فيأتي في مدة الخيار رجل فيقول للمشتري :
 أفسخ البيع ، وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه ، أو أحسن منه ، وما ينطبق على البيع ينطبق على الشراء ،
 فيقول للبائع : أفسخ البيع وأنا أشتري منك بأكثر من هذا الثمن ⁽²⁾ .
 وصورة السوم على السوم : أن يكون قد أتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقد ، فيقول
 آخر للبائع : أنا أشتريه منك بأكثر بعد أن كانا على الثمن ⁽³⁾ .
 وقد أجمع العلماء على تحريم هذه الصور من البيع وأن فاعلها عاصٍ آثم ⁽⁴⁾ .
 وعلة التحريم : لما فيه من غبن المشتري ، وقد يؤدي إلى التباغض والحسد ونهى النبي صلى الله عليه
 وسلم بقوله: (لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا) ⁽⁵⁾ .
المطلب السادس : التلاعب بالعملات .

التعامل بالنقد أمر لا بد منه ، وبه قوام الحياة الدنيا ، وهو جائز شرعاً ، قال تعالى : ﴿ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ
 بِمَا لَيْسَ بِيَدَيْكُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا
 يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف : 18] . وفي الحديث : عن عروة البارقي قال : دفع إلي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لأشتري له شاة فاشتريت له شاتين فبعت إحداهما بدينار وجئت بالشاة والدينار إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فذكر له ما كان من أمره فقال له : (بارك الله لك في صفقة يمينك) ⁽⁶⁾ .
 وقال الغزالي عن النقدين : " خلقهما الله تعالى لتداولهما الأيدي ، ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل ،
 ولحكمة أخرى وهي التوسل بهما إلى سائر الأشياء ؛ لأنهما عزيزان في أنفسهما ، ولا غرض في أعيانهما ،
 ونسبتهما إلى سائر الأشياء نسبة واحدة ، فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء " ⁽⁷⁾ .

⁽¹⁾ أخرجه مسلم ، صحيح مسلم كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه ، وسومه على سومه ، ج 3 / ص 1154 / رقم 1415 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ الصنعاني ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، ج 3 / ص 37 ، مرجع سابق .

⁽³⁾ المرجع السابق ، ج 3 / ص 37 .

⁽⁴⁾ المرجع السابق ، ج 3 / ص 37 .

⁽⁵⁾ سبق تخريجه ، ص 49 .

⁽⁶⁾ أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب البيوع ، باب 34 ، ج 3 / ص 559 / رقم 1258 ، مرجع سابق . وصححه الألباني
 في صحيح سنن الترمذي ، ج 3 / ص 258 ، مرجع سابق .

⁽⁷⁾ الغزالي ، محمد بن محمد ، إحياء علوم الدين ، بلا طبعة وتاريخ ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ج 4 / ص 91 .

وقال ابن رشد: "العدل في المعاملات إنما هو التساوي ، أو مقارنة التساوي ، ولذلك لما عسر إدراك التساوي في الأشياء المختلفة بالذات جعل الدينار والدرهم لتقويمها ، أعني - المصنف - تقديرها"⁽¹⁾.
 والتغيير في النقد من الذهب والفضة إلى العملة النحاسية أو الحديد أو الورقية وهي المتعامل بها الآن جعل العملة مع وجود السلعة لا تساوي القيمة الشرائية لها ، ألم تكن قيمتها بهذا الزمان بقيمة المخزون لها من الذهب ؟ فإذا أرتفع مخزونها أصبحت ذا قيمة تساوي قدرتها الشرائية ، فهي إذاً مرتبطة به وجوداً وعمداً . وهذا يدل إن الذهب معدن نفيس يكتسب قوته من نفسه ، أما سائر العملات الأخرى فتكتسب قوتها من قوة الدولة، وما لها من حضور اقتصادي ، فالدولار العملة الأقوى من منظور اقتصادي ، والسبب في ذلك زيادة مخزونه من الذهب . بالإضافة إلى قوة دولته اقتصادياً وسياسياً . قال الدكتور يوسف القاسم : "وقد ساعد على هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي العالمي ما توفر للولايات المتحدة من مخزون ذهبي كبير، نتيجة بيع السلاح ، والعتاد للدول الأوروبية المتحاربة ، كما مكنت المنظمتان العالميتان اللتان تأسستا لرعاية هذا النظام من تدعيم وضع الدولار الأمريكي باعتباره عملة عالمية ترتبط بالذهب مباشرة"⁽²⁾.

قال ابن القيم في ثبات العملة : "إن الدراهم والدينار أثمان المبيعات ، والثلث هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال ، فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض ، إذ لو كان الثلث يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات بل الجميع سلع ، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة ، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة ، و لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة ، ولا يقوم هو بغيره إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ، ويقع الخلف ويشتد الضرر"⁽³⁾.

وقال ابن خلدون : "إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول ، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب ، وإن اقتني سواهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما ، لما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق - أي تغير الأسعار - التي هما عنها بمعزل"⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ابن رشد ، محمد بن أحمد بن محمد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الفكر - بيروت ، ج 2 / ص 99 .

⁽²⁾ أنظر ، القاسم ، يوسف بن أحمد ، الذهب مستودع أمين للثروة النقدية ، بلا طبعة وتاريخ ومكان نشر ، ص 3 .

⁽³⁾ ابن القيم ، محمد بن أيوب الزرعي ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، بلا طبعة ، 1973هـ ، دار الجيل ، بيروت . ج 2 / ص 165 .

⁽⁴⁾ ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون ، ط 5 ، 1984هـ ، دار القلم - بيروت ، ص 381 .

فتغيير النقود من العملة الثمينة إلى العملة الأقل منها سبباً في تدني قيمتها ، فما هي التغيرات التي تعترى النقود من حيث قيمتها ؟ وما أثر ذلك في الغلاء ؟

أولاً : التغيرات التي تعترى النقود من حيث قيمتها⁽¹⁾ .

إن النقود الذهبية والفضية تتميز بأنها ثابتة القيمة على الزمن ، ومع ذلك فهي عرضة لتبدل قيمتها ، إلا أن ذلك يكون في العادة بنسبة ضئيلة جداً .

وأما الفلوس فتعترىها تغيرات في قيمتها ، قد تكون شديدة ، مما يؤثر على قيمة مدخرات الدولة ، ومدخرات الرعية منها ، وعلى قيمة الديون .

ومن تلك التغيرات ما يلي :

1 - الغلاء ، وسببه إما كثرة الإقبال على تداولها ، والتوسع في استعمالها في المبيعات وسائر المعاملات ، وكثرة ادخارها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قلة المتوافر من المعدن الذي تضرب منه ، أو عدم قيام الدولة بضرب ما يكون كافياً ليسع حاجة الناس . وقد ذكر المقريزي أن الفلوس في عهده راجت رواجاً عظيماً حتى نسبت إليها سائر المبيعات ، وصار يقال : كل دينار بكذا من الفلوس .

2 - الرخص ، بسبب قلة الطلب عليها ، أو قلة الإقبال على ادخارها ، أو توافر المعدن الذي تصنع منه بكثرة ، أو كثرة ما يصنع منها ويدخل السوق . ومعنى رخصها انخفاض قوتها الشرائية ، بحيث يكون ما يشتري بقدر معين منها أقل مما كان يشتري به سابقاً . ويظهر ذلك بمقارنة أسعارها بين فترتين بالنسبة إلى الذهب أو الفضة .

3- وقد يعتريها الكساد : قال ابن عابدين : هو أن تترك المعاملة بها في جميع البلاد . وضد الكساد الرواج والنفاق .

4 - الانقطاع : والانقطاع الذي له أثره هو أن لا توجد في السوق لدى التجار ، وإن كانت توجد لدى الصيارفة ، وفي البيوت .

5 - إبطال التعامل بالنقود بأمر الإمام ، وذلك بأن يحرم الإمام التعامل بها ، ويضرب نقداً جديداً يلزم الناس بالتعامل به لمصلحة يراها . قال ابن الهائم : وتحريم السلطان معتبر - أي ملزم للناس - في مثل هذا

: لقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ [النساء :

[59] .

(1) الكويت ، الموسوعة الفقهية الكويتية ، ج41 / ص 195 - 196 ، مرجع سابق .

6 - وقد يعترها التغيير بأمر السلطان بتنقيص أسعارها ، وقد قال ابن عابدين في رسالته : تعدد في زماننا ورود الأمر السلطاني بتغيير سعر بعض النقود الرائجة بالنقص .

ثانياً : أثر تغيير النقد بغلاء الأسعار .

لتغيير النقد من العملة الثمينة إلى العملة الأقل منها أثراً في غلاء الأسعار ، ولهذا كان من مهام الدولة التي تقوم باستبدال النقد ، المحافظة على استقرار أسعار النقود من الانخفاض ؛ لئلا يحصل بذلك غلاء الأقوات والسلع وينتشر الفقر ، ولتحصل الطمأنينة للناس بالتمتع بثبات قيم ما حصلوه من النقود بجهدهم وسعيهم واكتسابهم ؛ لئلا تذهب هدرا ويقع الخلل والفساد .⁽¹⁾

ففي الحديث قال أبو داود : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ قِصَاةٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُكْسَرَ سِكَّةٌ)⁽²⁾ .
المُسْلِمِينَ الْجَائِرَةَ بَيْنَهُمْ إِلَّا مِنْ بَأْسٍ)⁽³⁾ .

قال البهوتي : قال ابن تيمية : " ينبغي أن يضرب الإمام للرعايا فلوساً تكون بقدر العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم ، ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس ، بأن يشتري نحاساً فيضربه فيتجر فيه ، ولا بأن يحرم عليهم الفلوس التي بأيديهم ويضرب لهم غيرها ، بل يضرب النحاس بقيمته من غير ربح فيه للمصلحة العامة ، ويعطي أجرة الصانع من بيت المال ، فإن التجارة فيها ظلم عظيم ، وأكل لأموال الناس بالباطل ، فإنه إذا حرم المعاملة صارت عرضاً ، وإذا ضرب لهم فلوساً أخرى أفسد ما كان عندهم من الأموال بنقص أسعارها"⁽⁴⁾ .

وقال المقريزي : " أن علاج اضطرابات الأسعار وموجات الغلاء الناشئة عن ذلك إما يكون بالعودة إلى قاعدة استعمال النقود الذهبية والفضية ، وأن فساد الأمور ناشئ عن سوء التدبير ، ومن جملة الخروج عن قاعدة التعامل بالذهب إلى قاعدة التعامل بالفلوس ، وأن ذلك هو الذي أدى إلى تفاقم مشكلة الأسعار ، وقال في ذلك : اعلم أنه قد تبين أن الحال في فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لا غلاء الأسعار . ثم قال :

(1) أنظر ، الكويت ، الموسوعة الفقهية الكويتية ، ج41/ ص196 - 197 ، مرجع سابق .
(2) أراد بالسكة الدينار والدراهم المضرين ، سمي كل واحد منهما سكة لأنه طبع بالحديد المألوفة له . الأزهرى ، محمد بن أحمد تهذيب اللغة ، تحقيق : محمد عوض مرعب ط1 ، 2001م ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ج9 / ص 319 .
(3) أخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الإجارة ، باب في كسر الدراهم ، ج3 / ص 286 / رقم 3451 ، مرجع سابق .
والحديث ضعيف : لأجل محمد بن فضال الجهمي ، قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي : ضعيف الحديث ، وقال ابن حبان واهي الحديث ، وقال البخاري سمعت سليمان بن حرب يضعفه ، تهذيب التهذيب ، ج6 / ص 355 . وأورده ابن عدي في الكامل في الضعفاء ، ج6 / ص 170 .
(4) البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس ، كشف القناع عن متن الإقناع ، تحقيق : هلال مصيلحي مصطفى هلال ، بلا طبعة ، 1402هـ ، دار الفكر - بيروت - لبنان ، ج2 / ص 232 .

فلو وفق الله من أسند إليه أمر عباده حتى ردت المعاملات إلى ما كانت عليه بالذهب خاصة ، ورد قيم السلع وعوض الأعمال كلها إلى الدينار ، ورد قيم الأعمال وأثمان المبيعات إلى الدرهم ، لكان في ذلك غياث الأمة ، وصلاح الأمور"⁽¹⁾.

وقال أيضا : من نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الذهب والفضة لا يجدها قد غلت إلا شيئا يسيراً ، وأما باعتبار ما دهمى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أشنع منه ، ولا أفظع من هولته ، فسدت به الأمور ، واختلت به الأحوال"⁽²⁾.

⁽¹⁾ المقريري ، تقي الدين أحمد بن علي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، بلا طبعة ، 1992م ، دار الهلال ، القاهرة - مصر ، ص 79 .

⁽²⁾ المقريري ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص 79 ، مرجع سابق .

الفصل الثاني

الآثار السلبية لظاهرة الغلاء

* المبحث الأول : الآثار الاجتماعية والأخلاقية.

* المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية .

المبحث الأول : الآثار الاجتماعية والأخلاقية .

لما كان الغلاء ظاهرة سلبية ، كان لا بد من بيان هذه الآثار التي يمكن أن تنعكس على الفرد والمجتمع ، وإذا نظرنا إليها فهي ذات أهمية لما يترتب عليها من مفاسد أخلاقية ودينية .

المطلب الأول : العزوف عن الزواج .

أمر الشرع بالزواج ، وجعله السبب لبقاء النسل الإنساني ، وهو سنة من سنن المصطفى صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ [النساء : 3] . وقال تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [النور : 32] . وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قال : جاء ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ إِلَىٰ يُبُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَتْهُمْ تَقَالُوبًا فَقَالُوا وَإِنَّ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ قَالَ أَحَدُهُمْ أَمَا أَنَا فَإِنِّي أَصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا وَقَالَ آخَرُ أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ وَقَالَ آخَرُ أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَنْزُوجُ أَبَدًا فَجَاءَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : (أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمُ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمُ لَهُ لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ وَأَصَلِّي وَأَرْقُدُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي)⁽¹⁾ .

ووعده الله تعالى التيسير لمن أرادته استعفافاً ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمُ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ وَالنَّاكِحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَقَافَ)⁽²⁾ .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " ما رأيت مثل رجل لم يلتمس الفضل في الباءة والله يقول :

﴿ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [النور : 32]⁽³⁾ .

⁽¹⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب الترغيب بالنكاح ، ج 5 / 1949 / رقم 4776 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤنثه واشتغال من عجز عن المؤنث بالصوم ، ج 2 / ص 1020 / رقم 1401 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب فضائل الجهاد ، باب المجاهد والناكح والمكاتب وعون الله إياهم ، ج 4 / ص 184 / رقم 1655 . مرجع سابق . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، وأخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب العتق ، باب المكاتب ، ج 2 / ص 841 / رقم 2518 ، مثله . مرجع سابق . وأخرجه النسائي ، سنن النسائي ، كتاب ما قذفه البحر ، باب المكاتب ، ج 3 / ص 194 / رقم 5014 . به ، مرجع سابق .

⁽³⁾ أخرجه الصنعاني ، عبد الرزاق بن همام ، مصنف عبد الرزاق ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، ط 2 ، 1403 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ج 6 / ص 173 ، إسناده صحيح .

و قال طاووس : " لا يتم نسك الشاب حتى يتزوج " (1) .

غلاء المهور .

اولاً : موقف الشرع من غلاء المهور . من الأمور التي يعاني منها المقبلين على الزواج الأسباب الاقتصادية ، وهي المتمثلة بعدم توفير ما يحتاجه ، أي قلة الموارد المالية لمن أراد العفاف . قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأبي الزوائد : " ما يمنعك من التزويج إلا عجز أو فجور " (2) .

وتعد ظاهرة غلاء المهور من الظواهر التي تعاني منها الأمة في هذا الزمن ، وهي مشكلة انعكست آثارها على الشباب والنساء معاً ، وتضرر منها الفرد والأسرة والمجتمع ، ولهذا لا بد من بذل الجهود لحل هذه الظاهرة في مجتمع كاد أن يكون منحللاً خلقياً ودينياً بسببها ، وهي السبب الأكثر في العزوف عن الزواج ، وأن كان هناك أسباباً أخرى تكون داعياً لتأخيره ، ومن هنا فقد ذمه الشرع وحث على تيسير سبل الزواج ، فما هي أسبابه ؟ وما الآثار المترتبة عليه ؟ .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : " ألا لا تغالوا في صداق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصدق امرأة من نساءه ولا أصدق امرأة من بناته فوق ثنتي عشرة أوقية إلا وإن أحدكم ليغالي بصداق امرأته حتى يبتقى لها في نفسه عداوة حتى يقول كلفت لك علق القرية أو عرق القرية " (3) أي لا تبالغوا في كثرة الصداق .

قال أبو داود : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس الذهلي ومحمد بن المثنى وعمر بن الخطاب قال محمد ثنا أبو الاصبع الجزي عبد العزيز بن يحيى أخبرنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (خير النكاح أيسره) (4) .

قال الشوكاني : " فيه دليل على أفضلية النكاح مع قلة المهر ، وأن الزواج بمهر قليل مندوب إليه لأن المهر إذا كان قليلاً لم يستصعب النكاح من يريده فيكثر الزواج المرغب فيه ، ويقدر عليه الفقراء ، ويكثر النسل الذي هو أهم مطالب النكاح ، بخلاف ما إذا كان المهر كثيراً فإنه لا يتمكن منه إلا أرباب الأموال ، فيكون

(1) ابن منصور ، سعيد بن منصور ، سنن سعيد بن منصور ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، ط 1 ، 1403 هـ - 1982 م ، الدار السلفية ، الهند ، ج 1 / ص 165 .

(2) التوحيدي ، علي بن محمد بن العباس ، البصائر والذخائر ، تحقيق : داود القاضي ، ط 4 ، 141 هـ - 999 م ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ج 6 / ص 139 .

(3) سبق تخريجه ، ص 7 .

(4) أخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب النكاح ، باب فيمن تزوج ولم يسّم صداقاً حتى ملت ، ص 241 / رقم 2117 ، مرجع سابق ، وصححه الألباني ، صحيح سنن أبي داود ، ج 6 / ص 343 ، مرجع سابق ، وصححه ابن حبان والحاكم وقال الذهبي : صحيح على شرط الشيخين .

الفقراء الذين هم الأكثر في الغالب غير متزوجين ، فلا تحصل المكاثرة التي أرشد إليها النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾.

قال النسائي : أخبرني محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال نا يزيد قال أنا حماد عن بن سخرية عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة)⁽²⁾ .
وقال عروة : "وأنا أقول من عندي من أول شؤمها أن يكثر صداقها"⁽³⁾ .
وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " كان صداقنا إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه و سلم عشر أواق وطبق بيديه وذلك أربعمائة "⁽⁴⁾ .

وقال الحسن بن عبد العزيز : " كتب إلينا ضممه عن إبراهيم بن عبد الله الكناني أن سعيد بن المسيب زوج ابنته على درهمين "⁽⁵⁾ .

ثانياً : أسباب غلاء المهور⁽⁶⁾ .

1- رغبة بعض الأزواج في الظهور أمام أهل الزوجة ، بمظهر الأغنياء القادرين على دفع أية أموال تطلب إليهم .

2- الطمع الذي يسيطر على بعض الأولياء ، ويجعلون من ابنتهم سلعة للمتاجرة ، فعمت المادة بصرهم وبصيرتهم ، وغلقت عقولهم عن الهدف الحقيقي للزواج .

3- التقليد الأعمى ، والمباهاة ، والمفاخرة ، هذه العوامل التي أصبحت مقلدة بين الناس ، وكأنها سنة يجب أتباعها ، وبلاد الناس من الناس أنفسهم .

4- الاعتقاد الخاطئ لدى الأهل وهو أن غلاء المهر يكون سبباً في دوام الزواج ، وأنه لا يستطيع الزوج الإساءة للزوجة أو الإقدام على تطليقها ، خشية ما سترتب عليه من التزامات مالية إن أقدم على ذلك .

(1) الشوكاني ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، ج6 / ص 313 ، مرجع سابق .

(2) أخرجه النسائي ، سنن النسائي الكبرى ، كتاب عشرة النساء ، باب بركة المرأة ، ج5 / ص 402 / رقم 9274 ، مرجع سابق .
والحديث ضعيف وفيه : ابن سخرية وهو عيسى بن ميمون ، قال النسائي : متروك الحديث . الضعفاء والمجروحين ، ص 76 .
وقال يحيى بن معين ليس بشيء ، وقال أحمد بن حنبل : متروك الحديث أيضاً وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث ، الجرح والتعديل ، ج6 / ص 287 .

(3) أخرجه الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، ج2 / ص 197 ، قال الحاكم والذهبي في التلخيص : صحيح على شرط مسلم .

(4) أخرجه أحمد بن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل ، ج 2 / ص 367 ، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم ، مرجع سابق .

(5) المصدر السابق ، ج3 / ص 279 .

(6) أنظر . عقلة ، محمد ، نظام الأسرة في الإسلام ، ط2 ، 1409 هـ - 1989 م ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان - الأردن ، ج2 / ص 226 ، مرجع سابق .

5- ضعف الوازع الديني ، واستبدال حكم الله وأمره ، بمتابعة هوى النفس ، وفساد التقاليد والأعراف .

العنوسة .

أولاً : مفهوم العنوسة : يقال عنست الجارية من باب دخل ، وعناسا بالكسر فهي عانس إذا طال مكثها في بيت أهلها بعد إدراكها سن الزواج ، هذا إذا لم تتزوج ، فإن تزوجت مرة فلا يقال عنست⁽¹⁾ .

والعنوسة: هي تأخر سن الزواج بوجود عدد من الذكور أو الإناث دون روابط زوجية ، أو أسباب مانعة مقنعة⁽²⁾ .

ثانياً : أسباب العنوسة .

1- امتناع الفتاة عن الزواج لأسباب منها : إكمال التعليم والحصول على الشهادة الجامعية . يروي الشيخ ندا قصص العازفات عن الزواج بحجة إكمال التعليم والحصول على الشهادة الجامعية . تقول إحداهن في حسرة : " كنت في الخامسة عشره من عمري وكان الخطاب يتقدمون إليّ من كل حذب وصوب ، وكنت أرفض بحجة أنني أريد أن أصبح طبيبة ، ثم دخلت الجامعة وكنت أرفض الزواج بحجة أنني أريد ارتداء معطف أبيض على جسمي، حتى وصلت إلى سن الثلاثين وأصبح الذين يتقدمون إلى هم من فئة المتزوجين ، وأنا أرفض وأقول بعد هذا التعب والسهر أتزوج إنساناً متزوجاً ؟ كيف يكون ذلك وعندي المال والنسب والشهادة العليا ، وأتزوج شخصاً متزوجاً . ووصلت بعدها إلى سن الخامسة والأربعين وصارت تقول : أعطوني نصف زوج"⁽³⁾ .

2- التساهل في اختيار الزوج . فكما أن الرجل لا يقبل إلا بذات الدين والخلق ، كذلك المرأة يجب أن لا تقبل إلا من كان ذا دين وخلق ، فهو حق مشترك بين الرجل والمرأة .
ففي الحديث الذي روي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إِذَا حَظَبَ إِلَيْكُمْ مِنْ تَرْصُونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَزَوِّجُوهُ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيضٌ).⁽⁴⁾ وفيه دليل على أن الحكم على المتقدم للزواج يكون بدينه وخلقه ، وهو حق للمرأة على وليها .

(1) الرازي ، مختار الصحاح ، ص 192 ، مرجع سابق . بتصرف .

(2) بدران ، فاروق وآخرون ، العنوسة الواقع والأسباب والحلول ، ط1 ، 1421هـ - 2000م ، عمان - جمعية العفاف الخيرية ، ص67.

(3) ندا ، أبو أحمد ، أخطاء المرأة المتعلقة بالخطبة والزواج ومعاشرته الزوج ، بلا طبعة ، وتاريخ ومكان نشر ، ص 2.
(4) أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب النكاح ، باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه ، ج3 / ص 394 / رقم 1084 ، مرجع سابق . وأخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب النكاح ، باب الأكفاء ، ج1 / ص 632 / رقم 1967 ، مثله ، مرجع سابق . والحديث حسن وسبب عدوله عن الصحيح انقطاعه فرواه الليث بن سعد عن ابن عجلان عن عبد الله بن هرمز عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً . القاضي ، أبو طالب ، علل الترمذي الكبير ، ج1 / ص 154 . وفيه : عبد الحميد بن سليمان المدني ، صدوق إلا أنه ربما يهيم في الشيء ، علل الترمذي الكبير ، ج1 / ص 154 . وقال يحيى بن معين ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال أبو زرعة ، ضعيف الحديث ، الجرح والتعديل ، ج6 / ص 14 . وفيه : بن وثيمة وهو زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس الحدثان النصري الدمشقي مقبول ، تقريب التهذيب ، ص 215 . وحسن الحديث بشواهد : عن أبي حاتم المُرَني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْصُونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَان كَانَ فِيهِ قَالَ إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْصُونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) .

قال الغزالي: "والاحتياط في حقها أهم؛ لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها والزوج قادر على الطلاق بكل حال، وإذا زوج ابنته ظالماً أو فاسقاً أو مبتدعاً أو شارب خمر فقد جنى على دينه، وتعرض لسخط الله لما قطع من حق الرحم وسوء الاختيار"⁽¹⁾.

وقال رجل للحسن: "قد خطب ابنتي جماعة، فمن أزوجها؟ قال: ممن يتقي الله فإن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم يظلمها"⁽²⁾.

وقالت أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما: "إنما النكاح رق فلينظر أحدكم أين يرق عتيقته"⁽³⁾.

3- الزواج من فئة معينة من النساء كالموظفات أو ذوات المال، وسبب هذا الإقبال على هذه الفئة من النساء الغلاء. عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (تُنكحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعِ لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ)⁽⁴⁾ وبسبب الغلاء أصبحت المرأة ذات المال هي المطلوبة، وهي التي ينظر إليها. قال ابن بطال: "دليل على أن للزوج الاستمتاع بمال الزوجة، وأنه يقصد لذلك"⁽⁵⁾.

4- قد يكون الأولياء سبباً في تأخر زواج ابنتهم طمعاً بمالها، فيقول أنا علمت، وربيت لنفسي لا لرجل غريب، ومن كان من مثل هذا فقد نسي أو تناسى بأن هذا واجب عليه، وحق لها، وما علم أن من علم ابنته، وأحسن تربيتها كانت حجاباً له من النار في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون. قال ابن ماجه: حدثنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ ثنا بن الْمُبَارَكِ عن حَرَمَلَةَ بنِ عِمْرَانَ قال سمعت أبا عُسَايَةَ الْمُعَاوِرِيَّ قال سمعت عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ يقول سمعت رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: (من كان له ثَلَاثُ بَنَاتٍ فَصَبَرَ عَلَيْهِنَّ وَأَطَعَمَهُنَّ وَسَقَاهُنَّ وَكَسَاهُنَّ مِنْ جِدَّتِهِ كُنَّ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)⁽⁶⁾.

ثالثاً: آثار غلاء المهور والعنوسة. لقد تركت هذه الظاهرة آثار سلبية على الزواج، تعود على الشباب والنساء معاً، وتتمثل بما يلي:

(1) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 2 / ص 53، مرجع سابق.

(2) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 2 / ص 53، مرجع سابق.

(3) ابن أبي الدنيا، محمد بن عبيد، العيال، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، ط 1، 1410هـ - 1990م، دار ابن القيم، الدمام - المملكة العربية السعودية، ج 1 / ص 266.

(4) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، ج 5 / ص 1958، رقم 4802، مرجع سابق وأخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، ج 2 / ص 1086 / رقم 1466، به، مرجع سابق.

(5) ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال، شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، ط 2، 1423هـ - 2003م، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ج 7 / ص 186.

(6) أخرجه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب بر الوالد والإحسان إلى البنات، ج 2 / ص 1210 / رقم 3669، مرجع سابق. وصححه الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ج 3 / ص 215، مرجع سابق.

1- عزوف الشباب عن الزواج ، وهذا ما نلمسه في الوقت الحاضر ، فإذا ما تحدثت مع شاب عن الزواج وسبب تأخره عنه ، فيكون أول حديثه عن غلاء المهر .

2- لا يتوقف أثر غلاء المهر على الرجال فقط ، بل ينعكس ذلك على النساء ، وهو المتمثل بإزدياد عدد العوانس من الفتيات في المجتمع ، نتيجة هذه الظاهرة السيئة .

3- وأقول أيضاً ، إن غلاء المهور قد يكون داعياً إلى الزواج العرفي ، تهرباً من التكاليف التي يفرضها العرف السائد في المجتمعات في هذه الأيام .

4- وفي حالة عدم القدرة على الزواج سيؤدي ذلك إلى الإنحلال الخلقي ، فالإنسان لديه غرائز ، فإذا لم يشبعها بما شرع الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، فلم يكن هناك إلا الطريق غير المشروع إذا فقد الوازع الديني . ولهذا أرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى زواج من كان صاحب دين وخلق ، قال أبو عيسى : حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ بَنِي عَجَلَانَ عَنْ بَنِي وَثِيمَةَ النَّصْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مِنْ تَرَضُّونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَزَوِّجُوهُ إِلَّا تَفَعَّلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيضٌ)⁽¹⁾.

قال ابن القيم : " فالذي يقتضيه حكمه صلى الله عليه وسلم اعتبار الدين في الكفاءة أصلاً وكمالاً ولم يعتبر نسباً ولا صناعة ولا غنى ولا حرية فجوز للعبد القن⁽²⁾ نكاح الحرة النسبية الغنية إذا كان عفيفاً مسلماً"⁽³⁾.

5- التأثير بصورة خطيرة على النسل ، فحفظ النوع الإنساني ، على الوجه الأكمل لا يتحقق إلا بالزواج ، فالعلاقة غير المشروعة لا تنتج نسلًا وإذا أنتجت نسلًا سيكون ضعيفاً ، ومحروماً من العطف والحنان والتربية، ويجعله فريسة العقد والشعور بالنقص⁽⁴⁾.

المطلب الثاني : ظهور أمراض خطيرة .

الحسد وهو خلق مذموم ، ذمه الله تعالى ونبيه صلى الله عليه وسلم والمؤمنون ، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ [الفلق : 5]. وعن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(1) سبق تخريجه ، ص 59.

(2) القن : العبد إذا ملك ، الرازي ، مختار الصحاح ، ص 231 ، مرجع سابق .

(3) ابن القيم ، محمد بن أيوب الزرعي ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط 14 ، 1407 هـ - 1986 م ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنار الإسلامية ، بيروت - الكويت ، ج 5 / ص 159 .

(4) انظر، عقلة ، نظام الأسرة في الإسلام ، ج 1 / ص 101 .

قال: (إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحديث ولا تَحَسَّسُوا ولا تَجَسَّسُوا ولا تَتَاجَسَّسُوا ولا تَحَاسَدُوا ولا تَبَاغَضُوا ولا تَدَابَرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا) (1).

أولاً مفهوم الحسد : هو تمنى زوال النعمة عن المحسود إلى الحاسد (2).

وقيل : هو الاغتمام بالنعمة يراها لأخيه المسلم والتمنى لزوالها عنه ، ثم يتمنى مع هذا أن تكون تلك النعمة له دونه (3).

ثانياً : موقف الشرع من الحسد . الحسد من أمراض القلوب . قال أبو عيسى : حدثنا سُفْيَانُ بن وَكِيعٍ حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن حَرَبِ بن شَدَّادٍ عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ عن يَعِيشَ بن الْوَلِيدِ أَنَّ مولى الزُّبَيْرِ حدثه أَنَّ الزُّبَيْرَ بن الْعَوَّامِ حدثه أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ هِيَ الْحَالِقَةُ لَا أَقُولُ تَخْلِقُ الشَّعْرَ وَلَكِنْ تَخْلِقُ الدِّينَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا أَفَلَا أُبَيِّنُكُمْ مِمَّا يَتَّبِعُ ذَلِكَ لَكُمْ أَفَشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ) (4).

الحسد من صفات اليهود . قال تعالى ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَأَعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : 109] وقال تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : 54].

الحسد سبب للعداوة والبغضاء بين الناس . روي أن سعداً بن أبي وقاص رضي الله عنه ، لما أرسل الغنيمة إلى عمر رضي الله عنه أقسم عمر رضي الله عنه : لا يخبأها سقف بيت حتى تقسم فوضعت في صحن المسجد ، فبات عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن أرقم رضي الله عنهما يحرسانه ، فلما جاء الناس كشف عنه فنظر عمر رضي الله عنه إلى ياقوته وزبرجدة وجوهرة فبكى ، فقال عبد الرحمن رضي الله عنه : ما يبكيك يا أمير المؤمنين ؟ فوالله إن هذا إلا موطن شكر فقال عمر : والله ما ذاك يبكيك ، وتالله ما أعطى الله هذا قوماً إلا تحاسدوا وتباغضوا ، ولا تحاسدوا إلا ألقى بأسهم بينهم (5).

(1) سبق تخريجه ، ص 49.

(2) نكري ، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي ، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، تحقيق : حسن هاني فحص ، ط 1 ، 1421هـ - 2000م ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، ج 2 / ص 25 .

(3) نيل ، حسين عبد الحميد ، الحسد في القرآن والسنة ، ط 1 ، 1417هـ - 1997م ، مكتبة رجب ، العتبة ، دار الرحمن ،

الهرم ، ص 5

(4) أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، ج 4 / ص 664 / رقم 2510 ، وقال الترمذي : هذا حديث صحيح .

(5) البقاعي ، برهان الدين إبراهيم بن عمر ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، تحقيق : عبد الرزاق غالب المهدي ، بلا طبعة ، 1415هـ - 1995م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 2 / ص 444 .

الحسد معارضة لله في توزيع الأرزاق . قال النسائي : أخبرنا عيسى بن حماد قال حدثنا الليث عن بن عجلان عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لَا يَجْتَمَعَانِ فِي النَّارِ مُسْلِمٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ وَقَارَبَ وَلَا يَجْتَمَعَانِ فِي جَوْفِ مُؤْمِنٍ غَبَارٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفَيْحٌ جَهَنَّمَ وَلَا يَجْتَمَعَانِ فِي قَلْبِ عَبْدٍ الْإِيمَانُ وَالْحَسَدُ)⁽¹⁾.

وقال الأصبغي : رأيت أعرابياً أتى عليه مائة وعشرين سنة ، فقلت له : ما أطول عمرك . فقال : تركتُ الحسد فبقيت "⁽²⁾.

وقال ابن المبارك : " الحمد لله الذي لم يجعل في قلب أميري ما جعله في قلب حاسدي"⁽³⁾ وفي بعض الآثار : " إن في السماء الخامسة مسلماً يمر به عمل عبد ، له ضوء كضوء الشمس ، فيقول له الملك : قف فأنا ملك الحسد . اضرب به وجه صاحبه ، فإنه حاسد "⁽⁴⁾.

وقال معاوية : " كل إنسان أقدر على أن أرضيه ، إلا الحاسد ، فإنه لا يرضيه إلا زوال النعمة"⁽⁵⁾.

ثالثاً : أسباب الحسد .

1- العداوة والبغضاء : وهذا أشد أسباب الحسد فإن من آذاه شخص بسبب من الأسباب ، وخالفه في غرض بوجه من الوجوه أبغضه قلبه ، وغضب عليه ورسخ في نفسه الحقد ، والحقد يقتضي منه التشفي ، والانتقام ، فإن عجز المتنغص عن أن يتشفى بنفسه أحب أن يتشفى منه الزمان ، وربما يحيل ذلك على كرامة نفسه عند الله تعالى ، فمهما أصابت عدوه بلية فرح بها وظنها مكافأة له من جهة الله على بغضه ، وأنها لأجله ، ومهما أصابته نعمة ساءه ذلك ؛ لأنه ضد مراده ، وربما يخطر له أنه لا منزلة له عند الله ، حيث لم ينتقم له من عدوه الذي آذاه بل أنعم عليه "⁽⁶⁾.

2- إعجاب الحاسد بنفسه : وهو الكبر ، كما قال إبليس معللاً لامتناعه من السجود : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ ﴾ [الأعراف : 12] . ثم فصل معنى الخيرية المزعومة بقوله : ﴿ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ . وأول معصية وقعت هي حسد إبليس لأبينا آدم على ما أنعم الله به عليه⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ أخرجه النسائي ، سنن النسائي المجتبى ، كتاب الجهاد ، فضل من عمل في سبيل الله على قدمه ، ج 6 / ص 12 / رقم 3109 ، مرجع سابق . وحسنه الألباني في : صحيح سنن النسائي ، ج 2 / ص 373 . مرجع سابق

⁽²⁾ القشيري ، عبد الكريم بن هوازن ، الرسالة القشيرية ، تحقيق : خليل المنصور ، دون طبعة ، 1422هـ - 2001م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ص 192 .

⁽³⁾ القشيري ، الرسالة القشيرية ، ص 192 .

⁽⁴⁾ المصدر السابق . ص 192 .

⁽⁵⁾ المصدر السابق . ص 192 .

⁽⁶⁾ الغزالي : إحياء علوم الدين ، ج 3 / ص 249 ، مرجع سابق .

⁽⁷⁾ الشنقيطي ، محمد الأمين بن محمد بن المختار ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، بلا طبعة ، 1415هـ - 1995م ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ج 9 / ص 163 .

3- التجاوز : ولذلك أمر عمر رضي الله عنه الأقارب أن يتزاوروا ولا يتجاوروا ، وقال كعب رضي الله عنه: " ما من حكيم في قوم إلا حسدوه وكثروا عليه " (1).

4- التعجب كما أخبر الله عن الأمم الماضية إذ قالوا: ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا ﴾ [إبراهيم : 10] وقالوا : ﴿ أَنْوَمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾ [المؤمنون : 47]. ﴿ وَلَئِنِ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ [المؤمنون : 34]. وقالوا متعجبين : ﴿ أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ [الإسراء : 94]. وقالوا: ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ ﴾ [الفرقان : 21]. وقال: ﴿ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ﴾ [الأعراف : 63 - 69]. (2).

5- خشية أن لا يحتل ذو النعمة المستجدة معهود الترفع عليه ، فيتمنى زوالها لئلا يفوته ذلك أو يساويه بها ، فيعود متكبراً بعد أن كان متكبراً عليه (3).

رابعاً : آثار الحسد .

1- إن الحسد يؤدي إلى نقصان قدر الحاسد عند مجتمعه ، نتيجة ما يظهر عليه من كره المنعم عليهم ، وينحرف الناس عنه ، ويشيرون إليه بأفته وخصاله الذميمة تجنباً له وكرهاً لرديلته ، وأشار الماوردي إلى ذلك بأنه يسبب انخفاض المنزلة ، وانحطاط المرتبة لإنحراف الناس عنه ونفورهم منه ، وقد قيل في منشور الحكم : " الحسود لا يسود " (4).

2- الحسد بالقلب ذنب بين الحاسد والرب تعالى ، لا تقف صحة التوبة عنه على تحليل المحسود وإيرائه بخلاف آثار الحسد فإنها أذية للمحسود ، فلا تصح التوبة عنها إلا بالخروج عن عهدها ؛ لأن الضرر ليس بمجرد الحسد ، وإنما هو بتعاطي آثاره (5).

3- الحسد سبب للخطايا والظلم . قال ابن القيم : " أصول الخطايا كلها ثلاثة : الكبر ، وهو الذي أصر إبليس إلى ما أصاره ، والحرص : وهو الذي أخرج آدم من الجنة ، والحسد: وهو الذي جرأ أحد بني آدم على أخيه ،

(1) السلمي ، عز الدين بن عبد السلام ، مقاصد الرعاية لحقوق الله عز وجل أو مختصر رعاية المحاسبي ، تحقيق : إياد خالد الطباع ، ط 1 ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ص 153 .

(2) الغزالي : إحياء علوم الدين ، ج 3 / ص 150 ، مرجع سابق .

(3) ابن الأزرقي ، محمد بن علي بن محمد الأصبحي ، بدائع السلك ، تحقيق : علي سامي النشار ، ط 1 ، دون تاريخ ، وزارة الأعلام ، العراق ، ج 1 / ص 530 .

(4) الحازمي ، خالد بن حامد ، مساوي الأخلاق وأثرها على الأمة ، ط 1 ، 1425هـ ، وكالة المطبوعات والبحث العلمي ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، ص 110 - 111 .

(5) السلمي ، مقاصد الرعاية لحقوق الله عز وجل أو مختصر رعاية المحاسبي ، ص 155 ، مرجع سابق .

فمن وقى شر هذه الثلاثة فقد وقى الشر، فالكفر من الكبر والمعاصي من الحرص، والبغي والظلم من الحسد⁽¹⁾.

4- الحسد سبب لإحباط العمل . قال أبو داود : حدثنا عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ الْبَغْدَادِيُّ ثنا أَبُو عَامِرٍ يَعْنِي عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَمْرٍو ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عن إبراهيم بن أبي أسيد عن جده عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ أَوْ قَالَ الْعُشْبَ)⁽²⁾.

قطيعة الأرحام . قطيعة الرحم من الأمور التي تفتت في المجتمع وخصوصاً في هذا العصر، التي أصبحت المادة هي الأساس، فمن الناس من ينظر إلى الحال المادية، فإن كان موسراً، وصل رحمه، ومن قلت حاجته قطع رحمه، ومن هنا فإن النظرة مادية فقط، دون النظر إلى كونه أمراً يجب عليه، لهذا كان للغلاء أثره في صلة الرحم وقطيعة، وقد حدثتنا السنة النبوية الشريفة عن قطيعة الرحم وعن آثاره .

اولاً: **قطع الرحم** : يكون بالهجران، ومنع البر. قال تعالى: ﴿ وَتُقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ (محمد: 22)، وقال تعالى: ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ﴾ [البقرة- 27].⁽³⁾ فكما أن الصلة تكون بالبر والإحسان، فالقطيعة تكون بالترك والهجران .

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ حَتَّى إِذَا قَرَعَ مِنْ خَلْقِهِ قَالَتْ الرَّحِمُ هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ قَالَ نَعَمْ أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مِنْ وَصْلِكَ وَأَقْطَعَ مِنْ قَطْعِكَ قَالَتْ بَلَى يَا رَبِّ قَالَ فَهُوَ لَكَ قَالَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ [محمد : 22]⁽⁴⁾ .

قال القاضي: " يجوز أن يكون المراد قيام ملك من الملائكة، وتعلق بالعرش وتكلم على لسانها بهذا بأمر الله تعالى"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ابن القيم، محمد بن أيوب الزرعي، الفوائد، ط2، 1393 هـ - 1973 م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص 58 .

⁽²⁾ أخرجه أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في الحسد، ص 532 / رقم 4903، مرجع سابق، والحديث ضعيف لجهالة جد إبراهيم بن أبي أسيد، وأورده ابن عدي، في الكامل في الضعفاء، ج 5 / ص 247 . وأخرجه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الحسد، ج 2 / ص 1408 / رقم 4210، مرجع سابق

⁽³⁾ الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل، مفردات ألفاظ القرآن، بلا طبعة وتاريخ، دار القلم - دمشق، ج 2 / ص 252 .

⁽⁴⁾ أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، با من وصل وصله الله، ج 5 / ص 2232 / رقم 5643، مرجع سابق . وأخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطعها، ج 4 / ص 1980 / رقم 2554، به، مرجع سابق .

⁽⁵⁾ العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج 19 / ص 172 . مرجع سابق .

وقال الطيبي: "الرحم التي توصل وتقطع إنما هي معنى من المعاني ، والمعاني لا يتأتى فيها القيام ولا الكلام ، فيكون المراد تعظيم شأنها وفضيلة وأصلها وعظم إثم قاطعيها"⁽¹⁾

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إِنَّ الرَّحِمَ شَجَنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَقَالَ اللَّهُ مِنْ وَصَلِكِ وَصَلْتُهُ وَمَنْ قَطَعَكِ قَطَعْتُهُ)⁽²⁾.

ثانياً: موقف الشرع من قطيعة الرحم وأثره . قطع الرحم سببٌ لعدم دخول الجنة . ففي الحديث الذي رواه جبير بن مطعم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ)⁽³⁾.
قطع الرحم يورث القلة والذلة: "ولما حضرت المهلب الوفاة جمع بنيه فقال: "أوصيكم بتقوى الله وصلة الرحم، فإن تقوى الله تعقب الجنة، وإن صلة الرحم تنسى في الأجل، وتثري المال وتجمع الشمل، وتكثر العدد، وتعمر الدار، وتعزّ الجاني، وأنهاكم عن معصية الله وقطيعة الرحم فإن معصية الله تعقب النار، وإن قطيعة الرحم تورث القلة والذلة، وتفرق الجمع، وتذر الديار بلقاعاً وتذهب المال وتطمع العدو، وتبدي العورة"⁽⁴⁾.

قاطع الرحم تعجل له العقوبة في الدنيا . قال الحاكم : حدثنا أبو علي الحافظ ثنا عبدان الأهوازي ثنا معمر بن سهل ثنا عيسى عن يونس ثنا شعبة عن عيينة بن عبد الرحمن قال سمعت أبي يحدث عن أبي بكر الثقفى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما من ذنب أحرى وأجدر أن يجعل الله تعالى لصاحبه فيه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من قطيعة الرحم والبغي)⁽⁵⁾.

وجعل الله تعالى قطيعة الرحم سبباً لللعن . لقوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ﴾ [محمد : 23] .

ثالثاً: أسباب قطيعة الرحم .

1- الجهل بعواقب قطيعة الرحم ، فمن الناس لا يعلم العواقب العاجلة والآجلة ، إن من وصلها وصله الله ، ومن قطعها قطع الله .

(1) المصدر السابق ، ج 19 / ص 172 .

(2) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، با من وصل وصله الله ، ج 5 / ص 2232 / رقم 5644 ، مرجع سابق .

(3) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، باب إثم القاطع ، ج 5 / ص 2232 / رقم 5638 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب صلة الرحم وتحريم قطعها ، ج 4 / ص 1980 / رقم 2556 ، به ، مرجع سابق .

(4) الأزدي ، محمد بن يزيد الثمالي ، التعازي والمراثي ، تحقيق : خليل المنصور ، ط 1 ، 1417 هـ - 1996 م ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ، ص 82 .

(5) أخرجه الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، ج 4 / ص 180 ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي في التلخيص : صحيح .

2- التكلف الزائد ، ومنه أنه سائد في المجتمع ، إذا كان ذوو الرحم ممن يبعد عنهم لا تكون صلتهم إلا بخسارة الأموال الطائلة .

3- الكبر أو الترف ، فمن الناس من يكون صاحب مال أو سلطان ، أوجاه فيكون سبباً في ترفعه عن ذوي رحمه .

4- الشح والبخل ، فالتزاور عادة يكون سبباً للإنفاق ، فحتى لا يكون سبباً لفتح هذا الباب عليه فيقطع رحمه .

5- التهافت على الدنيا وملذاتها ، وكثرة المشاغل والعمل ، فلا يجد وقتاً يصل به رحمه ويتودد إليهم .
المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية .

المطلب الأول : الفقر . أولاً : الفقر وموقف الشرع منه . قال الراغب الفخر : هو عدم الشيء بعد وجوده فهو أخص من العدم ، لأن العدم يقال فيه وفيما لم يوجد بعد . وقال ابن الكمال : الفقر فقد ما هو محتاج إليه ، ففقد ما لا حاجة إليه لا يسمى فقراً⁽¹⁾ . وقيل الفقر يطلق على أربع أوجه :

الأول : وجود الحاجة الضرورية ، وذلك عام للإنسان ما دام في دار الدنيا بل عام للموجودات كلها ، ومنه قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [فاطر : 15] ، وإلى هذا الفقر أشار بقوله في وصف الإنسان قال تعالى ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ ﴾ [الأنبياء : 8] .

الثاني : عدم المقتنيات ، وهو المذكور في قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَّا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة : 273] . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ [التوبة : 60] .

الثالث : فقر النفس ، وهو الشره المعني بقوله صلى الله عليه وسلم : (كاد الفقر أن يكون كفراً وكاد الحسد أن يغلب القدر)⁽²⁾ .

الرابع : الفقر إلى الله ، ومن قوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ [القصص : 24]⁽³⁾ .

(1) المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، التوقيف على مهمات التعاريف ، تحقيق : محمد رضوان الداية ، ط 1 ، 1410 هـ ، دون ميلادي ، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر - بيروت ، دمشق ، ص 512 .

(2) أخرجه أبو نعيم الأصفهاني ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج 3 / ص 53 ، مرجع سابق . وأخرجه البيهقي ، شهب الإيمان ، ج 5 / 267 ، مرجع سابق . وفيه يحيى بن اليمان العجلي الكوفي يخطئ ويشتمه عليه ، وحديثه خطأ عن الثوري ، الكامل في ضعفاء الرجال ، ج 7 / 236 .

(3) محمد ، الحسين ، المفردات في غريب القرآن ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، بلا طبعة وتاريخ ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان . ص 383 .

وقد تعود النبي صلى الله عليه وسلم من الفقر ففي الحديث : عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (اللهم إني أعوذُ بك من فِتْنَةِ النَّارِ وَعَذَابِ النَّارِ وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَشَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى وَشَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ اللهم إني أعوذُ بك من شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ اللهم اغسِلْ قَلْبِي بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرْدِ وَنُقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ اللهم إني أعوذُ بك من الْكَسَلِ وَالْمَأْتَمِ وَالْمَعْرَمِ) (1).

قال ابن بطال : " وفتنة الفقر يخشى منها قلة الصبر على الإقلال ، والتسخط له ، وتزيين الشيطان للمرء حال الغنى ، وما يؤول من عاقبة ذلك لضعف البشرية " (2).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الْفَقْرِ وَالْقِلَّةِ وَالذَّلَّةِ وَأَنْ تَظْلِمَ أَوْ تُظْلَمَ) (3). ودعا رجل لمسروق فقال : " جنبك الله الفقر وطول الأمل " (4).
وأعتبر الفقر كفراً ، ففي الحديث : عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كاد الفقر أن يكون كفرا وكاد الحسد أن يغلب القدر) (5).

ثانياً : آثار الفقر .

1- الفقر من أسباب سوء الخلق ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : قال : (رَجُلٌ لَاتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تُصَدَّقَ عَلَى سَارِقٍ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ لَاتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِي زَانِيَةٍ فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تُصَدَّقَ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ لَاتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِي غَنِيٍّ فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تُصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ وَعَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى غَنِيٍّ فَأُتِيَ

(1) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الدعوات ، باب التعوذ من فتنة الفقر ، ج 5 / ص 2344 / رقم 6016 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة ، باب التعوذ من شر الفتن وغيرها ، ج 4 / ص 2078 / رقم 589 ، مرجع سابق .

(2) ابن بطال ، شرح صحيح البخاري ، ج 10 / 119 ، مرجع سابق .

(3) أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الدعاء ، باب ما تعوذ منه النبي صلى الله عليه وسلم . ج 2 / ص 1263 / رقم 3842 ، مرجع سابق ، وصححه الألباني ، صحيح سنن ابن ماجه ، ج 3 / ص 254 ، مرجع سابق . وأخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الوتر ، باب في الاستعاذة ، ص 183 / رقم 1544 ، مثله ، مرجع سابق ، وأخرجه النسائي ، سنن النسائي الكبرى ، كتاب الاستعاذة ، باب الاستعاذة من الذلة ، به ، مرجع سابق ،

(4) الأصفهاني ، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، ج 1 / ص 589 ، مرجع سابق .

(5) سبق تخريجه ، ص 67 ..

فَقِيلَ لَهُ أَمَّا صَدَقَتُكَ عَلَى سَارِقٍ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَعْتَبِرُ فَيُنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ⁽¹⁾.

2- الفقر مدخل لقبول التنصير. استخدم المنصرون أساليب متعددة ، وكانت قلة الحاجة والفقر من هذه الأساليب ، وإذا وجد الفقير من يكون سبباً في إغناؤه ، وتلبية حاجته مع قلة علمه ومعرفته ، كان ذلك داعياً لقبول دعوتهم ، ونشر أفكارهم بين الناس ، ومن هذا الباب دخل المنصرون إلى قلوب المسلمين والتحبب إليهم .

كيف يكون الفقر مدخلاً للتنصير؟ من وسائل التنصير في هذا المجال : بعثات الإغاثة ، حيث يستقبل المنصرون أصحاب الحاجة والعوز كباراً وصغاراً ، ومعهم المؤن والملابس ، ويقدمونها على أنها نعمة من عيسى عليه السلام ، سواء كان هذا الإيحاء واضحاً بالرموز والشعارات ، أو بطريق خفي يصلون إليه بحذر خوفاً من الإبتعاد عنهم ، وبخاصة في ظل الحروب والكوارث التي يشهدها العالم الإسلامي في الشرق والغرب . يقول الدكتور علي النملة : " ومعلوم الآن أن ميزانيات المنصرين في هذا المجال تخطت المائة وثمانين مليار دولار سنوياً ولو حصرت ميزانيات هيئات الإغاثة الإسلامية العاملة في الساحة ، لما وصلت فيما يبدو لي إلى مليار دولار سنوياً.."⁽²⁾.

وتعد ظروف الفقر، والفاقة التي خلفتها مجموعة من العوامل البشرية ، والكوارث الطبيعية الحائلة بالمسلمين بقضاء الله وقدره إحدى الوسائل المساندة لحمولات التنصير . وهي وسيلة مساندة قوية . فهؤلاء المنصرون لديهم من الإمكانيات المادية ، ما يجعلهم قادرين على الوصول إلى المناطق المنكوبة ، مهما كانت وعرة أو نائية ما دام فيها فقراء معوزون يأكل الجفاف من جلودهم ، وهم على هذه الحال مستعدون لقبول أي إغاثة تصل إليهم دون النظر إلى مصدرها والأهداف من ورائها، ولا مجال هنا للتفكير في الانتماءات العقيدية والفكرية ؛ لأن التفكير في هذه الحال يتوقف ، وعندما يعاود الذهن القدرة على التمييز يرفع علامة استفهام عريضة ؛ أين المسلمون منا؟⁽³⁾.

ولهذا كان لا بد من تنشيط التكافل الاجتماعي بين المسلمين والتعاون بينهم ، فإراعي الأثرياء حقوق الفقراء ، ويبسطون أيديهم بالخيرات والمشاريع النافعة لسد حاجات المسلمين ، حتى لا تمتد إليهم أيدي

⁽¹⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم ، ج 2 / ص 516 / رقم 1355 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة في يد غير أهلها ، ج 2 / ص 709 / رقم 1022 ، به ، مرجع سابق .

⁽²⁾ النملة ، علي إبراهيم ، التنصير ، بلا طبعة ، 1413 هـ - 1993 م ، دون دار نشر ومكان نشر ، ص 49 .

⁽³⁾ النملة ، التنصير ، ص 75 ، مرجع سابق ..

النصارى الملوثة مستغلة حاجتهم وفاقتهم . قال تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة : 2] . وفي الحديث الذي روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ليس بالمؤمن الذي يبيت شعباناً وجاره جائع إلى جنبه) ⁽¹⁾ .

3- الفقر سببٌ للتعلق بالأوهام والعرافين . عندما لا يجد الإنسان كفايته وكفاية من يعول ، قد يلجأ إلى طرق يتحصل بها على قوته أين كانت ، وفي حالة ضعف الوازع الديني قد لا يهمله كان الكسب حلالاً أم حراماً ، فشيخ الغلاء داعياً للبحث عن البدائل ، فيلجأ بالإتكال على مخلوق غير قادر على إغناء نفسه قبل إغناء غيره . ولهذا فقد جعل الشرع إتيان العراف والكهان سبب لعدم قبول بعض الأعمال . عن صَفِيَّةَ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) ⁽²⁾ .

ومن أتى عرافاً فقد كفر بما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم . قال أبو عيسى : حدثنا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْزُ بْنُ أَسَدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَكِيمِ الْأَثَرَمِ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهَجِيمِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ⁽³⁾ . قال القرطبي : " والوعيد جاء تارة بعدم قبول الصلاة ، وتارة بالتكفير " ⁽⁴⁾

فكان من أثر ذلك الإتكال على غير الله تعالى . فمن توكل على الله كفاه ، ومن توكل على غيره تركه وتوكله ، فالأصل التوجه إليه وحده دون غيره ، وفي التوكل إظهار الافتقار والتبرؤ من الحول والقوة لمن هو أهلاً له ، فكيف يكون التوكل على من هو بحاجة إلى غيره ومفتقر إليه . قال ابن تيمية : " وأصل سؤال الخلق الحاجات الدنيوية التي لا يجب عليهم فعلها ليس واجباً على السائل ولا مستحباً ، بل المأمور به سؤال الله تعالى والرغبة إليه والتوكل عليه . وسؤال الخلق في الأصل محرم ، لكنه أبيض للضرورة ، وتركه

⁽¹⁾ أخرجه الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، ج 2 / ص 15 ، مرجع سابق . والحديث ضعيف وفيه: عبد العزيز بن يحيى ضعيف يسرق الحديث ، تهذيب الكمال ج 6 / ص 324 .

⁽²⁾ أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب السلام ، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان ، ج 4 / ص 1751 / رقم 2230 ، مرجع سابق .

⁽³⁾ أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب أبواب الطهارة عن صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض ، ج 1 / ص 243 / رقم 135 ، به ، مرجع سابق . وصححه الألباني ، صحيح سنن الترمذي ، ج 1 / ص 135 ، مرجع سابق . وأخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة وسننها ، باب النهي عن إتيان الحائض ، ج 1 / ص 209 / رقم 639 ، مرجع سابق . وصححه الألباني ، صحيح سنن ابن ماجه ، ج 1 / ص 198 ، مرجع سابق . وأخرجه النسائي ، سنن النسائي الكبرى ، كتاب عشرة النساء ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي هريرة في ذلك ، ج 5 / ص 323 / رقم 9017 ، به ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج 10 / ص 217 ، مرجع سابق .

توكلاً على الله أفضل ، قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَعْتَ فَانصَبْ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴾ [الانشراح : 7 - 8] أي أرغب إلى الله تعالى لا إلى غيره. وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴾ [التوبة: 59] فجعل الإيتاء لله والرسول لقوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر: 7] فأمرهم بإرضاء الله ورسوله " (1).

وفي الحديث الذي يرويه مالك بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم (بايع طائفة من أصحابه وَأَسْرَ كَلِمَةً خَفِيَّةً وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا فَلَقَدْ رَأَيْتَ بَعْضَ أَوْلِيَّكَ النَّفْرِ يَسْقُطُ سَوْطُ أَحَدِهِمْ فَمَا يَسْأَلُ أَحَدًا يَتَاوَلُهُ إِيَّاهُ) (2).

المطلب الثاني : الرشوة .

ومن الموضوعات الهامة التي تهدم كيان المجتمع الرشوة ، لا سيما إذا انتشرت وأصبحت ظاهرة يتعامل بها الأفراد ، وإذا عُدَّت مورداً من الموارد المالية التي يتحصل بها عليه ، كان جديراً بها أن تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل ، وضياع الحقوق ، وانتصار القوي على الضعيف ، لكن والله الحمد ، ما زالت هذه الظاهرة في مجتمعنا جريمة يعاقب عليها القانون لمن ضعف لديه الوازع الديني ، فما هي الرشوة ؟ وما موقف الشرع منها ؟ وما سببها ؟ وبيان ذلك ما يلي:

اولاً : مفهوم الرشوة : هي ما يعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل (3).

وقيل الرشوة : هي الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، وأصله من الرشا الذي يتوصل به إلى الماء ، فالراشي من يعطي الذي يعينه على الباطل (4) ،

والرشوة بمفهومها الأصلي : هي عبارة عن اتجار الموظف في أعمال وظيفته عن طريق الاتفاق ، مع صاحب الحاجة أو التفاهم معه على قبول ما عرضه الأخير من فائدة أو عطية نظير أداء ، أو الامتناع عن أداء عمل يدخل في نطاق وظيفته أو دائرة اختصاصه (5).

ومما سبق تكون الرشوة : هي استخدام الموظف أو العامل وظيفته لأغراض شخصية ، يعود نفعها عليه ، مما يؤدي إلى إبطال حق أو إحقاق باطل ، يعود أثره على غيره .

(1) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ، ط 2 ، 1422هـ - 2002م ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ص 63 .

(2) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب كراهة المسألة للناس ، ج 2 / ص 721 / رقم 1043 ، مرجع سابق .

(3) الجرجاني ، التعريفات ، ص 728 ، مرجع سابق .

(4) المباركفوري ، محمد عبدالرحمن بن عبد الرحيم ، تحفة الأحمودي بشرح جامع الترمذي ، دون طبعة وتاريخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 4 / ص 471 .

(5) العلمية ، الندوة ، الرشوة وخطورتها على المجتمع ، بلا طبعة ، 1412هـ - 1992م ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ص 156 .

ثانياً : موقف الشرع من الرشوة وأثرها .

اللعن لمن أخذ الرشوة : قال أبو عيسى : حدثنا أبو موسى محمد بن المُنْتَنِي حدثنا أبو عامر الْعَقَدِيُّ حدثنا بن أبي ذئبٍ عن خَالِهِ الْحَارِثِ بن عبد الرحمن عن أبي سَلَمَةَ عن عبد الله بن عَمْرٍو قال : (لَعَنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ)⁽¹⁾ .

قال الصنعاني : " وحقيقة اللعن البعد عن مظان الرحمة ومواطنها ، وقد ثبت اللعن عنه صلى الله عليه وسلم لأصناف كثيرة تزيد على العشرين ، وفيه دلالة على جواز لعن العصاة من أهل القبلة "⁽²⁾ .

وفي معنى قوله تعالى ﴿ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ [المائدة : 42] . قال مقاتل : " يعني الرشوة في الحكم ، كانت اليهود قد جعلت لهم جعلاً في كل سنة ، على أن يقضوا لهم بالجور "⁽³⁾ .

وفي الحديث : عن عَمْرٍو بن الْعَاصِ رضي الله عنه قال : سمعت رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقول : (ما من قَوْمٍ يَظْهَرُ فِيهِمُ الرِّبَا إِلَّا أُخْذُوا بِالسِّنَّةِ وما من قَوْمٍ يَظْهَرُ فِيهِ الرُّشَا إِلَّا أُخْذُوا بِالرُّعْبِ)⁽⁴⁾ . وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : " الرشوة في الحكم كفر وهي بين الناس سحت "⁽⁵⁾ .

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : " رأس السحت رشوة الحكم "⁽⁶⁾ .

وجعل الشرع الهدية في الحكم من الرشوة ، ومن أثر ذلك ضياع الحقوق . عن أبي حَمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قال اسْتَعْمَلَ النبي صلى الله عليه وسلم رَجُلًا من بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ له بن الأُتْبِيَّةِ على صَدَقَةٍ فلما قَدِمَ قال هذا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِي لِي فَقَامَ النبي صلى الله عليه وسلم على الْمُنْبَرِ قال سُفْيَانُ أَيضًا فَصَعِدَ الْمُنْبَرِ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عليه ثُمَّ قال : (ما بَالُ الْعَامِلِ نَبَعْتُهُ فَيَأْتِي فيقول هذا لك وَهَذَا لِي فَهَلَّا جَلَسَ في بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمَّهِ

⁽¹⁾ أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب الأحكام ، باب الراشي والمرتشي في الحكم ، ج 3 / 623 / رقم 1337 ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وأخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الأفضية ، باب في كراهية الرشوة ، ص 396 ، رقم 3580 ، به ، مرجع سابق . وأخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب التغليظ في الحيف والرشوة ، ج 2 / ص 775 / رقم 2313 ، مثله ، مرجع سابق .

⁽²⁾ الصنعاني ، محمد بن إسماعيل ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، تحقيق : محمد عبد العزيز الخولي ، ط 4 ، 1379 هـ ، دون ميلادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ج 3 / ص 43

⁽³⁾ الأزدي ، مقاتل بن سليمان بن بشير ، تفسير مقاتل بن سليمان ، تحقيق : أحمد فريد ، ط 1 ، 1424 هـ - 2003 م ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، ج 1 / ص 301 .

⁽⁴⁾ سبق تخريجه ، ص 33 ، أنظر : المناوي ، التيسير بشرح الجامع الصغير ، ج 2 / ص 366 ، مرجع سابق .

⁽⁵⁾ الهيثمي ، ابن حجر ، الزواج عن اقتراف الكبائر ، تحقيق : مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز ، ط 2 ، 1420 هـ - 1999 م ، المكتبة العصرية ، لبنان - صيدا ، بيروت ، ج 2 / ص 878 .

⁽⁶⁾ الهندي ، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، ج 2 / ص 172 ، مرجع سابق .

فَيَنْظُرُ أَيُّهَدَى لَهُ أُمٌّ لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقْرَةٌ لَهَا خُورٌ أَوْ شَاةٌ تَتَعَرَّ نُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتِي إِبْطِيهِ أَلَا هَلْ بَلَغَتْ ثَلَاثًا (1).

قال البغوي: "وفي الحديث دليل على أن هدايا العمال والولادة، والقضاة سحت، لأنه إنما يهدى إلى العامل ليغمض له في بعض ما يجب عليه أدائه، ويبخس بحق المساكين، ويهدى إلى القاضي ليميل إليه في الحكم، أو لا يؤمن من أن تحمله الهدية عليه" (2).

وأخذ الرشوة يعمي البصر ويطبع على القلب. فعن نصر بن حسان؛ جد معاذ عن حصين العنبري؛ جد عبيدالله بن الحسن؛ قال: رأيت عامر بن عبد قيس في المسجد في الشام وكعب إلى جنبه وبينهما سفر من أسفار التوراة وكعب يقرؤه فإذا أتى على شيء يعجبه فسرّه؛ فأتى على شيء كهينة الرأي؛ فقال: يا عبدالله تدري ما هذا؟ قال: لا يا أبا إسحاق؛ قال: هذه الرشوة أخذها يطمس البصر ويطبع القلب (3).
الرشوة سبب لضياع الأمانة. قال الحسن: "إذا دخلت الهدية من باب خرجت الأمانة من الروزنة" (4).

أخذ الرشوة أكل لأموال الناس بالباطل. قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْأَثَمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 188] ومعنى الآية: "أنه يبيّن للناس أحكام دينه ليتقوه بفعل المأمور وترك المنهي، بين في هذه الآية حكم أكل أموال المسلمين بالباطل، وأنه حرام فلا يحل لمسلم أن يأكل مال أخيه بغير طيب نفسه منه. وذكر نوعاً هو شر أنواع أكل المال بالباطل، وهو دفع الرشوة إلى القضاة والحاكمين ليحكموا لهم بغير الحق، فيورطوا القضاة في الحكم بغير الحق، ويأكلوا أموال إخوانهم بشهادة الزور واليمين الغموس الفاجرة، وهي التي يحلف فيها المرء كاذباً" (5).

ثالثاً: أسباب الرشوة. ومن أسباب الرشوة: عدم كفاية العامل حاجته مما يستدعي مديده إلى الغير، وهو يعدّ ذلك ليس من التمتّن عليه، ولكن يعدّه حق عمل قام به، وإغناء الفقير سبب لعدم تطلعه إلى حاجة الغير.

ومن أسباب الرشوة الغلاء. قال الدكتور الذنبيات: "ومن أسباب الرشوة موجات الغلاء، والتضخم، والقحط، والجذب، والمجاعات، ولا سيما التي تنتاب بعض البلدان ممّا يؤدي إلى تدهور الحياة الاقتصادية

(1) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب هدايا العمال، ج 6 / ص 2642 / رقم 6753، مرجع سابق.
وأخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال، ج 3 / ص 463 / رقم 1832، به، مرجع سابق.
(2) البغوي، شرح السنة، ج 5 / ص 498، مرجع سابق.

(3) حيان، محمد بن خلف، أخبار القضاة، بلا طبعة وتاريخ، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، ج 1 / ص 55.

(4) المرجع السابق، ج 1 / ص 56.

(5) الجزائري، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ط 5، 1424هـ - 2003م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ج 1 / ص 169.

، ولا سيما إذا كانت هذه الحالة مصحوبة بضعف المرتبات التي تدفع للعاملين ، ولا تفي بحاجتهم والتزاماتهم⁽¹⁾.

المطلب الثالث : السرقة . قد يكون الغلاء سبباً من أسباب الحصول على الأموال بالسرقة، ففي عام المجاعة أوقف حد السرقة مما يدل على أن الحاجة قد تدعو صاحبها إلى كفاية نفسه ، حتى ولو بالطرق غير المشروعة ، فالضرورات تبيح المحظورات .

قال الماوردي في حكم السرقة في المجاعة والقحط : وإذا سرق السارق في عام المجاعة والقحط فعلى ضريبن : أحدهما : أن يكون لغلاء السعر مع وجود الأقوات ، فالقطع واجب على السارق ، ولا تكون زيادة الأسعار مبيحة للسرقة ولا مسقطة للقطع .

والضرب الثاني : أن يكون لتعذر الأقوات وعدمها ، فإن سرق ما ليس بقوت قطع ، وإن سرق قوتاً لا يقدر على مثله لم يقطع ، وكانت الضرورة شبهة في سقوط القطع كما كانت شبهة في استباحة الأخذ ، روي عن ابن عمر أنه قال : " لا قطع في عام المجاعة ولا قطع في عام سنة"⁽²⁾ . والسنة : القحط والجذب . وروي عن مروان بن الحكم : " أنه أتى سارق سرق في عام المجاعة فلم يقطعه ، وقال : أراه مضطراً ، فلم ينكر ذلك منه أحد من الصحابة وعلماء العصر"⁽³⁾ .

وقال القاضي والزرکشي : لا قطع في عام مجاعة غلاء ، نص عليه إذا لم يجد ما يشتريه أو يشتري به ، قال جماعة : ما لم يبذل له ولو بثمن غال ، وفي الترغيب ما يحيي به نفسه⁽⁴⁾ .
آثار السرقة .

1- السرقة سببٌ لغضب الله تعالى ونيل عقابه في الدنيا قبل الآخرة ، قال تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ

فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً مِمَّا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة 0 : 38] .

2- السرقة سببٌ للتخاصم ، والتدابير ، والتقاطع ، والتباغض بين الناس .

3- عدم الأمان على الأموال .

(1) العلمية ، الندوة ، الرشوة وخطورتها على المجتمع ، ص 158 ، مرجع سابق .

(2) الماوردي ، محمد بن حبيب ، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني . تحقيق : الشيخ علي محمد معوض وآخرون ، ط1، 1419 هـ - 1999 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 13 / ص 313 .

(3) المصدر السابق ، ج 13 / ص 313 .

(4) أبو إسحاق ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح ، المبدع في شرح المقنع ، بلا طبعة ، 1400 هـ ، دون ميلادي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ج 9 / ص 132 .

الفصل الثالث

علاج السنة النبوية الشريفة لظاهرة الغلاء

* المبحث الأول : العلاج المعنوي لظاهرة الغلاء .

* المبحث الثاني : العلاج الاقتصادي لظاهرة الغلاء .

المبحث الأول : العلاج المعنوي لظاهرة الغلاء .

ذكرت في الفصل الأول بأن هناك أسباباً معنوية تكون سبباً في حدوث ظاهرة الغلاء ، وكان في أول المباحث معصية الله تعالى ، التي هي السبب فيما نحن به من وباء وغلاء وغيرها مما ينزل بنا من جراء ما كسبت أيدينا ، وفي هذا المبحث أشير إلى أن هناك أسباباً معنوية تكون علاجاً وحلاً لهذه الظاهرة ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف : 96] .

المطلب الأول : الاستغفار والتوبة.

الاستغفار مطلوب حتى ولو بدون ذنب ؛ لأنه رفع للدرجات ، ولكثرة فوائده التي تعود عليه في الدنيا والآخرة ، فهذا النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يستغفر الله في اليوم أكثر من سبعين مرة ، وقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فإذا كان هذا حال من هو مغفور له ، فمن باب أولى أن نستغفر الله تعالى ليس في اليوم سبعين مرة بل أكثر بكثير ، ومن منا يخلو من ذنب أو خطيئة أو زلة ، فنسأل الله تعالى أن يلهمنا الاستغفار ويتوب علينا إنه هو التواب الرحيم.

أولاً : الاستغفار: هو طلب المغفرة من الله تعالى ، وسؤاله غفران الذنوب السالفة والاعتراف بها ، وكل دعاء كان في هذا المعنى فهو استغفار⁽¹⁾ .

والتوبة : هي الإقلاع عن المعصية ، والندم على ما فعل ، والعزم في عدم الرجوع إليها طاعةً لله تعالى .⁽²⁾ قال أبو داود : حدثنا هشام بن عمار ثنا الوليد بن مسلم ثنا الحكم بن مضعب عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه أنه حدثه عن عبد الله بن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً ومن كل ضيق مخرجاً ورزقه من حيث لا يحتسب)⁽³⁾ .

(1) ابن بطال ، شرح صحيح البخاري ، ج 10 / ص 76 - 77 ، مرجع سابق .

(2) ابن القيم ، محمد بن أيوب الزرعي ، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، تحقيق : محمد حامد ألفي ، ط 2 ، 1393 هـ - 1973 م ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ج 1 / ص 182 .

(3) أخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب في الاستغفار ، ص 180 - 181 ، رقم 1518 ، . والحديث ضعيف : لأجل الحكم بن مضعب المخزومي الدمشقي ، قال ابن حجر مجهول من السابعة ، تقريب التهذيب ، ص 176 . و قال ابن حبان لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار . الضعفاء والمتروكين : لابن الجوزي ، ج 1 / ص 230 ، وأخرجه النسائي ، سنن النسائي الكبرى ، كتاب عمل اليوم والليلة ، باب الإكثار من الاستغفار ، ج 6 / ص 118 رقم 10289 ، بلفظ " من أكثر من الاستغفار....." . وأخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الأدب ، باب الاستغفار ، ج 3 / ص 1254 / رقم 3819 ، به ، مرجع سابق .

قال القاري⁽¹⁾: " أي عند صدور معصية وظهور بلية فإنه في كل نفس يحتاج إليه ، ولذا قال طوي لمن وجد في صحيفته استغفاراً كثيراً ، فمن لزم الاستغفار جعل الله له من كل ضيق (أي شدة ومحنة) مخرجاً . وطريقاً وسبباً يخرج إلى سعة ومنحة ، ومن كل هم (أي غم يهمله) مخرجاً أي خلاصاً ، ورزقه حلالاً طيباً من حيث لا يحتسب - أي لا يظن ولا يرجو ، ولا يخطر بباله " ⁽²⁾ وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً (2) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق : 2-3].
ثانياً : الاستغفار وعلاجه للغلاء .

أولاً : الاستغفار سبب لنزول الغيث وجلب النعم . قال تعالى : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً (11) وَيُدْخِلْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَيْنَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَاراً ﴾ [نوح : 10-12] وقال تعالى : ﴿ وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ ﴾ [هود : 52] .

ففي قوله تعالى : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ أي سلوه المغفرة من ذنوبكم السالفة بإخلاص الإيمان له تعالى ، وإذا طلب الاستغفار بإخلاص فإنه تعالى غفار ، وهذا ترغيب بالتوبة⁽³⁾ .
والآية بينت ثلاثة فوائد تتحصل بالاستغفار :

1- إنزال المطر، وفيه إحياء الأرض ، فيكون الخصب والخير ويعم الخير بسببه ، قال تعالى : ﴿ وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ [الحج : 5] .

ومما يدل على أن الاستغفار سبب لنزول الغيث ما قاله الشعبي : " خرج عمر يستسقي فلم يزد على الاستغفار ، حتى رجع فأمطروا ، فقالوا : ما رأيك استسقيت ؟ فقال : لقد طلبت المطر بمجاديح⁽⁴⁾ السماء التي يستنزل بها المطر ، ثم قرأ : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً ﴾ [نوح : 10-11].

⁽¹⁾ علي بن سلطان محمد، نور الدين الملا الهروي القاري (ت1014هـ)، فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره. ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها، وله كتب منها: تفسير القرآن والفصول المهمة وشرح مشكاة المصابيح، البغدادي، إسماعيل باشا، هداية العارفين أسماء المؤلفين، بلا طبعة، 1412هـ - 1992م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج5 / ص 752.
⁽²⁾ القاري، علي بن سلطان بن محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: جمال عيتاني، ط 1، 1422هـ - 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج5 / ص 248.
⁽³⁾ القرطبي: محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دون طبعة، 1413هـ - 1993م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج 18 / ص 195 .

⁽⁴⁾ المجاديع: واحدها مجدح وهو نجم من النجوم كانت العرب تزعم أنها تمطر به، وقيل هو الدبران لأنه يطلع أخراً، ويسمى حادي النجوم، وقيل هو ثلاثة كواكب كالأثافي كأنها مجدح له ثلاثة شعب، وهو عند العرب من الأنواء الدالة على المطر. ابن منظور لسان العرب، ج2 / ص 421 - 422. مرجع سابق.

وقال ابن صبيح : " شكَا رجل إلى الحسن الجدوبة فقال له : استغفر الله. وشكا آخر إليه الفقر فقال له : استغفر الله. وقال له آخر. أَدَعُ الله أن يرزقني ولداً ، فقال له : استغفر الله. وشكا إليه آخر جفاف بستانه ، فقال له : استغفر الله. فقلنا له في ذلك ؟ فقال : ما قلت من عندي شيئاً ، إن الله تعالى يقول في سورة "نوح" : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً ﴾⁽¹⁾ .

2 - في حالة الاستغفار والتوبة ، يكون الإمداد بالأموال والبنين ، وهو معنى قوله تعالى : ﴿ وَيُمِدُّكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ ﴾ .

3 - وفي حالة التوبة والاستغفار والطاعة ، يكثر الرزق عليكم ، والسقاية من بركات السماء ، فتكون لكم جنات فيها أنواع الثمار ، وخللها بالأنهار الجارية بينها ، وهذا فيه الدعوة أيضاً بالترغيب بالتوبة والاستغفار ، وهو معنى قوله تعالى ﴿ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَاراً ﴾⁽²⁾ .

ثانياً - الاستغفار دواء للذنوب . وهي التي سبب لما نحن به من غلاء ، قال أبو ذر الغفاري رضي الله عنه : " ودواء الذنوب أن تستغفر الله عز وجل " ⁽³⁾ .

وقال قتادة : " إن هذا القرآن يدلكم على دوائكم ودوائكم ، فأما دواؤكم : فالذنوب ، وأما دواؤكم : فالاستغفار ، قال بعضهم ، إنما معوّل المذنبين البكاء والاستغفار ، فمن أهمته ذنوبه ، أكثر لها من الاستغفار " ⁽⁴⁾ .

وقال رباح القيسي : " لي نيف وأربعون ذنباً ، قد استغفرت لكل ذنب مئة ألف مره " ⁽⁵⁾ .

وحاسب بعضهم نفسه من وقت بلوغه ، فإذا زلته لا تتجاوز ستاً وثلاثين زلّة ، فأستغفر لكل زلّة ألف ركعة ، وختم في كل ركعة منها ختمة ، قال : ومع ذلك ، فإني غير آمن من سطوة ربي أن يأخذني بها ، وأنا على خطر من قبول التوبة " ⁽⁶⁾ .

⁽¹⁾ القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج 18 / ص 196 . مرجع سابق

⁽²⁾ ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ج 4 / ص 640 - 641 ، مرجع سابق

⁽³⁾ رواه الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، ج 4 / ص 270 ، وقال إسناده صحيح عن أنس عن أبي ذر ، وقال الذهبي في التلخيص : صحيح .

⁽⁴⁾ ابن رجب زين الدين بن عبدالرحمن بن شهاب الدين ، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، تحقيق : شيب الأرنؤوط وآخرون ، ط 7 ، 1417هـ - 1997م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ج 2 / ص 415 ، مرجع سابق .

⁽⁵⁾ المصدر السابق ، ج 2 ، ص 416 .

⁽⁶⁾ المصدر السابق ، ج 2 ، ص 416 .

ثالثاً : سبب لدفع العقوبة ونزول المصائب النازلة بالإنسان كالحط والغلاء والأوبئة المهلكة.

قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الأنفال:

[33

ومعنى ذلك كما قال أهل العلم : " هما أمانان أنزلهما الله ، فأما أحدهما فمضى وهو نبي الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الآخر فأبقاه الله رحمة بين أظهركم : الاستغفار والتوبة " (1).

رابعاً : سبب لدفع الهموم وجلب الرزق . فعن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا وَمِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ) (2).

قال المناوي : " إذا كان العبد مستيقظاً على نفسه فكلما أذنب ذنب أتبعه استغفاراً فلم يبق في وبالها وعذابها ، وإذا لها عن الاستغفار تراكمت ذنوبه فجاءت الهموم ، والضيق ، والعسر ، والتعب ، فهذا عذابه الأدنى وفي الآخرة عذاب النار ، وإذا استغفر تنصل من الهم فصار له من الهموم فرجاً ، ومن الضيق مخرجاً ، ورزقه من حيث لا يحتسب " (3).

وقال الطيبي : "من داوم الاستغفار وأقام بحقه كان متقياً وناظراً إلى قوله تعالى: ﴿ فقلت استغفروا ربكم أنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً ﴾ (4).

وفوائد الاستغفار كثيرة يطول الحديث عنها ، ولهذا حث العلماء على الاستغفار في كل وقت ؛ لأن فيه رفعاً للدرجات وخطأً للخطايا ، قال الحسن البصري : " أكثروا من الاستغفار في بيوتكم ، وعلى موائدكم ، وفي طُرقكم ، وفي مجالسكم أينما كنتم ، فإنكم ما تدرُونَ متى تنزل المغفرة " (5).

المطلب الثاني : الصبر على البلاء .

يعد الصبر ضرورة لا غنى عنها ، وهو من الأمور التي يستعان بها على البلاء ، والسبب أن الإنسان عرضةٌ للمصائب في كل وقت وحين ، فلا بد له من ملجأ يكون عوناً له في ذلك .

(1) الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ج 4 / ص 67 ، مرجع سابق .

(2) سبق تخريجه ، ص 75 .

(3) المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ط 1 ، 1356 هـ ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر ، ج 6 / ص 82 .

(4) المصدر السابق ، ج 5 / ص 248 .

(5) ابن رجب ، جامع العلوم والحكم ، ج 2 / ص 408 ، مرجع سابق .

أولاً : الصبر : هو حبس النفس عن الجزع ، واللسان عن التشكي ، والجوارح عن لطم الخدود وشق الثياب ونحوهما ⁽¹⁾ .

ثانياً : الصبر وعلاجه للغلاء .

قال ابن القيم الصبر : هو خُلِقَ فاضل من أخلاق النفس يمتنع به من فعل ما لا يحسن ولا يجمل ، وهو قوة من قوى النفس التي بها صلاح شأنها وقوام أمرها.

وفي الحديث : عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه : (إِنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَاهُمْ ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ فَقَالَ : مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفِّهِ اللَّهُ وَمَنْ يَسْتَعْنِ يُعْنِهِ اللَّهُ وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ) ⁽²⁾ . أشار في الحديث إلى أن الاستعفاف عما في أيدي المخلوقين ، والغنى وهو ما يطلبه من الله وحده فلا مغني سواه ، وطلب الصبر وهو خير العطاء من الله لعبده .

قال السعدي عند شرحه لهذا الحديث : " وهاتان الجملتان متلازمتان ، فإن كمال العبد في إخلاصه لله رغبة ورهبة وتعلقا به دون المخلوقين . فعليه أن يسعى لتحقيق هذا الكمال ، ويعمل كل سبب يوصله إلى ذلك ، حتى يكون عبداً لله حقا حراً من رق المخلوقين ، وذلك بأن يجاهد نفسه على أمرين :

1- انصرافها عن التعلق بالمخلوقين بالاستعفاف عما في أيديهم ، فلا يطلبه بمقاله ولا بلسان حاله ، فقطع الإشراف في القلب والسؤال باللسان ، تعففاً وترفعاً عن ممن الخلق ، وعن تعلق القلب بهم ، سبب قوي لحصول العفة .

2- الاستغناء بالله والثقة بكفايته ، فإنه من يتوكل على الله فهو حسبه ، وهذا هو المقصود ، والأول وسيلة إلى هذا ، فإن من استعف عما في أيدي الناس وعما يناله منهم ، أوجب له ذلك أن يقوى تعلقه بالله ، ورجاؤه وطمعه في فضل الله وإحسانه ، ويحسن ظنه وثقته بربه ، والله تعالى عند حسن ظن عبده به ، إن ظن خيراً فله ، وإن ظن غيره فله ، وكل واحد من الأمرين يمد الآخر فيقويه ، فكلما قوي تعلقه بالله ضعف تعلقه بالمخلوقين وبالعكس " ⁽³⁾ .

⁽¹⁾ ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ، عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين ، تحقيق : عصام الدين الصبّاطي ، ط1 ، 1414هـ - 1993م ، دار الحديث ، القاهرة - مصر ، ص 15

⁽²⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب الاستعفاف عن المسألة ، ج 2 / ص 534 / رقم 1400 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب فضل التعفف والصبر ، ج 2 / ص 729 / رقم 1053 ، به ، مرجع سابق .

⁽³⁾ ، الحسيني ، عبدالرحمن بن ناصر ، بهجة قلوب الأبرار وقررة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار ، ط4 ، 1423هـ ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ، ص125.

فكان من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ، عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتَّقَى وَالعَفَافَ وَالعِغْنَى) (1) .

وقال ابن الجوزي : " إنما جعل الصبر خير العطاء ؛ لأنه حبس النفس عن فعل ما تحبه وإلزامها بفعل ما تكره في العاجل مما لو فعله أو تركه لتأذى به في الآجل " (2) .

وقال القاري : " وذلك لأن مقام الصبر أعلى المقامات ؛ لأنه جامع لمكارم الصفات والحالات ، ولذا قدم على الصلاة في قوله تعالى : ﴿ واستعينوا بالصبر والصلاة ﴾ [البقرة : 45] . ومعنى كونه أوسع أنه تتسع به المعارف ، والمشاهد ، والأعمال ، والمقاصد " (3) .

وقال عمر بن عبد العزيز : " الرضا قليل ، والصبر معول المؤمن " (4) .

وقال الحسن : " الصبر كنز من كنوز الخير ، لا يعطيه الله إلا لعبد كريم عليه " (5) .

وعن سليمان بن القاسم قال : " كل عمل يعرف ثوابه إلا الصبر . قال الله عز وجل : ﴿ إنما يوفى

الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ [الزمر : 10] قال : كالماء المنهمر " (6) .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " وجدنا خير عيشنا بالصبر " (7) . وسئل عنه الجند بن محمد فقال تجرع المرارة من غير تعبس . وقال ذو النون المصري : " هو التباعد عن المخالفات ، والسكون عند تجرع غصص البلية ، وإظهار الغنى مع حلول الفقر بساحات المعيشة " (8) .

وقيل : الصبر المقام على البلاء بحسن الصحبة كالمقام مع العافية " ومعنى هذا أن الله على العبد عبودية

في عافيته ، وفي بلائه فعليه أن يحسن صحبة العافية بالشكر وصحبة البلاء بالصبر. (9) .

(1) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة ، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما عمل ، ج 4 / ص 2077 / رقم 2721 ، مرجع سابق .

(2) التبريزي ، ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب العمري ، مشكاة المصابيح ، المباركفوري ، عبيد الله بن العلامة محمد عبدالسلام ، شرح مرعاة المفاتيح ، ط 3 ، 1404 هـ - 1984 م ، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء ، الجامعة السلفية ، بنارس ، الهند ، ج 6 / ص 263 .

(3) المباركفوري ، شرح مرعاة المفاتيح ، ج 6 / ص 263 ، مرجع سابق .

(4) الدارمي ، هناد بن السري بن مصعب ، الزهد ، تحقيق : عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي ، ط 1 ، 1406 هـ دون ميلادي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، ج 2 / ص 400 .

(5) ابن القيم ، عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين ، ص 95 ، مرجع سابق ،

(6) المصدر السابق ، ص 95 .

(7) المصدر السابق ، ص 95 .

(8) المصدر السابق ، ص 17 .

(9) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الرقائق ، باب الصب على محارم الله ، ج 5 / ص 2357 ، مرجع سابق .

وقال عمرو بن عثمان المكي: "الصبر هو الثبات مع الله، وتلقي بلائه بالرحب والدعة، ومعنى هذا انه يتلقى البلاء بصدر واسع لا يتعلق بالضيق والسخط والشكوى" (1).

وقال أبو محمد الجريري: "الصبر أن لا يفرق بين النعمة والمحنة مع سكون خاطر فيهما" (2).

المطلب الثالث : الشكر .

الواجب أن نشكر الله تعالى في كل ما أنعم علينا، فما بنا من نعمة فمنه تعالى، فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه، ويبكي حتى تخضل لحيته، ويقول لعائشة رضي الله عنها: (أفلا أكونُ عبداً شكوراً) (3). وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فمن الأولى أن نشكر الله تعالى في السراء والضراء، فبالشكر تدوم النعم، وبعدمه يكون السخط وحلول النقم.

أولاً: الشكر: هو ظهور أثر نعمة الله تعالى على لسان عبده ثناءً واعترافاً، وعلى قلبه شهوداً ومحبةً، وعلى جوارحه إنقياداً وطاعةً (4).

ثانياً: الشكر وعلاجه للغلاء. قال تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ [إبراهيم: 7].

في شكر النعم زيادة لها، وفي زيادتها يعم الخير ويكثر وبهذا تكون علاجاً ليس فقط للغلاء بل لكل ما أنت شاكر له، فقد يكون طاعة، أو صحة، أو جاه، أو كثرة مال، فما من عبد شكر إلا حصلت له الزيادة كما في الحديث الشريف، عن يحيى بن عطاء بن الفرشي، عن أبيه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَرْزُقُ اللَّهُ عَبْدًا الشُّكْرَ فَيَحْرَمَهُ الزِّيَادَةَ) لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم: 7] (5).

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أهل الشكر مع مزيد من الله؛ فالتمسوا الزيادة" وقد قال الله عز وجل: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ (6).

(1) ابن القيم، عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، ص 17، مرجع سابق.

(2) المصدر السابق، ص 17.

(3) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، أبواب التهجد، باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم حتى تتفطر قدماه، ج 1 / ص 380 / رقم 1078، مرجع سابق. وأخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، به، ج 4 / ص 2171 / رقم 2819، مرجع سابق.

(4) القيسي، مروان إبراهيم، معالم التوحيد، ط 1، 1410هـ - 1990م، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ص 92-93.

(5) أخرجه البيهقي، شعب الإيمان، ج 6 / ص 292، مرجع سابق.

(6) الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان، المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دون طبعة، 1419هـ - 1998م، جمعية التربية الإسلامية، البحرين - أم الحصم، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ج 6 / ص 316.

وعن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ فِيهِ) ⁽¹⁾.

قال ابن بطال ومعنى الحديث " التنبية على لزوم الشكر لله تعالى على جميع نعمه ، صغيرها وكبيرها ، فكما الحق عليه الصلاة والسلام الطاعم الشاكر بالصائم الصابر في الثواب ، دل على أنه تعالى كذلك يفعل في شكر سائر النعم ؛ لأنها كلها من عند الله تعالى لا صنع في شيء منها للمخلوقين ، فهو المبتدئ بها والملمهم للشكر عليها والمثيب على ذلك ، فينبغي للمؤمن لزوم الشكر لربه في جميع حركاته وسكونه وعند كل نفس وكل طرفة ، وليعلم العبد تحت ما هو من نعم مولاه ولا يفتقر لسانه عن شكرها ، فتستديم النعم والعافية ، لقوله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ ⁽²⁾.

وقال الفضل بن سهل : " من أحب الازدیاد من النعم فليشكر " ⁽³⁾. وقال الباهلي عن أبي فروة : مكتوب في التوراة : " أشكر من أنعم عليك ، وأنعم على من شكرك ، فإنه لا زوال للنعم إذا شكرت ، ولا إقامة لها إذا كفرت . والشكر زيادة في النعم ، وأمان من الغير " ⁽⁴⁾.

وعن محمد بن إدريس قال : يروى عن علي أنه قال لرجل من همدان : " إن النعمة موصلة بالشكر ، والشكر معلق بالمزيد ، وهما مقرونان في قرن ، فلن ينقطع المزيد من الله حتى ينقطع الشكر من العبد " ⁽⁵⁾.

وقال عمر بن عبد العزيز: " قيدو النعم بالشكر " ⁽⁶⁾ وقال الفضيل بن عياض كان يقال : " من عرف نعمة الله بقلبه ، وحمده بلسانه ، لم يستتم ذلك حتى يرى الزيادة ، لقول الله عز و جل لئن شكرتم لأزيدنكم وقال : سمعته يعني فضيل بن عياض يقول : كان يقال من شكر النعمة أن تحدث بها " ⁽⁷⁾.

وعن الحسن قال بلغني : " أن الله إذا أنعم على قوم سألهم الشكر فإذا شكروه كان قادراً على أن يزيدنهم ، فإذا كفروا كان قادراً على أن يقلب نعمته عليهم عذاباً " ⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأطعمة ، باب 54 ، ج 5 / ص 2079 ، والحديث ذكره البخاري معلقاً .

⁽²⁾ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري ، ج 9 / ص 508 . مرجع سابق .

⁽³⁾ الجاحظ ، عمرو بن بحر ، المحاسن والأضداد ، ط 2 ، 1415 هـ - 1994 م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، ص 24 .

⁽⁴⁾ المرجع السابق ، ص 24 .

⁽⁵⁾ ابن أبي الدنيا ،: عبدالله بن محمد أبو بكر القرشي ، الشكر ، تحقيق : بدر البدر ، ط 3 ، 1400 هـ - 1980 م ، المكتب

الإسلامي - الكويت : ص 11 .

⁽⁶⁾ المصدر السابق ، ص 13 .

⁽⁷⁾ المصدر السابق ، ص 23 .

⁽⁸⁾ المصدر السابق ، ص 24 .

فالسبيل إلى الشكر لعلاج الغلاء

1- النظر في الدنيا إلى من هو دونك . عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (انظُرُوا إِلَى مَنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ) (1).

قال المناوي : " فإن المرء إذا نظر إلى من فضل عليه في الدنيا طمحت له نفسه ، واستصغر ما عنده من نعم الله ، وحرص على الازدياد ليلحقه ، أو يقاربه ، وإذا نظر للدون شكر النعمة ، وتواضع ، وحمد " (2).

وقد أخذ هذا الحديث محمود الوراق فقال : " لا تنظرن إلى ذوي المؤثّل والرياش فتظل موصول النهار بحسرة قلق الفراش وانظر إلى من كان مثلك ، أو نظيرك في المعاش ، تقنع بعيش كيف كان وترض منه بانتعاش " (3).

2- النظر في سير الشاكرين . عن عَائِشَةَ قَالَتْ : (كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا صلى قام حتى تَفَطَّرَ رِجْلَاهُ قَالَتْ عَائِشَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَصْنَعُ هَذَا وَقَدْ عُفِرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا) (4).

عن مزاحم بن زفر عن مسعر قال : " لما قيل لهم اعملوا آل داود شكراً قال : لم تأت على القوم إلا وفيهم مصل " (5).

وقال بعض الحكماء : " صن شكرك عمّن لا يستحقه ، واستر ماء وجهك بالقناعة " (6).

وقال الفضل بن سهل : " من أحب الازدياد من النعم فليشكر ، ومن أحب المنزلة عند سلطانه فليكفه ، ومن أحب بقاء عزه فليسقط دالته ومكره " (7).

3- الإكثار من تلاوة القرآن الكريم . ففيه كثير من الآيات الدالة على شكر الله تعالى التي تُذكرنا به ،

قال تعالى ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمَنْتُمْ ﴾ [النساء : 147] . فقرن الشكر بالإيمان ورفع بوجودهما العذاب .

(1) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزهد والرفائق ، باب حدثنا قتيبة بن سعيد ، رقم 9 2963 . مرجع سابق .

(2) المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ضبطه وصححه : أحمد عبد السلام ، ط 1 ، 1415هـ - 1994م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 3 / ص 77 .

(3) المصدر السابق ، ج 3 / ص 78

(4) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب صفة المنافقين وأحكامهم ، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة ، ج 4 / ص 217 ، رقم 2820 ، مرجع سابق . وأخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، أبواب التهجد ، باب قيام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى ترم قدماه ، ج 1 / ص 380 / رقم 1078 . مثله ، مرجع سابق .

(5) ابن أبي الدنيا ، الشكر ، ص 28 . .

(6) المصدر السابق ، ص 68 .

(7) البيهقي ، إبراهيم بن محمد ، المحاسن والمساوي ، تحقيق : عدنان علي عبدالله طاهر ، ط 1 ، 1420هـ - 1999م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ص 94 .

وقد أمر الله تعالى بالشكر وقرنه بالذكر في قوله تعالى: ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ [البقرة: 152]. وقد عظم الذكر بقوله أيضاً: ﴿ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ فصار الشكر أكبر لاقترانته به، ورضا الله تعالى بالشكر مجازاة من عباده لفرط كرمه لأن قوله تعالى: ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي ﴾ [البقرة: 152]. خروج من لفظ المجازاة لتحقيق الأمر وتعظيم الشكر⁽¹⁾.

4- تذكر أحوال الضعف . فلا ينسى الإنسان ما كان به من ضعف وقلة وحاجة قبل نعم الله تعالى عليه ، فلا ينسيه الغنى ، أو الصحة ، أو القوة ، ما كان به ، كيف لا وقد صيره الله تعالى من حال إلى حال ، ففي الحديث : عن صُهَيْبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ) وقال أيوب : " إن من نعم الله على العبد أن يكون مأموناً على ما جاء به⁽²⁾ .

ثالثاً : الأسباب الصارفة أو المعوقة عن الشكر . قال الغزالي : " أعلم أنه لم يقصر الخلق عن الشكر إلا الجهل والغفلة ، فإنهم مُنعوا بالجهل والغفلة عن معرفة النعم ، ولا يتصورُ شكرُ النعمة إلا بعد معرفتها ، ثم إنهم إن عرفوا نعمةً ظنوا أن الشكرَ ، أن يقول بلسانه : الحمد لله ، الشكر لله . ولم يعرفوا أن معنى الشكر أن يستعمل النعمة في إتمام الحكمة التي أُريدت بها ، وفي طاعة الله عز وجل ، فلا يمنعُ من الشكر بعد حصول هاتين المعرفتين إلا غلبة الشهوة واستيلاء الشيطان " ⁽⁴⁾.

ومن الغفلة والجهل أن الناس لا يشكرون الله إلا على أشياء ملموسة كامال مثلاً ، من حيث الكثرة والقلة ، وينسون جميع نعم الله تعالى عليهم ، كما شكوا بعضهم فقره إلى بعض أرباب البصائر ، وأظهر شدة اغتمامه به فقال له : " أيسرُك أنك أعمى ولكَ عشرة آلاف درهم ؟ فقال لا : فقال : أيسرُك أن تكون أقطع اليدين والرجلين ولكَ عشرون ألفاً ؟ فقال : لا ، فقال : أيسرُك أنك مجنونٌ ولكَ عشرة آلاف درهم ؟ فقال لا ، فقال : أما تستحي أن تشكو مولاك وله عندك عروضٌ بخمسين ألفاً ! " ⁽⁵⁾.

ودخل ابن السماك على بعض الخلفاء وببده كوزُ ماءٍ يشربُهُ ، فقال له : عِظني! فقال : لو لم تعطى هذه الشربة إلا ببذل جميع أموالك وإلا بقيت عطشاناً ، فهل كنت تعطيه ؟ قال : نعم ، فقال : لو لم تعطَ إلا

⁽¹⁾ الحارثي ، محمد بن علي بن عطية المشهور بأبي طالب المكي ، قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المرید إلى مقام التوحيد ، تحقيق ، عاصم إبراهيم ، ط 2 ، 1426هـ - 2005م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 2 / ص 340 - 341 .

⁽²⁾ أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزهد والرقائق ، باب المؤمن أمره كله خير ، ج 4 / ص 2295 / رقم 2999 ، مرجع سابق .

⁽³⁾ ابن أبي الدنيا ، الشكر ، ص 30 .

⁽⁴⁾ الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج 4 / ص 173 ، مرجع سابق .

⁽⁵⁾ المصدر السابق ، ج 4 / ص 174 . بتصريف

بملكك كله فهل كنت تتركه ، قال : نعم ، قال : فلا تفرح بملك لا يساوي شربة ماء " (1) . ومن هنا يكون سبب عدم الشكر هو الجهل والغفلة بحقيقة نعم الله تعالى علينا.

المطلب الرابع : الدعاء .

ورد في القرآن الكريم أن كل ما سُئِلَ عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، جاء بقوله قل ، كقوله تعالى :

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة : 217] . وكقوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة : 219] . ومن خلال اطلاعي فقد أحصيت بأنه ورد في القرآن الكريم قوله تعالى ، يسألونك خمس عشرة مرة ، سبع منها في سورة البقرة ، ومرتان في سورة الأعراف ، ومرة في المائدة ، والأنفال ، والإسراء ، والكهف ، وطه ، والنازعات . إلا في الدعاء فقال تعالى :

﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة : 186] . وفيه دليل على أن الله قريب من عباده عند دعائه إياه بنص الآية .

أولاً : الدعاء : هو طلب العبد من ربه ما يحتاجه من أمور دينه ودنياه ، مع أظهار الافتقار إلى الله تعالى ، والتبرؤ من الحول والقوة ، وهو سمة العبودية ، واستشعار الذلة البشرية ، والثناء على الله عز وجل ، وإضافة الجود والكرم إليه (2) .

ثانياً : الدعاء وعلاجه للغلاء .

الدعاء من أنفع الأدوية ، وهو عدو البلاء ، يدافعه ويعالجه ، ويمنع من نزوله ، ويرفعه ، أو يخففه إذا نزل ، وهو سلاح المؤمن ، وعماد الدين ، ونور السموات والأرض ، وعلى هذا يجب على المسلم أن يجتنب كل ما يكون سبباً في عدم قبوله .

ففي الحديث : عن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبِرُّ وَلَا يَرُدُّ الْقَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَحْرَمُ الرِّزْقَ بِالدُّنْبِ يُصِيبُهُ) (3) .

ومعنى قوله : (لا يرد القدر إلا الدعاء) قال المباركفوري : " القضاء هو الأمر المقدر ، وتأويل الحديث أنه إن أراد بالقضاء ما يخافه العبد من نزول المكروه به ، ويتوقاه ، فإذا وفق للدعاء دفعه الله عنه ،

(1) المصدر السابق ، ج4/ ص174.

(2) القيسي ، معالم التوحيد ، ص 96 ، مرجع سابق .

(3) سبق تخريجه ، ص 17 .

فتسميته قضاء مجاز على حسب ما يعتقده المتوقفي عنه⁽¹⁾. والقضاء وإن كان واقعاً إلا إنه قد يدفع بالدعاء .

وقال : " وقد أمر بالتداوي ، والدعاء مع أن المقدور كائن لخفائه على الناس ، وجوداً وعدمًا ، ولما بلغ عمر الشام وقيل له : إن بها طاعوناً رجح ، فقال : أبو عبيدة أنفر من القضاء يا أمير المؤمنين ، فقال : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قضاء الله إلى قضاء الله " ⁽²⁾. وهو من باب الأخذ بالأسباب ، والدعاء من الأسباب الدافعة للبلاء ،

ويحتمل إنه أراد برد القضاء إن كان المراد حقيقته تهوينه ، وتيسير الأمر حتى كأنه لم ينزل ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ) . وقيل الدعاء كالترس ، والبلاء كالسهم ، والقضاء أمر مبهم مقدر في الأزل⁽³⁾ .

قال أبو عيسى : حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا يزيد بن هارون عن عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي الملقب عن موسى بن عتبة عن نافع عن بن عمير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ فَعَلَيْكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِالدُّعَاءِ)⁽⁴⁾.

قال الغزالي : " فإن قيل فما فائدة الدعاء مع أن القضاء لا مرد له ، قال : " فاعلم أن من جملة القضاء رد البلاء بالدعاء ، فالدعاء سبب لرد البلاء ، ووجود الرحمة ، كما أن الترس سبب لدفع السلاح ، والماء سبب لخروج النبات من الأرض ، فكما أن الترس يدفع السهم فيتدافعان فكذلك الدعاء والبلاء ، وليس من شرط الإعتراف بالقضاء أن لا يحمل السلاح ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وِلْيَاخِذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾ [النساء : 102] . فقدّر الله تعالى الأمر وقدر سببه⁽⁵⁾ .

والدعاء أنفع العلاج لرفع الغلاء ، والوباء ، وله مع البلاء ثلاثة أحوال :

أولاً : - أن يكون أقوى من البلاء فيدفعه .

ثانياً : - أن يكون أضعف من البلاء ، فيقوى عليه البلاء ، فيصاب العبد ، ولكن قد يخففه وإن كان ضعيفاً .

ثالثاً : - أن يتقاوما ويمنع كل واحد صاحبه⁽⁶⁾ .

(1) المباركفوري ، تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي ، ج6 / ص 289 ، مرجع سابق .

(2) المصدر السابق ، ج6 / ص 289 .

(3) المباركفوري ، تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي ، ج6 / ص 289 ، مرجع سابق .

(4) أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب الدعوات ، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ، ج5 / ص 552 / رقم 3542 ،

مرجع سابق ، وحسنه الألباني ، صحيح سنن الترمذي ، ج3 / ص 459 ، مرجع سابق .

(5) النووي ، محي الدين يحيى بن شرف ، الأذكار المنتخبة في كلام سيد الأبرار ، دون طبعة ، 1404هـ - 1984م ، دار

الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ص 318 .

(6) ابن قيم الجوزية ، الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ، ص 18 ، مرجع سابق .

وبيان ذلك بما يلي :

أما الأول : فيكون إذا كان الدعاء مستوفياً لشروطه الواجب توافرها ، كالإلحاح في الدعاء ، والرزق الحلال ، والعزم في المسألة ، وغيرها مما يجب توافرها قبل الدعاء .

أما الثاني : فيكون العبد لا يعرف الدعاء إلا إذا أصابه مكروه ، وقد جاء في الحديث قال أبو عيسى : حدثنا محمد بن مَرْزُوقٍ حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بن وَاقِدٍ حدثنا سَعِيدُ بن عَطِيَّةَ اللَّيْثِيُّ عن شَهْرِ بن حَوْشَبٍ عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال : قال صلى الله عليه وسلم : (من سره أن يستجيبَ الله له عندَ الشَّدَائِدِ وَالْكَرْبِ فَلْيُكْثِرِ الدُّعَاءَ فِي الرَّخَاءِ) (1).

وقال الحسن : " ادع الله في الرخاء يستجب لك في البلاء ، ألا ترى أنه حبس يونس مَحْبَسًا لم يحبس به أَحَدًا من العالمين ، ثم قال عز وجل : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الصافات : 143 - 144] (2).

أما الثالث : فيدل عليه ما روي عن ثَوْبَانَ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبِرُّ وَلَا يَزِيدُ الْقَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ) (3).

المطلب الخامس : القناعة والرضا .

أولاً : القناعة : في اللغة الرضا بالقسمة . وفي اصطلاح أهل الحقيقة : هي السكون عند عدم المألوفات (4) .
فبالقناعة تصفو القلوب ، وراحة الأبدان ، وتزكو النفوس ، والرضا بما أوتي من نعم الله تعالى عليه خير سبيل لذلك . ففي الحديث قال ابن ماجه : حدثنا عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ ثنا أبو مُعَاوِيَةَ عن أَبِي رَجَاءٍ عن بُرْدِ بن سِتَّانٍ عن مَكْحُولٍ عن وَائِلَةَ بنِ الْأَسْقَعِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أَبَا هُرَيْرَةَ : (كُنْ وَرِعًا تَكُنْ أَعْبَدَ النَّاسِ وَكُنْ قَنَعًا تَكُنْ أَشْكَرَ النَّاسِ وَأَحَبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ تَكُنْ مُؤْمِنًا وَأَحْسَنُ جَوَارٍ مَنْ جَاوَرَكَ تَكُنْ مُسْلِمًا وَأَقَلَّ الضَّحِكِ فَإِنْ كَثُرَ الضَّحِكُ تُمِيتُ الْقَلْبَ) (5).

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو بنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَرَزَقَ كَفَافًا وَقَنَعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ) (6).

(1) أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب الدعوات ، باب ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة . ج 5 ص 462 مرجع سابق . وحسنه الألباني : صحيح سنن الترمذي ، ج 3 / ص 389 . مرجع سابق .

(2) الدينوري ، المجالسة وجواهر العلم ، ج 4 / ص 526 ، مرجع سابق .

(3) سبق تخريجه ، ص 17 .

(4) الجرجاني ، التعريفات ، ص 229 ، مرجع سابق .

(5) أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الزهد ، باب الورع والتقوى ، ج 2 / ص 1410 / رقم 4217 ، مرجع سابق . وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ، ج 3 / ص 374 ، مرجع سابق .

(6) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب في الكفاف والقناعة ، ج 3 / ص 102 / رقم 2473 ، مرجع سابق .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوَّةً) ⁽¹⁾ .
 وقال سعد بن أبي وقاص لابنه : " يا بُنَيَّ إذا طلبت الغنى فاطلبه بالقناعة ، فإنها مال لا ينفد وإياك
 والطمع فإنه فقرٌ حاضر ، وعليك باليأس فإنك لم تياس من شيء قط إلا أغناك الله عنه" ⁽²⁾ .
 وقال الحكماء : " رَبِّ محسود على رخاء هو شقاؤه ، ومرحوم من سقم هو شقاؤه ، ومغبوط بنعمة هي
 بلاؤه " ⁽³⁾ .

وقال سليمان الداراني : " القناعة من الرضا بمنزلة الورع من الزهد ، هذا أول الرضا ، وهذا أول الزهد " ⁽⁴⁾ .

وقال محمد بن علي الترمذي : " القناعةُ : رضا النفس بما قُسم لها من الرزق " ⁽⁵⁾ .
 وقال علي بن موسى : " القناعة تجمع إلى صيانة النفس ، وعز القدرة طرح مؤونة الاستكثار والتعبد
 لأهل الدنيا ، ولا ملك طريق القناعة إلا رجلا ، إما متقللاً يريد أجر الآخرة ، أو كريمٌ يتنزه عن آثام الدنيا
 " ⁽⁶⁾ . وقال جعفر بن محمد : " ثمرة القناعة الراحة " ⁽⁷⁾ .

ثانياً : القناعة وعلاجها للغلاء .

فعلى ضوء ما تقدم فإن القناعة لا تمنع التاجر من تنمية تجارته ، ولا تمنع المسلم لأن يضرب بالأرض طلباً
 لرزقه ، فالغلاء لا يدعو المسلم أن يغش في تجارته للحصول على مال أكثر ، ولا يكون الغلاء سبباً لتسخط
 الموظف من قلة مرتبه عندما لا يفي بمتطلبات حياته ، فبالقناعة تكون الحياة الكريمة والطيبة ، قال علي
 وابن العباس والحسن رضي الله عنهم عند تفسير قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ
 مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: 97] . قالوا : " الحياة
 الطيبة القناعة " وفي هذا المعنى قال ابن الجوزي : " من قنع طاب عيشه ، ومن طمع طال طيشه " ⁽⁸⁾ .

⁽¹⁾ أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب في الكفاف والقناعة ، ج 3 / ص 102 / رقم 2474 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ الأندلسي ، أحمد بن محمد بن عبد ربه ، العقد الفريد ، ط3 ، 1420هـ - 1999م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت -
 لبنان ، ج 3 / ص 164 .

⁽³⁾ المصدر السابق ، ج 3 / ص 171 .

⁽⁴⁾ القشيري ، الرسالة القشيرية ، ص 197 ؟؟ ، مرجع سابق .

⁽⁵⁾ المصدر السابق ، ص 197 .

⁽⁶⁾ النويري ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج 3 / ص 232 ، مرجع سابق .

⁽⁷⁾ المصدر السابق ، ج 3 / ص 232 .

⁽⁸⁾ الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط9 ، 1413هـ ، دون
 ميلادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ج 21 / ص 372 .

وفي الحديث الذي روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَرَزَقَ كَفَافًا وَفَتَّعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ)⁽¹⁾. أرشد إلى الرضا والقناعة بالرزق المقسوم من غير تسخط أو جزع أو إعتراض على حكم الله تعالى بما قسم ، ألم يحصل له ما يكفيه ويكف وجهه عن سؤال الخلق ، ثم تم ذلك بأن قنعه بما آتاه ! وإذا فاتته هذا وبقي ناظرًا إلى الغلاء وما يؤول إليه ، ويتطلع إلى المزيد ، فإن عاقبته الشقاوة الأبدية ، وسيبقى فقير القلب والنفس⁽²⁾.

السييل إلى القناعة لعلاج الغلاء بما يلي :

أولاً : النظر في سيرته صلى الله عليه وسلم .

1- قناعته في أكله وشربه صلى الله عليه وسلم . عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لِعُرْوَةَ بن أُخْتَيْبٍ إن كنا لَنَنْظُرُ إلى الْهِلَالِ ثُمَّ الْهِلَالِ ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ وما أُوقِدَتْ فِي أَيْبَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَارٌ فَقُلْتُ يَا خَالَتُهُ مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ قَالَتْ الْأَسْوَدَانِ التَّمْرُ وَالْمَاءُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِرَانٌ مِنْ لَأَنْصَارٍ كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَلْبَانِهِمْ فَيَسْقِينَا)⁽³⁾ . وعن عائشة قالت : (ما شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خُبْزٍ بُرٍّ فَوْقَ ثَلَاثِ)⁽⁴⁾.

وعنها قالت : (لقد مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وما شَبِعَ مِنْ خُبْزٍ وَرَيْتٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ)⁽⁵⁾.

وعن قتادة قال : كنا نأتي أنس بن مالك وخبازه قائم وقال : (كلوا فما أعلم النبي صلى الله عليه وسلم رأى رغيفا مرققا حتى لحق بالله ولا رأى شاة سميطاً⁽⁶⁾ بعينه قط)⁽⁷⁾.

(1) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب في الكفاف والقناعة ، ج 3 / ص 102 / رقم 2473 ، مرجع سابق .
(2) أنظر ، الحسيني ، عبدالرحمن بن ناصر ، بهجة قلوب الأبرار وقرعة عيون الأخبار في شرح جوامع الأخبار ، ط 4 ، 1423 هـ ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ، ص 235 وانظر الحقييل ، إبراهيم بن محمد ، القناعة ، ط 1 ، 1422 هـ ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ، ص 4 .
(3) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الهبة وفضلها ، باب فضلها والحث عليها ، ج 2 / ص 907 / رقم 2428 ، مرجع سابق ، وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزهد والرقائق ، باب حدثنا قتيبة بن سعد ، ج 4 / ص 2283 / رقم 2972 ، مرجع سابق .

(4) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزهد والرقائق ، باب حدثنا قتيبة بن سعد ، ج 4 / ص 2282 / رقم 2970 ، مرجع سابق .

(5) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزهد والرقائق ، باب حدثنا قتيبة بن سعد ، ج 4 / ص 2283 / رقم 2974 ، مرجع سابق .

(6) سميطاً : هو نزع صوف الشاة المدبوحة بالماء الحار لتشوى ، العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، ج 23 / ص 62 ، مرجع سابق .

(7) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الرقائق ، باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا ، ج 5 / ص 2371 / رقم 6091 ، مرجع سابق .

2- قناعته في فراشه صلى الله عليه وسلم. عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان فراش رسول الله صلى الله عليه و سلم من آدم وحشوه من ليف⁽¹⁾)⁽²⁾.

قال ابن حجر: "بيان ما كان عليه الصحابة في غالب أحوالهم في عهده صلى الله عليه و سلم من الضيق ، إذ لو كان عنده أشرف منها لأكرم بها نبيه صلى الله عليه و سلم"⁽³⁾.
ثانياً : النظر في سيرة السلف الصالح رضي الله عنهم : وهم خير من يقتدى بهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد عاش بعضهم في بداية الأمر في عهد النبوة على الفقر والقلة ، لكن لم يدفعهم إلى التطلع إلى الغير أو جمع المال بأي السبل كانت ، بل أنفقوا الأموال الطائلة في سبيل الله تعالى ، وسيرتهم تشهد للناظر بذلك ، وهذه نماذج من عيشهم وقناعتهم :

1- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " رأيت سبعين من أصحاب الصفة ما منهم رجل إلا عليه رداء إما إزار وإما كساء قد ربطوا في أعناقهم فمنها ما يبلغ نصف الساقين ومنها ما يبلغ الكعبين فيجمعه بيده كراهية أن ترى عورته "⁽⁴⁾.

2- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: " من حدثكم أنا كنا نشبع من التمر فقد كذبكم ، فلما افتتح صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قريظة أصبنا شيئاً من التمر والودك "⁽⁵⁾ "⁽⁶⁾.

فالسبب التي تحول دون القناعة كثيرة وكان من أشهرها منازعة الشهوات التي تجعل المرء يشعر بهذا الغلاء الفاحش ، والتي لا تنال إلا بزيادة المال ، وكثرة المادة ، فإذا نازعته الشهوة طلب من المال ما يوصله إليها ، وليس للشهوات حد متناهٍ ، فيصير ذلك ذريعة إلى أن ما يطلبه من الزيادة غير متناه ، ومن لم يتناه طلبه ، استدام كده وتعبه، فلم يف التذاذ بنيل شهواته بما يعاينه من استدامة كده وأتعبه ، مع ما قد لزمه من ذم الانقياد لمغالبة الشهوات ، والتعرض لاكتساب التبعات، حتى يصير كالبهيمة التي قد انصرف طلبها إلى ما تدعو إليه شهواتها فلا تنزجر عنه بعقل ، ولا تنكف عنه بقناعة⁽⁷⁾.

(1) آدم : الجلد المدبوغ ، واليف ، ما يخرج من سعف النخيل يحشى به الوسائد ، ويتخذ منه الحبال ، المناوي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ج 5 / ص 230 ، مرجع سابق .

(2) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الرقائق ، باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه و سلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا ، ج 5 / ص 2371 / رقم 6091 ، مرجع سابق .

(3) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج 4 / ص 225 ، مرجع سابق .

(4) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، أبواب المساجد ، باب النوم في المسجد ، ج 1 / ص 170 ، مرجع سابق .

(5) الودك : دسم اللحم ، ابن منظور ، لسان العرب ، ج 10 / ص 509 ، مرجع سابق .

(6) أخرجه ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، ج 2 / ص 460 ، قال شعيب الأرنؤوط : إسناده قوي ، مرجع سابق .

(7) الحقييل ، القناعة ، ص 19 ، مرجع سابق .

المطلب السادس : التوكل .

قال تعالى : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنْصَبِرَنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [إبراهيم : 11-12] وقال تعالى : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة : 23] .

اولاً : التوكل : هو نظام الإيمان وقرين التوحيد ، وهو السبب المؤدي إلى نفي الفقر ، ووجود الراحة ، وما توكل أحد على الله جل وعلا من صحة قلبه ، حتى كان الله تعالى بما تضمن من الكفالة أوثق عنده بما حوته يده إلا لم يكله الله إلى عباده ، وآتاه رزقه من حيث لم يحتسب⁽¹⁾ . وقال إبراهيم الخواص : " التوكل هو الإكتفاء بعلم الله فيك من تعلق القلب بسواه"⁽²⁾ .

وقال بعضهم : التوكل أن تكون مثل الطفل لا يعرف شيئاً يأوي إليه ، ولا يرى إلا أمه ، كذلك المتوكل يجب ألا يرى لنفسه مأوى إلا الله⁽³⁾ .

ثانياً : التوكل وعلاجه للغلاء .

فمن الناس من شدة حاجته ، وقلة موارده قد يضطرب ، ويغلق ، ويتخوف ، وينسى أو يتناسى أن له رباً أسمه الكريم ، والرّزاق ، والغني ، ومالك الملك ، ومدبر السموات والأرض ، فهل لمن أحسن التوكل عليه أن لا يدبر أمره؟! ويبدل حاله من الضيق والحاجة إلى السعة والرخاء ؟ ولهذا لا بد من بيان كيف يكون التوكل علاجاً لظاهرة الغلاء :

اولاً : التوكل نجاه من الكرب . فهذا إبراهيم عليه الصلاة والسلام نجّاه الله تعالى من كيد أعدائه عندما رأى منه صدق توكله عليه ، فلما قال : ﴿ حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ [الأنبياء : 68] جاء أمره سبحانه للنار بأن تكون النار برداً وسلاماً على إبراهيم⁽⁴⁾ .

ثانياً : التوكل سبباً في ترك التشكي ، وسبباً للرضا والمحبة. قال تعالى : ﴿ إن الله يحب المتوكلين ﴾ [آل عمران : 159]. وروى بن أبي الدنيا عن بعض الحكماء ، قال : " التوكل على ثلاث درجات : أولاها ترك الشكاية ، والثانية الرضا ، والثالثة المحبة ، فترك الشكاية درجة الصبر ، والرضا سكنون القلب بما قسم الله

(1) ابن حبان ، محمد بن حبان ، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، بلا طبعة ، 1397هـ - 1977م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ص 153 .

(2) السلمي ، محمد بن الحسين بن موسى الأزدي ، حقائق التفسير ، تحقيق : سيد عمران ، ط 1 ، 1421هـ - 2001م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 1 / ص 366 .

(3) المصدر السابق ج 2 / ص 63 .

(4) أنظر: السيوطي ، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين ، الدر المنتور ، بلا طبعة ، 1993م ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ج 5 / ص 639 .

له ، وهي أرفع من الأولى ، والمحبة أن يكون حبه لما يصنع الله به ، فالأولى للزاهدين ، والثانية للصادقين ، والثالثة للمرسلين " (1) .

ثالثاً : التوكل سبباً لجلب الرزق . ففي الحديث : قال أبو عيسى : حدثنا علي بن سعيد الكندي حدثنا بن المبارك عن حيوة بن شريح عن بكر بن عمرو عن عبدالله بن هبيرة عن أبي تميم الجشاني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لو أنكم كنتم تؤكلون على الله حقاً تؤكله لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً) (2) .

وفي الحديث بيان بأن تعلموا يقيناً أن لا فاعل إلا الله ، وأن لا معطي ولا مانع إلا هو ، ثم تسعون في الطلب بوجه جميل وتوكل ، لرزقكم كما يرزق الطير ، التي تذهب أول النهار ضامرة البطون أي جياع ، ثم تعود في آخر النهار بطاناً أي شباعاً . (3) .

قال المناوي : " أي تغدو بكرة وهي جياع ، وتروح عشاء وهي ممتلئة الأجواف ، فالكسب ليس برازق بل الرازق هو الله تعالى ، فأشار بذلك إلى أن التوكل ليس التبطل والتعطل بل لا بد فيه من التوصل بنوع من السبب لأن الطير ترزق بالسعي والطلب " (4) .

ولهذا قال الإمام أحمد : " ليس في الحديث ما يدل على ترك الكسب ، بل فيه ما يدل على طلب الرزق ، وإنما أراد لو توكلوا على الله في ذهابهم ، ومجيئهم ، وتصرفهم ، وعلموا أن الخير بيده لم ينصرفوا إلا غائمين سالمين كالطير ، لكن اعتمدوا على قوتهم وكسبهم ، وذلك لا ينافي التوكل " (5) .

وحسن التوكل لا نجلس عن طلب الكسب ونقول الله الرازق ، فهذا منافي لما جاءت به الشرع ، عن معاوية بن قرة ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى على قوم فقال : " ما أنتم ؟ فقالوا : نحن المتوكلون ، فقال : بل أنتم المتكلمون ، ألا أخبركم بالمتوكلين ؟ رجل ألقى حبة في بطن الأرض ، ثم توكل على ربه " (6) . فكما أن التوكل سبباً للنجاة من الكرب ، وترك التشكي إلى الخلق ، والرضا بما قسم الله تعالى ، والمحبة لما يصنع به تعالى ، فهو علاجاً لظاهرة الغلاء إذا أحسنا الظن به سبحانه وتعالى ، قيل مرة لأبي حازم : " إن

(1) ابن أبي الدنيا ، عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس ، التوكل على الله ، تحقيق سعيد اللحام ، ط 1 ، 1992 ، دون هجري ، دار الفكر اللبناني ، بيروت - لبنان ، ص 48 ..

(2) أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب الزهد ، باب في التوكل على الله ، ج 4 / ص 573 / رقم 4432 ، مرجع سابق . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وأخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الزهد ، باب التوكل واليقين ، ج 2 / ص 1494 / رقم 4164 ، به ، مرجع سابق .

(3) المباركفوري ، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ، ج 7 / ص 7 - 8 ، مرجع سابق .

(4) المصدر السابق ، ج 7 / ص 7 - 8 .

(5) المصدر السابق ، ج 7 / ص 8 .

(6) أخرجه البيهقي ، شعب الإيمان ، ج 2 / ص 429 ، مرجع سابق ، إسناده صحيح .

البر قد غلا ، فقال : والله لو بلغ حبه بمثقال ما باليت ، علينا أن نعبده كما أمرنا ، وعليه أن يرزقنا كما وعدنا " (1).

وقال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : " من اليقين أن لا ترضي الناس بسخط الله ، ولا تحمدن أحداً على رزق الله ، ولا تلومن أحداً على ما لم يؤتك الله ، فإن رزق الله لا يسوقه حرص حريص ، ولا يرده كراهة كاره ، وإن الله بقسطه وعدله جعل الروح والفرح في اليقين والرضا ، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط " (2).

المبحث الثاني : العلاج الاقتصادي لظاهرة الغلاء .

المطلب الأول : إصلاح الرزق .

الرزق أمر مقدر لكل مخلوق ، وقد تكفل الله تعالى به ، فقال عز وجل : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ (22) فَوَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذاريات : 22 - 23] . وفي الحديث عن عبدالله بن مسعود قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق قال : (إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ وَيُقَالُ لَهُ اكْتُبْ عَمَلَهُ وَرِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ) (3) . ولا يعني هذا أن نجلس عن السعي لتحصيل الرزق ، بل طلب الله تعالى منا السعي ، وجعله واجباً لكفاية حاجتنا من مأكّل ومشرب وملبس ، وجعل المتقاعسين عن طلبه من المتواكلين ، وليس من المتوكلين ، قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ [الملك : 15] وقبل الحديث عن إصلاح الرزق ، لا بد من بيان الفرق بين الكسب والرزق ، وهل الكسب هو الرزق ذاته ؟ أم يفترق كل منهما عن الآخر؟ وبيان ذلك بما يلي :

(1) الكردي ، عمار ، الإنسان والرزق ، ط1 ، 1416هـ - 1995م ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ص 114 .

(2) السري ، الزهد ، ج 1 / ص 304 ، مرجع سابق ، إسناده صحيح .

(3) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة ، ج 3 / ص 1174 / رقم 3036 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب القدر ، باب كيفية الخلق الآدمي وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته ، ج 4 / ص 2036 / رقم 2643 ، مرجع سابق .

الكسب : هو الطريق التي يتحصل بها على الرزق ، قد يكون عملاً ، أو تجارة ، أو صناعة ، أو أي شيء آخر يكون سبباً له ، وأصل الكسب الطلّب والسّعي في طلب الرزق والمعيشة⁽¹⁾.
وفي الحديث قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَمَّتِهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنَّ مِنْ أَطْيَبِ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَوَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ)⁽²⁾.

وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الجمعة : 10] .

أما الرزق : فهو ما ينتفع به الإنسان سواء أكان حلالاً أم حراماً ، طيباً أم خبيثاً ، فكل ما تنتفع به هو رزق لك ، وكل ما لا تنتفع به وإن كنت تملكه ليس رزقاً لك ، بل هو لغيرك⁽³⁾.
وقيل : هو ما يسوقه الله إلى الحيوان للتغذي ، أي ما به قوام الجسم ونماؤه⁽⁴⁾.

أسباب الرزق . هناك أسباب تكون سبباً لجلب الرزق وتحصيله ، دعا إليها الشرع وحث عليها لا بد من الأخذ بها ، وكذلك للرزق أسباب مانعة من تحصيله ذمها الشرع وندد بها يجب البعد عنها وتركها ، ومن ذلك سيكون البحث عن الأسباب التي تجلب الرزق ، والأسباب المانعة منه.

أولاً : أسباب تجلب الرزق .

أولاً : الكسب الحلال . مما يصلح الرزق الكسب الحلال ، وذلك باكتسابه بالطرق المشروعة ، كالتجارة ، والصناعة ، والعمل ، لحصول المنفعة الدنيوية ، والأجر عليه ، ففي الحديث الذي رواه كعب بن عجرة ، قال أبو عيسى : حدثنا عبد الله بن أبي زياد القَطَوَانِيُّ الكُوفِيُّ حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بن مُوسَى حدثنا غَالِبُ أَبُو بَشِيرٍ عن أَيُّوبَ بنِ عَائِذِ الطَّائِيِّ عن قَيْسِ بنِ مُسْلِمٍ عن طَارِقِ بنِ شَهَابٍ عن كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ قال : قال لي

(1) الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الهداية ، بلا مكان نشر ، ج 4 / ص 147.

(2) أخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، أبواب الإجارة ، باب في الرجل يأكل من مال ولده ، ص 392 / رقم 3528 ، مرجع سابق ، وصححه الألباني ، صحيح سنن أبي داود ، ج 2 / ص 380 ، مرجع سابق . وأخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب الأحكام ، باب أن الوالد يأخذ من مال ولده ، ج 3 / ص 639 / رقم 1358 ، مثله ، مرجع سابق . وأخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب التجارات ، باب الحث على المكاسب ، ج 2 / ص 723 / رقم 2137 . به ، مرجع سابق . وأخرجه النسائي ، سنن النسائي الكبرى ، كتاب البيوع ، باب الحث على الكسب ، ج 4 / ص 6042 / رقم 6045 . مرجع سابق .

(3) الكردي ، الإنسان والرزق ، ص 15 ، مرجع سابق .

(4) المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، التوقيف على مهمات التعاريف ، تحقيق : محمد رضوان الداية ، ط 1 ، 1410 هـ - بلا ميلادي ، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر ، بيروت - دمشق ، ص 362 .

رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يا كَعْبَ بنِ عَجْرَةَ إنه لَا يَرْبُو لَحْمٌ بَنَتٍ من سُحْتٍ إلا كانت النَّارُ أَوْلَى بِهِ)⁽¹⁾.

وفي هذا حث على الاجتهاد في القوت ، وتحصيله من جهة الحلال مما تسكن إليه نفسه ، بحيث لا يعلم أن للغير حقاً فيه ⁽²⁾.

وقال المروزي : " قلت لأبي عبدالله إن رجلاً قال لا أكتسب حتى تصح لي النية ، وله عيال قال : إذا كان يجب عليه أن ينفعهم فمن النية صيانتهم " ⁽³⁾.

ثانياً : صلة الرحم . عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال : سمعت رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقول : (من سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ)⁽⁴⁾.

قال ابن بطال : " ومعنى البسط في رزقه هو البركة ؛ لأن صلته أقاربه صدقة ، والصدقة تُربى المال وتزيد فيه ، فينمو بها ويزكو ، ومعنى قوله (وينسأ في أثره) أي يبقى ذكره الطيب وثناؤه الجميل مذكوراً على الألسنة ، فكأنه لم يمِت ، والعرب تقول الثناء يضارع الخلود ، قال المتنبي :

إن الثناء هو الخلود كما يسمى الذم موتاً .

قال سابق البريري : قد مات قوم وهم في الناس أحياء يعنى بسوء أفعالهم ، وقبح ذكركم والقول الثاني : إنه يجوز أن يكتب في بطن أمه أنه إن وصل رحمه فإن رزقه وأجله كذا ، وإن لم يصل رحمه فكذا ، بدلالة قوله تعالى في قصة نوح : ﴿ أَنْ اعبدوا الله واتقوه وأطيعون يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى ﴾ [نوح : 3 - 4] يريد أجلاً قد قضى به لكم إن أطعتم يؤخركم إليه لأن أجل الله إذا جاء في حال معصيتكم لا يؤخر عنكم ⁽⁵⁾.

وفي الحديث قال أبو عيسى : حدثنا احمد بن مُحَمَّدٍ أخبرنا عبدالله بن المُبَارَكِ عن عبد المَلِكِ بن عيسى التَّفَفِيّ عن يَزِيدَ مولى المُنَبِّعِثِ عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (تَعَلَّمُوا من

⁽¹⁾ أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، أبواب السفر ، باب ما ذكر في فضل الصلاة ، ج 2 / ص 512 - 513 ، ، مرجع سابق ، وصححه الألباني ، صحيح سنن الترمذي ، ج 1 / ص 335 - 336 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ النفراوي ، أحمد بن غنيم بن سالم ، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، بلا طبعة ، 1415هـ ، دون ميلادي ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ج 2 / ص 283 .

⁽³⁾ المقدسي ، محمد بن مفلح ، الآداب الشرعية والمنح المرعية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط 2 ، 1417هـ - 1996م ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان ، ج 3 / ص 260 .

⁽⁴⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، باب من بسط له في الرزق بصلة الرحم ، ج 5 / ص 2231 / رقم 5639 . (و) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب صلة الرحم وتحريم قطعها ، ج 4 / ص 1981 / رقم 2557 . مرجع سابق .

⁽⁵⁾ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري ، ج 6 / ص 206 - 207 ، مرجع سابق .

أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ فَإِنَّ صَلَّةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ مَثْرَاةٌ فِي الْمَالِ مَنْسَأَةٌ فِي الْأَثْرِ⁽¹⁾. قال المناوي: "إن صلة الرحم سبب لثراء المال: أي لكثرتة"⁽²⁾.

ولما احتضر المهلب بن أبي صفرة أوصى بنيه فقال: "أوصيكم بتقوى الله وصلة الرحم، فإن تقوى الله تعقب الجنة، وإن صلة الرحم تنسيء في الأجل، وتثري المال، وتجمع الشمل وتكثر العدد، وتعمّر الديار، وتعز الجانِب"⁽³⁾.

وقال أحمد بن حنبل في مسنده: حدثنا أحمد بن عبدالمَلِكِ الحراني ثنا حَزْمُ بن أبي حَزْمِ القطعي ثنا مَيْمُونُ بن سِيَاهٍ عن أَنَسِ بن مَالِكٍ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من سَرَّهُ أَنْ يُمَدَّ لَهُ فِي عُمُرِهِ وَيُزَادَ لَهُ فِي رِزْقِهِ فَلْيَبِرَّ وَالِدَيْهِ وَلْيَصِلْ رَحِمَهُ)⁽⁴⁾. وقال أبو الليث: وفي صلة الرحم خصال محمودة.

1- رضا الله تعالى، لأنه أمر بتقواه، وصلة الرحم، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1].

2- إدخال السرور عليهم، وهو من أفضل الأعمال، إدخال السرور على المؤمن.

3- فرح الملائكة، وحسن الثناء على المسلمين.

4- الزيادة في العمر، والبركة في الرزق.

5- سرور الأموات؛ لأن الآباء يسرون بصلة القرابة.

6- وزيادة في المودة، لأنه إذا وقع له سرور أو حزن، اجتمعوا وتعاونوا عليه.⁽⁵⁾

ثالثاً: التقوى.

التقوى لغة: الاتقاء وهو اتخاذ الوقاية⁽⁶⁾.

واصطلاحاً: الاحتراز بطاعة الله تعالى عن عقوبته. وقيل التقوى التحامي أي الاحتراز عن المحرمات فقط

(7).

(1) أخرجه الترمذي، سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب تعلم النسب، ج4 / ص 351 / رقم 1979، مرجع سابق. وصححه الألباني، صحيح سنن الترمذي، ج3 / ص 370، مرجع سابق.

(2) المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير، ج1 / ص 915، مرجع سابق.

(3) الأزدي، التعازي والمراثي، ص 82، مرجع سابق.

(4) أخرجه أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج3 / ص 266، مرجع سابق، وقال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح.

(5) الحبشي، محمد بن عبدالرحمن بن عمر الوصائي، البركة في فضل السعي والحركة، بلا طبعة، 1414هـ - 1993م، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 94 - 95.

(6) نكري، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ج1 / ص 232، مرجع سابق.

(7) المرجع السابق، ج1 / ص 232.

وقيل التقوى : هي اجتناب الأعمال السيئة من الشرك ، والفسق ، والبدعة ، وفي الاجتناب عن الصغيرة خلاف ، والمختار عدم اشتراطه لخروجه عن الطاقة إلا الإصرار عليها لكونه كبيرة ⁽¹⁾.

قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق : 2 - 3] وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف : 96] .

وفي الحديث قال الطبراني : حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحارث الهلالي ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي ثنا سلام الطويل عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (يا أيها الناس اتخذوا تقوى الله تجارة يأتيتكم الرزق بلا بصاعة ولا تجارة ثم قرأ) ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ ⁽²⁾ .

خصال التقوى وآثارها . إن خيرات الدنيا والآخرة جمعت تحت كلمة واحدة ، وهي التقوى فقد وردت في القرآن الكريم بفوائد كثيرة ، فكم علق عليها من خير، ووعد لها من ثواب ، وأضاف إليها من سعادة دنيوية ، وكرامة أخروية . ومن هذه الخصال :

الأولى : المدح والثناء ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [آل عمران : 186] .
الثانية : الحفظ والحراسة ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [آل عمران : 120] .

الثالثة : التأييد والنصر ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ [النحل : 128] .
الرابعة : النجاة من الشدائد والرزق الحلال ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق : 2 - 3] .

⁽¹⁾ الدهلوي ، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري ، مقدمة في أصول الحديث ، تحقيق : سلمان الحسيني الندوي ، ط 2 ، 1406هـ - 1986م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت - لبنان ، ج 1 / ص 61 .
⁽²⁾ أخرجه الطبراني ، المعجم الكبير ، ج 20 / 97 ، مرجع سابق . وأخرجه الأصفهاني ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج 6 / ص 96 . مرجع سابق . والحديث ضعيف لأجل : إسماعيل بن عمرو البجلي ، قاله الهيثمي ، علي بن أبي بكر ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، بلا طبعة ، 1407هـ ، دون ميلادي ، دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي ، القاهرة - بيروت ، ج 7 / ص 125 . قال ابن حبان في الثقات يغرب كثيرا ، ج 8 / ص 100 ، وضعفه أبو حاتم ، والدارقطني ، وابن عقدة ، والعقيلي ، والأزدي ، وقال الخطيب صاحب غرائب ومناكير عن الثوري وغيره . تهذيب التهذيب ، ج 1 / ص 280 .

الخامسة : صلاح العمل ، وغفران الذنوب ، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : 70-71] .

السادسة : محبة الله تعالى ، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة : 4] .
السابعة : قبول الأعمال ، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة : 27] .
الثامنة : الإكرام والإعزاز ، قال تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات : 13] .

التاسعة : البشارة عند الموت ، قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (63) لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [يونس : 63 - 64] .
العاشر : النجاة من النار ، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ [مريم : 72] .
الحادي عشر : الخلود في الجنة ، قال تعالى: ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران : 133] .

فقد ظهر أن سعادة الدارين منطوية فيها ومندرجة تحتها ، وهي كنز عظيم ، وغنم جسيم ، وخير كثير ، وفوز كبير⁽¹⁾ .

رابعاً : التبكير في طلب الرزق . قال أبو داود : حدثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ثنا هُشَيْمٌ ثنا يَعْليُّ بْنُ عَطَاءٍ ثنا عُمَارَةُ بْنُ حَدِيدٍ عَنْ صَخْرِ الْعَامِدِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعَثَهُمْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَكَانَ صَخْرٌ رَجُلًا تَاجِرًا وَكَانَ يَبْعَثُ تِجَارَتَهُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ فَأَثَرِي وَكَثْرُ مَالِهِ) قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَهُوَ صَخْرُ بْنُ وَدَاعَةَ⁽²⁾ .

قال المناوي : " فإن الغدو بركة ونجاح أي هو مظنة الظفر بقضاء الحوائج ، ومن ثم قالوا المباركة مباركة ، ولهذا كان المصطفى صلى الله عليه وسلم إذا بعث سرية بعثها أول النهار ، فيندب التبكير للسعي في

(1) العاملي ، بهاء الدين محمد بن حسين ، الكشكول ، تحقيق : محمد عبد الكريم النمري ، ط1 ، 1418هـ - 1998م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 2 / ص 90 - 91 .

(2) أخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الجهاد ، باب في الابتكار في السفر ، ص 294 - 295 ، مرجع سابق . وصححه الألباني ، صحيح سنن أبي داود ، ج 7 / ص 360 ، مرجع سابق . وأخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في التبكير بالتجارة ، ج 3 / ص 517 / رقم 1212 ، به ، مرجع سابق . وأخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب التجارات ، باب ما يرجى من البركة في البكور ، ج 2 / ص 752 / رقم 2236 ، به ، مرجع سابق . وأخرجه النسائي ، سنن النسائي الكبرى ، كتاب السير ، الوقت الذي يستحب فيه توجيه السرية ، ج 5 / ص 258 / رقم 8833 ، مثله ، مرجع سابق .

المعاش وقضاء القضايا ، قال ابن الكمال : " ولهذا ندبوا الإبتكار لطلب العلم ، وقيل إنما ينال العلم ببكور الغراب" (1) .

وقال الطبراني : حدثنا محمد بن راشد حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري حدثنا إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (باكروا طلب الرزق والحوائج فإن الغدو بركة ونجاح) (2) .
قال المناوي : " أي هو مظنة الظفر بقضاء الحوائج ، واستدرار الرزق ، وذلك لأن حالة الإقبال حالة ابتداء وتمكن ، وحالة الإدبار حالة انتهاء وزوال " (3) .

ولهذا قال الحكماء : " ان السعي في الحاجة قبل الزوال أنجح منه بعده ، وكرهوا الحركة أواخر النهار " (4) .

خامساً : حسن الخلق . قال تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم : 4] . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ وَيُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ وَمَا لَا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ) (5) .

قال النووي في هذا الحديث : " فضل الرفق والحث على التخلق ، وذم العنف ، والرفق سبب كل خير " (6) .
وقال القاضي عياض : " معناه يتأتى به من الأغراض ، ويسهل من المطالب ما لا يتأتى بغيره " (7) .
وقال يحيى بن معاذ : " في سعة الأخلاق كنوز الأرزاق ، ويقال : من ساء خلقه ضاق عليه رزقه " (8) .

سادساً : الزواج . حث الشرع على الزواج لما فيه من الخير الذي يعود على صاحبه ، وعلى المجتمع ، قال تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [النور : 32] .

(1) المناوي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ج 3 / ص 195 ، مرجع سابق .
(2) أخرجه الطبراني ، سليمان بن أحمد ، المعجم الأوسط ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد وآخرون ، بلا طبعة ، 1415 هـ - دون ميلادي ، دار الحرمين - القاهرة ، ج 7 / ص 193 . والحديث ضعيف لأجل : إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت قال البخاري والدارقطني منكر الحديث ، وقال النسائي ضعيف ، وقال الرازي مجهول ، وقال ابن عدي عامة ما يرويه منكر . الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي . ج 1 / ص 118 .
(3) المناوي ، التيسير بشرح الجامع الصغير ، ج 1 / ص 430 . مرجع سابق .
(4) المصدر السابق ، ج 1 / ص 430 .
(5) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب فضل الرفق ، ج 4 / ص 2003 / رقم 2593 .
(6) النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج 16 / ص 145 ، مرجع سابق .
(7) المصدر السابق ، ج 16 / ص 145 .
(8) الحبشي ، البركة في فضل السعي والحركة ، ص 94 ، مرجع سابق .

عن هشام بن عروة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (انكحوا النساء فإنهن يأتينكم بالمال)⁽¹⁾. وقال عمر رضي الله عنه : "ابْتَغُوا الْغِنَى فِي الْبَاءَةِ"⁽²⁾.

وتكفل الله تعالى لمن أراد الزواج عونه وتيسير أمره ، ففي الحديث قال أبو عيسى : حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ بَنِ عَجَلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ثَلَاثَةٌ حَقُّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمُ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ وَالنَّاكِحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَفَافَ)⁽³⁾.

سابعاً : الدعاء . قال ابن ماجه : حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ ثنا شَبَابَةُ ثنا شُعْبَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ ، عَنْ مَوْئِلٍ لَأُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : (إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ يُسَلِّمُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَرِزْقًا طَيِّبًا وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا)⁽⁴⁾.

وكان من دعائه : ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لإعرابي يعلمه قولاً : من حديث : مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (قُلِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي)⁽⁵⁾.

وعن أبي الأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتَّقَى وَالعَفَافَ وَالعِنَى)⁽⁶⁾.

قال ابن ماجه : حدثنا أبو بكر ثنا محمد بن مُصْعَبٍ عَنْ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ إِسْحَاقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عِيَّاضٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (تَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنَ الْفَقْرِ وَالْقِلَّةِ وَالدَّلَّةِ وَأَنْ تَظْلِمَ أَوْ تُظْلَمَ)⁽⁷⁾.

وفي هذه الأحاديث بيان بأن الدعاء سبب لجلب الرزق . وقد تقدم الحديث عنه مما لا حاجة إلى التكرار دون فائدة .

⁽¹⁾ أخرجه أبو داود ، المراسيل ، ص 180 ، مرجع سابق ، وقال الألباني : حديث مرسل صحيح ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ج 7 / ص 409 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ أخرجه ابن أبي شيبة ، المصنف في الحديث والآثار ، ج 4 / ص 127 ، مرجع سابق ، إسناده صحيح .

⁽³⁾ سبق تخريجه ص 56 .

⁽⁴⁾ أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، ج 1 / ص 298 / رقم 925 . مرجع سابق . وصححه الألباني ، صحيح سنن ابن ماجه ، ج 1 / ص 277 ، مرجع سابق . أخرجه النسائي ، سنن النسائي الكبرى ، كتاب عمل اليوم والليلة ، باب ثواب من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة ، ج 6 / ص 31 / رقم 9930 ، مثله ، مرجع سابق .

⁽⁵⁾ أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء ، ج 4 / ص 2072 / رقم 2696 ، مرجع سابق .

⁽⁶⁾ أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل ، ج 4 / ص 2087 / رقم 2796 ، مرجع سابق .

⁽⁷⁾ سبق تخريجه ، ص 67 .

ثامناً : السفر . قال تعالى : ﴿ وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [المزمل : 20] .
 وقال تعالى : ﴿ أَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ [النساء : 97] . وفي الحديث : قال أحمد فيما
 أخرجه في مسنده : حدثنا يزيد بن عبد ربّه ثنا بَقِيَّةُ بن الوليدِ حدثني جُبَيْرُ بن عَمْرٍو القرشي حدثني أبو
 سَعْدِ الأنصاري عن أبي يحيى مولى آلِ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ بنِ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ رضي الله عنه قال : قال صلى
 الله عليه وسلم : (الْبِلَادُ بِلَادُ اللَّهِ وَالْعِبَادُ عِبَادُ اللَّهِ فَحَيْثُمَا أَصَبْتَ خَيْرًا فَأَقِمِ)⁽¹⁾ . وقال عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه : " سافروا تصحوا وترزقوا"⁽²⁾ . وقال بشر بن الحارث : " لأصحابه سيحوا فإن الماء إذا
 ساح طاب ، وإذا وقف تغير "⁽³⁾ .
 وقال أبو تمام الطائي :

وطول مقام المرء في الحي مخلّق لدياجتيه ، فاغترب تتجدد
 فإني رأيت الشمس زیدت محبةً إلى الناس أن ليست عليهم بسرمدٍ "⁽⁴⁾ .

وقال بعض الحكماء : لا تدع الحيلة في التماس الرزق بكل مكان ، فإن الكريم محتال ، والديني عيال
 وأنشد :

فسر في بلاد الله والتمس الغنى تعش ذا يسارٍ أو تموت فتعذرا
 ولا ترض من عيشٍ بدونٍ ولا تنم وكيف ينام الليل من كان معسراً "⁽⁵⁾ .

وعن ابن السماك أنه قال : لا تشتغل بالرزق المضمون عن العمل المفروض ، وكن اليوم مشغولاً
 بما أنت مسؤول عنه غداً "⁽⁶⁾ .

وقال البيهقي : " من سعى رعى ، ومن لزم المنام رأى الأحلام "⁽⁷⁾ .

⁽¹⁾ أخرجه أحمد بن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل ج 1 / ص 166 . مرجع سابق . والحديث ضعيف وفيه : جُبَيْرُ بن
 عَمْرٍو القرشي ، وأسمه حبيب بن عمرو الأنصاري ، قال أبو حاتم ضعيف ، الجرح والتعديل ، ج 3 / ص 105 ، وقال
 الدارقطني مجهول الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ، ج 1 / ص 190 ، وقال أحمد بن حنبل وأحاديثه ما أدري ، وكأنه
 يستضعفه ، وقال ابن عدي أرجوا أنه لا بأس به ، لسان الميزان ، ج 2 / ص 171 . وفيه : أبو سَعْدِ الأنصاري وهو سعيد بن
 أبي سعيد الأنصاري ، مجهول ، الكاشف ، ج 1 / ص 427 . وفيه : أبي يحيى مولى آلِ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ ، مجهول ، قاله شعيب
 الأرنؤوط .

⁽²⁾ أخرجه الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، ج 5 / ص 168 ، مرجع سابق .

⁽³⁾ الأصفهاني ، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، ج 2 / ص 642 ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ الجاحظ ، المحاسن والأضداد ، ص 109 ، مرجع سابق .

⁽⁵⁾ المصدر السابق ، ص 214 .

⁽⁶⁾ المصدر السابق ، ص 110 .

⁽⁷⁾ المصدر السابق ، ص 214 .

وقال أبي إسحاق : " السفرُ أحدُ أسباب العيش التي بها قوامه ، وعليها نظامه . إن الله لم يجمعَ منافعَ الدنيا في الأرض ؛ بل فرَّقها وأحوَجَ بعضها إلى بعض . المسافرُ يسمع العجائب ، ويكسبُ التجاربَ ، ويَجلبُ المكاسبَ . الأسفارُ مما تزيدك علماً بقدرة الله وحِكمته ، وتدعوُك إلى شكر نعمته . ليس بينك وبين بلدٍ نَسب ؛ فخيرُ البلاد ما حملك " (1).

و قال ابن قتيبة: " الغنى في الغربة وطن ، والفقر في الوطن غربة " (2) . وفي هذا الكلام حث على السفر عند الضرورة .

تاسعاً : المواظبة على صلاة الضحى . قال أبو عيسى : حدثنا أبو جَعْفَرِ السَّمْنَانِيُّ حدثنا أبو مُسَهِّرٍ حدثنا إسماعيل بن عِيَّاشٍ عن بَحِيرِ بن سَعْدٍ عن خَالِدِ ابن مَعْدَانَ عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ عن أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأبي دَرٍّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أَنَّهُ قال : (ابن آدَمَ أركع لي من أَوَّلِ النَّهَارِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَكْفِكَ آخِرَهُ) (3).

وصلاة الضحى تجزئ عن بعض الأعمال ، عن أبي دَرٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قال : (يُصْبِحُ على كل سلامي من أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ وَيُجْزِي مِنْ ذَلِكَ رَكَعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى) (4).

وقال شقيق البلخي : " طلبنا خمسا فوجدناها في خمس : طلبنا النور في القبر فوجدناه في قيام الليل ، وطلبنا جواب منكر ونكير فوجدناه في قراءة القرآن ، وطلبنا الجواز على الصراط فوجدناه في الصدقة ، وطلبنا الري يوم القيامة فوجدناه في صيام النهار ، وطلبنا البركة في الرزق فوجدناه في صلاة الضحى " (5).

عاشراً : الصدقات والإنفاق على الضعفاء وطلبة العلم . قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَبْسُطِ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ [سبا : 39] .

(1) الحصري ، إبراهيم بن علي القيرواني ، زهر الآداب وثمر الألباب ، تحقيق : يوسف على طويل ، ط 1 ، 1417 هـ - 1997 م ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ج 1 / ص 351

(2) الدينوري ، المجالسة وجواهر العلم ، ج 5 / ص 268 ، مرجع سابق .

(3) أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، أبواب الوتر ، باب ما جاء في صلاة الضحى ، ج 2 / ص 340 / رقم 475 . وصححه الألباني ، صحيح سنن الترمذي ، ج 1 / ص 269 ، مرجع سابق . وأخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب التطوع ، باب صلاة الضحى ، ص 156 ، رقم 1289 ، مثله ، مرجع سابق . وأخرجه النسائي ، سنن النسائي الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب الحث على الصلاة أول النهار ، ج 1 / ص 177 / رقم 466 ، مثله ، مرجع سابق

(4) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب صلاة الضحى ، ج 1 / ص 498 / رقم 720 ، مرجع سابق .

(5) الصفوري ، عبد الرحمن بن عبد السلام بن عبد الرحمن بن عثمان ، نزهة المجالس ومنتخب النفائس ، تحقيق : عبد الرحيم مارديني ، بلا طبعة ، 2001 م - 2002 م ، دار المحبة ، دار آية ، بيروت - دمشق ، ، ج 1 / ص 138 ، مرجع سابق .

وفي الصدقات بركة المال وزيادة فيه فعن أبي هُرَيْرَةَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا وَمَا تَوَاصَحَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ) (1).

وعن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما من يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا لِلَّهِمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا وَيَقُولُ الْآخَرُ اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفًا) (2).

قال الزين بن المنير: " أدخل هذه الترجمة بين أبواب الترغيب في الصدقة ، ليفهم أن المقصود الخاص بها الترغيب في الإنفاق في وجوه البر ، وأن ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل " (3).

وأما الدعاء بالتلف فيحتمل تلف ذلك المال بعينه ، أو تلف نفس صاحب المال ، والمراد به فوات أعمال البر بالتشاغل بغيرها (4).

قال النووي : " الإنفاق الممدوح ما كان في الطاعات ، وعلى العيال ، والضيغان ، والتطوعات " (5).

وقال القرطبي : " وهو يعم الواجبات ، والمندوبات ، لكن الممسك عن المندوبات لا يستحق هذا الدعاء .

إلا أن يغلب عليه البخل المذموم ، بحيث لا تطيب نفسه بإخراج الحق الذي عليه ولو أخرجه (6).

وعن أبي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (يَا ابْنَ آدَمَ أَنْفِقْ

أَنْفِقْ عَلَيْكَ وَقَالَ يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى وَقَالَ ابْنُ مُمَيْرٍ : مَلَأْنُ سَخَاءً لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ) (7).

قال ابن حجر : " أبان زيادة الغنى ، وكمال السعة ، والنهاية في الجود ، والبسط في العطاء " (8).

ومن الإنفاق الذي يكون سبباً لبسط الرزق الإنفاق على طلبه العلم ، قال أبو عيسى : حدثنا محمد بن

بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ أَحْوَانَ عَلِيٍّ

(1) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب استحباب العفو والتواضع ، ج 4 / ص 2001 / رقم 2588.

(2) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب قول الله تعالى (فأما من أعطى واتقى . وصدق بالحسنى . فسنيسره لليسرى . وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنيسره للعسرى) [الليل : 5 - 10] . (اللهم أعط منفق مال خلفاً) ، ج 2 / ص 522 / رقم 1374 . مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب في المنفق والممسك ، ج 2 / ص 700 / رقم 1010 . مرجع سابق .

(3) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج 3 / ص 304 ، مرجع سابق .

(4) المصدر السابق ، ج 3 / ص 305 .

(5) المصدر السابق ، ج 3 / ص 305 .

(6) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج 3 / ص 305 .

(7) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف ، ج 2 / ص 690 / رقم 993 ، مرجع سابق . وأخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب قوله تعالى (وكان عرشه على الماء ، ج 4 / ص 1724 / رقم 4407 . مرجع سابق ،

(8) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج 12 / ص 395 ، مرجع سابق .

عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ أَحَدُهُمَا يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْآخَرُ يَحْتَرِفُ فَشَكَى الْمُحْتَرِفُ أَخَاهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (لَعَلَّكَ تُرْزَقُ بِهِ) (1).

قال المباركفوري (2): "أي أرجو وأخاف أنك مرزوق ببركته ، لأنه مرزوق بحرفتك فلا تمنن عليه بصنعتك" (3).

ومن الإنفاق الجالب للرزق الإنفاق على الضعفاء ، عن مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ رَأَى سَعْدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ لَهُ فَضْلاً عَلَى مَنْ دُونَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (هَلْ تَنْصُرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ) (4).

ثانياً : الأسباب المانعة من الرزق .

أولاً : الكذب . ومن الأسباب المانعة من الرزق الكذب وهو المذموم عند الله تعالى حتى أنه سبباً لعدم الثقة لمن كان متعاملاً به ، ففي الحديث : عن حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَتُهُ بَيْنَهُمَا) (5).

وفي الحديث قال ابن ماجه : حدثنا أَبُو بَكْرٍ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا ثنا عُبَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ شُعْبَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ قَالَ سَمِعْتُ سُلَيْمَ بْنَ عَامِرٍ يَحْدُثُ عَنْ أَوْسَطِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْبَجَلِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ حِينَ قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَقَامِي هَذَا عَامَ الْأَوَّلِ ثُمَّ بَكَى أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ قَالَ : (عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّهُ مَعَ الْبِرِّ وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ وَهُمَا فِي النَّارِ) (6).

وحذر النبي صلى الله عليه وسلم منه ؛ لأنه سبب للطغيان والفجور ، ففي الحديث : عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ وَإِنَّ

(1) أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب الزهد ، باب التوكل على الله ، ج 4 / ص 574 / رقم 2345 . وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(2) عالم مشارك في أنواع من العلوم ، ولد في بلدة مباركفور من أعمال اعظمكره ، ونشأ بها ، وقرأ العلوم العربية والمنطق والفلسفة والهيئة والفقه وأصول الفقه على علماء كثيرين . من مؤلفاته : السنن في مجلدين . كحالة ، عمر رضا ، معجم المؤلفين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ج 5 / ص 166 .

(3) المباركفوري ، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ، ج 7 / ص 8 ، مرجع سابق .

(4) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الجهاد والسير ، باب من استعان بالضعفاء والصالحين بالحرب ، ج 3 / ص 304 / رقم 2739 ، مرجع سابق .

(5) سبق تخريجه ، ص 22 .

(6) أخرجه ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب ، باب الدعاء بالعفو والعافية ، ج 2 / ص 1265 / رقم 3849 ، وصححه الألباني ، صحيح سنن ابن ماجه ، ج 3 / ص 258 - 259 ، مرجع سابق . وأخرجه النسائي ، سنن النسائي الكبرى ، كتاب عمل اليوم واللييلة ، مسألة المعافاة وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي بكر الصديق رضي الله عنه في ذلك ، ج 6 / ص 221 / رقم 10719 ، مثله ، مرجع سابق .

الرَّجُلَ لِيَصُدَّقَ حَتَّى يُكْتَبَ صِدِّيقًا وَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ وَإِنَّ الرَّجُلَ لِيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ كَذَّابًا (1).

وذكرت سابقاً أن الصدق سببٌ للبركة في المال ، وأن الكذب سببٌ لمحق بركته ، ومما يدل عليه الحديث الذي يرويه حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (البَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا فَإِنَّ صَدَقًا وَبَيِّنًا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِصَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا) (2). وقال الشعبي : " ما أدري أيهما أبعدُ غوراً في النار ، الكذاب أو البخيل " (3).

وقال الهمذاني : " ما خلق الله فلق صباح إلا قسم فيه قوت كل دابة ، حتى إن الرجل ليجيء من أقصى الأرض ، وقد حمل قوته ، وإن الشيطان بين عاتقيه يقول أكذب أفجر فمنهم من يأخذ رزقه بكذب وفجور ، ومنهم من يأخذ ببر وتقوى ، فذاك الذي عزم الله له على رشده " (4).

ثانياً : الحرص والطمع . عن حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ رضي الله عنه قال : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ قَالَ : (يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةٍ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ) (5).

وقال إبراهيم بن أدهم : " قلت الحرص والطمع تورث الصدق والورع ، وكثرة الحرص والطمع تكثر الغم والجزع " (6).

وقال أبو إسحاق : كتب إلى أبي نصر أحمد بن علي الميكالي كتاب قال فيه : " الحرص محروم ، لو بلغ الرزق فاه ، لولاه قفاه " (7).

وقال : " المرءُ نُصِبَ الحوادثِ وأسيرُ الاغترارِ ، الآمالُ حصائدُ الرجالِ ، الحرصُ ينقصُ المرءَ من قدره ، ولا يزيدُ في رزقه " (8).

(1) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب قبج الكذب وحسن الصدق وفضله ، ج 4 / ص 2012 / رقم 2607. مرجع سابق .

(2) سبق تخريجه ، ص 22 .

(3) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج 3 / ص 170 ، مرجع سابق .

(4) الهمذاني ، شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي ، الفردوس بمأثور الخطاب ، تحقيق : السعيد بن بسيوني زغلول ، ط 1 ، 1406 هـ - 1986 م ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ج 4 / ص 76 .

(5) سبق تخريجه ، ص 23 .

(6) البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله ، كتاب الزهد الكبير ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ، ط 3 ، 1996 م ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، دون هجري ، ج 1 / ص 85 .

(7) الحصري ، زهر الآداب وثمر الألباب ، ج 1 / ص 246 .

(8) المرجع السابق ، ج 2 / ص 168 .

وقال الماوردي⁽¹⁾: "الحرص والشح أصل كل ذم ، وسبب كل لوم ؛ لأن الشح يمنع من أداء الحقوق ، ويبعث على القطيعة والعقوق ، فأما الحرص فيسلب كل فضائل النفس لاستيلائه عليها ، ويمنع من العبادة لتشاغله عنها ، ويبعث على التورط في الشبهات لقلّة تحرزه منها ، فهذه ثلاث خصال هن جامعات للذائل مانعات للفضائل ، مع أن الحريص لا يستزيد بحرصه على رزقه سوى إذلال نفسه ، وإسقاط خالقه"⁽²⁾ .
وقال بعض الحكماء: "الحرص مفسدة في الدين ، والمروءة ، والله ما عرفت في وجه رجل حرصاً فرأيت أن فيه مصطنعاً"⁽³⁾ .

وقال آخر: "المقادير الغالبة لا تنال بالمغالبة ، والأرزاق المكتوبة لا تنال بالشدة والمكالبة ، وليس للحريص غاية مطلوبة يقف عندها ، ولا نهاية محدودة يقنع بها ؛ لأنه إن وصل بالحرص إلى ما أمله أغراه ذلك بزيادة الحرص والأمل ، وإلا رأى إضاعة العناء لوماً ، والصبر عليه حزماً ، وصار لما سلف من عنى به أقوى رجاء ، وأبسط أملاً ولو صدق الحريص نفسه واستنصح عقله لعلم أن من تمام السعادة ، وحسن التوفيق الرضا بالقضاء والقناعة بما قسم"⁽⁴⁾ .

وعن أبي هاشم عن رجل قال: "إن إبليس لقي موسى فقال: إياك والحدة فإن العبّ بصاحب الحدة كما تلعب الصبيان بالكرة ، وإياك والحرص ، والحسد فإن الحرص أخرج آدم من الجنة ، والحسد أنزل ابن له منزلة الأشقياء"⁽⁵⁾ .

ثالثاً: الزنا . قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزُّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: 32] . والزنا سبب للفقر . قال القضاعي فيما أخرجه في مسنده: أخبرنا أحمد بن عمر الجيزي ثنا زيد بن محمد القرشي ثنا أحمد بن عبدالرحمن بن أخي بن وهب ثنا عمي ثنا الماضي بن محمد عن ليث يعني بن أبي سليم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الزنى يورث الفقر)⁽⁶⁾ .

⁽¹⁾ صاحب الحاوي الكبير علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي البصري شيخ الشافعية صاحب التصانيف الكثيرة في الأصول والفروع والتفسير والأحكام السلطانية وأدب الدنيا والدين ، قال بسطت الفقه في أربعة آلاف ورقة يعني الإقناع ، وقد ولي الحكم في بلاد كثيرة ، وكان حليماً وقوراً أدبياً لم ير أصحابه ذراعاً يوماً من الدهر من شدة تحرزه وأدبه ، توفي عن ست وثمانين سنة ودفن بباب حرب ابن كثير ، اسماعيل بن عمر ، البداية والنهاية ، بلا طبعة وتاريخ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ج 80 / 12 .

⁽²⁾ المناوي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ج 3 / ص 131 ، مرجع سابق .

⁽³⁾ المصدر السابق ، ج 3 / ص 131 .

⁽⁴⁾ المصدر السابق ، ج 3 / ص 131 .

⁽⁵⁾ ابن حيان ، عبدالله بن محمد بن جعفر ، التوبيخ والتنبيه ، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم ، بلا طبعة وتاريخ ، مكتبة الفرقان - القاهرة ، ص 45 .

⁽⁶⁾ أخرجه القضاعي ، محمد بن سلامة بن جعفر ، مسند الشهاب ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، ط 2 ، 1407 هـ - 1986 م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ج 1 / ص 144 . والحديث سنده ضعيف وفيه علتان: الماضي بن محمد الغافقي التيمي ، قال ابن حبان يعتبر حديثه إذا روى عن غير ليث الثقات ، ج 9 / ص 195 . وقال بن عدي منكر الحديث وعامة ما يرويه لا يتابع عليه وقال أبو حاتم الحديث الذي يرويه باطل ، تهذيب الكمال ، ج 27 / ص 86 . وأورد ابن عدي هذا الحديث ، في الكامل في الضعفاء ، ج 6 / ص 432 .

وفيه: ليث بن أبي سليم بن زعيم الليثي ، أختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به ، فكان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم ، كل ذلك كان منه في اختلاطه ، وقال يحيى بن معين ضعيف ، وقال أحمد بن حنبل ضعيف الحديث جداً كثير الخطأ ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، ج 2 / ص 231 - 232 . وقال البخاري منكر الحديث ، الضعفاء الصغير ، ص 114 .

والزنا سبب لهلاك الأمة ، ونزول العذاب عليها . فقوم لوط أهلكتهم الله جميعا ، حتى أن أهل السماء سمعت صياح الديكة ، ونبح كلابهم ، فلم يأتي العذاب على من فعل الفاحشة ، بل كان سبباً في هلاكهم جميعاً قال تعالى : ﴿ وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ (80) إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ (81) وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنْاسٌ يَتَطَهَّرُونَ (82) فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ (83) وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأعراف : 80 - 84] . وفي الحديث : عن زَيْنَبِ ابنة جَحْشٍ رضي الله عَنْهُنَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دخل عليها فَرَعَاً يَقُولُ : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذِهِ وَحَلَّقَى بِإِصْبَعِهِ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْهَلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ)⁽¹⁾ .

قال القرطبي . الخبث : " ظهور الزنى وأولاد الزنى كذا فسرهم العلماء " ⁽²⁾ .

وقال ابن عمر رضي الله عنه : " يا مكحول إياك والزنا فإنه يورث الفقر " ⁽³⁾ .

وقال وهب مكتوب في التوراة : " الزاني لا يموت حتى يفتقر ، والقواد لا يموت حتى يعمى ، ومدحة الظالم تسخط الرب " ⁽⁴⁾ .

رابعاً : **الصبحة** . فكما أن الله بارك لهذه الأمة في بكورها ، فكذلك كره لهم الصبحة : وهي نومة الغداة ، والسبب في ذلك لوقوعها في وقت الذكر ، وطلب الكسب ⁽⁵⁾ .

قال ابن الأعرابي : " مر عبد الله بن العباس بالفضل ابنه وهو نائم نومة الضحى ، فركله برجله وقال له : قم ؛ إنك لنائم الساعة التي يقسم الله فيها الرزق لعباده ، أما سمعت ما قالت العرب فيها ؟ قال : وما قالت العرب فيها يا أبت ؟ قال : زعمت أنها مكسلة مهزلة منسأة للحاجة ، ثم قال : يا بني ! نوم النهار

⁽¹⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأنبياء ، باب قصة يأجوج ومأجوج ، ج 3 / ص 1221 / رقم 3168 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الفتن وأشراف الساعة ، باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج ، ج 4 / ص 2207 / 2880 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري الجامع لأحكام القرآن ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الشعب - القاهرة ، ج 18 / ص 235 .

⁽³⁾ ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد ، الثقات ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، ط 1 ، 1395 هـ - 1975 م ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ج 7 / ص 574 .

⁽⁴⁾ الآبي ، منصور بن الحسين ، نثر الدرر في المحاضرات ، تحقيق : خالد عبد الغني محفوظ ، ط 1 ، 1424 هـ - 2004 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 7 / ص 10

⁽⁵⁾ أنظر : الزمخشري ، محمود بن عمر ، الفائق في غريب الحديث ، تحقيق : علي محمد البجاوي وآخرون ، ط 2 ، دون تاريخ ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ج 2 / ص 277 .

على ثلاثة ؛ نوم حُمق ؛ وهي نَوْمَةُ الضُّحَى ، ونَوْمَةُ الخُلُقِ ؛ وهي التي روي : قيلوا فإن الشياطين لا تقبل ، و نَوْمَةُ الخُرْقِ ؛ وهي نومة بعد العصر لا ينامها إلا سكران أو مجنون " (1).

خامساً : المعاصي والذنوب . وقد سبق الحديث عنه وأنها السبب لكل ما ينزل بهذه الأمة من بلاء ، فالمعصية والذنوب مانعة من الرزق وسبب لذهابه ، قال تعالى : ﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ [الأعراف : 96] وقال تعالى : ﴿ **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** ﴾ [الروم : 41] وفي الحديث الذي يروي ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال رسول الله (لَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبُرُّ وَلَا يَرُدُّ الْقَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ) (2).

المطلب الثاني : معالجة الفقر .

ومن العلاج الاقتصادي لظاهرة الغلاء إيجاد الحلول لمشكلة الفقر ، علماً بأن الفقر أصبح وما زال حديث أكثر الدول ، ومنطلق الدراسات الاقتصادية ، وأصحاب القرارات ، غافلين أو متغافلين عن الحل الأمثل من منظور إسلامي ، فقد اهتم الإسلام بعلاج هذه المشكلة بوسائل متعددة ، فما هي الوسائل التي استخدمها لعلاج هذه الظاهرة ؟.

أولاً : الزكاة . جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مما يحث على الزكاة ، وربطها بأهم عبادة مما أفترض علينا ، قال تعالى : ﴿ **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّكَّعِينَ** ﴾ [البقرة : 43] . دالاً بذلك على أهميتها ، فدعا الأغنياء وأصحاب الأموال إلى أخراج زكاة أموالهم ، وجعل هذا واجباً عليهم ، وحقاً لفقرائهم ، وأعتبره من النعم ومن رزقه تعالى ، ومن رحمته لم يغلق باباً إلا فتح مقابله أبواباً ، فلما حرم الزنا أباح الزواج بل وأوجبه في حالة الاستطاعة ، ولما حرم الربا أباح البيع وجعله سبباً من أسباب الكسب ، وكذلك لما حرم السرقة والاعتداء على الأموال بالتهب والغصب ، أوجب كفاية الفقير الذي قد يكون فقره سبباً لطغيانه في هذا الغلاء المستمر ، ولا يكون هذا إلا بإغنائهم من أموال الزكاة التي جعلها ركناً من أركان هذا الدين ودعامته من دعائمه ، فما هي الزكاة ؟ وكيف تكون حلاً لهذه الظاهرة التي أصبحت حديث كثير من الدول في العالم الإسلامي ؟

(1) الدينوري ، المجالسة وجواهر العلم ، ج 5 / 221 ، مرجع سابق .

(2) سبق تخريجه ، ص 17 .

الزكاة . الزكاة لغة : الطهارة والنماء والبركة والمدح ، وزيادة الخير يقال زكا الزرع إذا نما وزكت النفقة إذا بورك فيها ، وفلان زاك أي كثير الخير، وتطلق على التطهير قال تعالى : ﴿ **قد أفلح من زكاهها** ﴾ [الشمس : 9] أي طهرها من الأدناس ⁽¹⁾ .

وشرعا : اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه لأصناف مخصوصة بشرائط ، وسميت بذلك لأن المال ينمو ببركة إخراجها ودعاء الآخذ ، ولأنها تطهر مخرجها من الإثم ، وتمدحه حين تشهد له بصحة الإيمان ⁽²⁾ .

كيفية علاج الزكاة لظاهرة الفقر . حل الزكاة لظاهرة الفقر بكفاية الفقير ما يحتاجه مما يسد جوعته من مأكّل ومشرب ، ومما يقي جسده حر الصيف وبرد الشتاء من ملابس ، ومأوى يلجأ إليه عند نهاية عمله من مسكن ، وفي الحديث الذي يرويه أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ليس المسكين الذي يطوف على الناس تَرُدُّهُ اللُّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنَى يُغْنِيهِ وَلَا يُفْطِنُ بِهِ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ) ⁽³⁾ .

وفي الحديث عن المسكن قال الحاكم في المستدرک : حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهاني حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا الأصبهاني حدثنا محمد بن بكير الحضرمي حدثنا خالد بن عبد الله حدثنا أبو إسحاق الشيباني عن أبي بكر بن حفص عن محمد بن سعد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ثلاث من السعادة وثلاث من الشقاوة فمن السعادة المرأة تراها تعجبك وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك والدابة تكون وطية فتلحقك بأصحابك والدار تكون واسعة كثيرة المرافق ومن الشقاوة المرأة تراها فتسوءك وتحمل لسانها عليك وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك والدابة تكون قطوفا فإن ضربتها أتعبتك وإن تركبها لم تلحقك بأصحابك والدار تكون ضيقة قليلة المرافق) ⁽⁴⁾ .

⁽¹⁾ ابن منظور ، لسان العرب ، ج14 / 358- 359 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ الشربيني ، محمد بن أحمد الخطيب ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الفكر ، بيروت - لبنان . ج1 / ص 368 .

⁽³⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب قوله تعالى : (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْافًا) وكم الغنى ، وقوله صلى الله عليه وسلم (وَلَا يَجِدُ غَنَى يُغْنِيهِ) ، ج2 / ص 538 / رقم 1409 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب المسكين الذي لا يجد غنى ولا يفطن له فيتصدق عليه ، ج2 / ص 719 / رقم 1039 ، مثله ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ أخرجه الحاكم ، محمد بن عبد الله ، المستدرک على الصحيحين ، ج2 / ص 175 ، مرجع سابق . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد من خالد بن عبد الله الواسطي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرد به محمد بن بكير عن خالد أن كان حفظه فإنه صحيح على شرط الشيخين . وقال : الذهبي في التلخيص : محمد قال أبو حاتم صدوق يغلط وقال : يعقوب بن شيبة ثقة صدوق ، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات ، وقال : أبو نعيم الحافظ صاحب غرائب ، تهذيب الكمال ، ج24 / ص 545 .

قال القرضاوي: "إن هدف النظام الإسلامي من وراء الغنى ، ورغد العيش أن يسمو الناس بأرواحهم إلى ربهم ، وألا يشغلهم الهم في طلب الرغيف ، والانشغال بمعركة الخبز، عن معرفة الله وحسن الصلة، والتطلع إلى حياة أخرى هي خير وأبقى ، وإن الناس إذا توافرت لهم كفايتهم وكفاية من يعولونه ، استطاعوا أن يطمئنوا في حياتهم ، ويتجهوا بالعبادة الخاشعة إلى ربهم ، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"⁽¹⁾.

وقال الشهيد سيد قطب - رحمه الله - : "يكره الإسلام الفقر والحاجة للناس ؛ لأنه يريد أن يعفيهم من ضرورات الحياة المادية، ليفرغوا لما هو أعظم ، ولما هو أبقى بالإنسانية وبالكرامة التي خص الله بها بني آدم قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: 70] .

ولقد كرمهم فعلا بالعقل والعاطفة وبالأشواق الروحية إلى ما هو أعلى من ضرورات الجسد ، فإذا لم يتوافر لهم من ضرورات الحياة ما يتيح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه الأشواق الروحية ، ولهذه المجالات الفكرية، فقد سلبوا ذلك التكريم ، وأرتكسوا إلى مرتبة الحيوان. لا بل إن الحيوان ليجد طعامه وشربه غالبا، وإن بعض الحيوانات ليختال ويقفز ويمرح ، وإن بعض الطير ليغرد ويسقسق فرحا بالحياة بعد أن ينال كفايته من الطعام والشراب"⁽²⁾.

وكان من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم : (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتَّقَى وَالعَفَافَ وَالعِنَى)⁽³⁾.

وقال القضاعي فيما أخرجه في مسنده : أخبرنا أبو الحسن محمد بن إسحاق القهستاني ثنا الشيخ أبو القاسم عيسى بن الوزير علي بن عيسى ثنا عبد الله بن محمد البغوي ثنا عبدالرحمن بن صالح ثنا عيسى بن يونس عن محمد بن سوقة عن محمد بن المتكدر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (نعم العون على تقوى الله المال)⁽⁴⁾.

(1) القرضاوي ، يوسف ، فقه الزكاة ط22 ، 1414هـ - 1994م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ج2 / ص 873 .

(2) المرجع السابق ، ج2 / ص 875 - 876 ،

(3) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب التعود من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل ، ج 4 / ص 2087 / رقم 2796 ، مرجع سابق .

(4) أخرجه القضاعي ، مسند الشهاب ، ج2 / ص 260 ، مرجع سابق . قال الألباني والحديث رجاله ثقات ، وهو صحيح لولا أنه مرسلًا من رواية محمد بن المتكدر ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ج5 / ص 61 ، مرجع سابق . وأخرجه الديلمي ، الفردوس مأثور الخطاب ، ج4 / ص 256 ، مرجع سابق . مسنداً عن جابر ، وله شاهد عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: (يا عمرو نعم المال الصالح مع الرجل الصالح) والحديث إسناده صحيح على شرط مسلم ، مسند أحمد بن حنبل ، ج4 / ص 197 .

وقال الحكماء : " المال يرفع صاحبه وإن كان وضع النسب قليل الأدب ، وينصره وإن كان جباناً ، ويبسط لسانه وإن كان عيياً ، به توصل الأرحام ، وتضان الأعراض ، وتظهر المروءة ، وتتم الرياسة ، ويعمر العالم ، وتبلغ الأغراض ، وتدرك المطالب ، وتنال المآرب ، يصلك إذا قطعك الناس ، وينصرك إذا خذلوك ، ويستعبد لك الأحرار ، ولولا المال لما بان كرم الكريم ، ولا ظهر لؤم اللئيم ، ولا شكر جواد ، ولا ذم بخيل ، ولا أدرك نعيم " (1) .

وقال الغزالي : " كيف ومن عدم المال ، صار مستغرق الأوقات في طلب القوت واللباس والمسكن وضرورات المعيشة ، فلا يتفرغ لاقتناء العلم الذي هو أشرف الفضائل . ثم يحرم عن فضيلة الحج والصدقة والزكاة وإفاضة الخيرات " (2) . وهذا مما يدل على أن الفقر مانع من حصول هذه الخيرات .

وقال أبو قلابة : " الغنى من العافية . ونظر أعراي إلى دينار فقال : ما أصغر مرآك وأكثر منافعك " (3) . وفي عدم الكفاية أجاز الشرع للفقير المسألة للحصول على كفايته . عن قبيصة بن مخراب الهلالي قال تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْأَلُهُ فِيهَا فَقَالَ أَقِمْ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ فَتَأْمُرَ لَكَ بِهَا قَالَ ثُمَّ قَالَ يَا قَبِيصَةُ : (إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةَ رَجُلٍ تَحَمَّلَ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يَمْسُكُ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَا حَتْ مَالُهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحْتًا يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُحْتًا) (4) .

قال النووي والمسألة الثانية : " في قدر المصروف إلى الفقير والمسكين ، قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين : يعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى ، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام . وهذا هو نص للشافعي رحمه الله " (5) .

ومن تمام الكفاية الزواج . فعندما أمر الشرع بالزواج لمن كان قادر عليه مستطيع لمؤنته ، كان لا بد من كفاية من لم يستطيع عليه ، فعن علقمة قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم : (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ

(1) المدائني ، عز الدين بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، تحقيق : محمد عبد الكريم النمري ، ط1 ، 1418هـ - 1998م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج19 / ص 102

(2) الغزالي ، محمد بن محمد ، ميزان العمل ، بلا طبعة ، 1403هـ - 1983م ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ص 72

(3) الأصفهاني ، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، ج1 / ص 582 ، مرجع سابق .

(4) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب من تحل له المسألة ، ج2 / ص 722 / رقم 1044 ، مرجع سابق .

(5) النووي ، محيي الدين يحيى بن شرف ، المجموع ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ج6 / ص 180

اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ (1).

وبهذا قال العلماء: " أن من تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم يكن له زوجة واحتاج للنكاح ، فجاز أن يعطى منها ما يوفي به دينه وهو متجه" (2).

وقد أمر الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز من ينادي " أين الغارمون أين الناكحون أين المساكين أين اليتامى حتى أغنى كلا من هؤلاء " (3).

ثانياً : الصدقة . الصدقة من الأمور التي تكون حلاً من حلول الفقر ، فهي ملازمة للزكاة وأن لم تكن واجبة فهي قرينة إلى الله تعالى ، وأشار القرآن الكريم إلى فضلها في كثير من الآيات ، قال تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ ﴾ [إبراهيم : 31] . وقال تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : 195] . وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ [البقرة : 267] .

ومن الأحاديث في فضل الصدقة التي ترغب المتصدق بها ، عن عدي بن حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم من عمله وينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه فاتقوا النار ولو بشق تمرة) (4).

فوائد الصدقة .

1- أنها سبب لنمو المال وبركته . وفي الصدقات بركة المال وزيادة فيه فعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله) (5).

(1) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر أحصن للفرج) . وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح ، ج 5 / ص 1949 / رقم 4778 . مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ، ج 2 / ص 1018 / رقم 1400 ، به ، مرجع سابق .

(2) الرحيباني ، مصطفى السيوطي ، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ، بلا طبعة ، 1243 هـ - 1961 م ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ج 2 / ص 147 . وأنظر القرضاوي ، يوسف ، مشكلة الفقر وكيف عالجهما الإسلام ، ط 5 ، 1406 هـ - 1986 م ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ص 90 .

(3) ابن كثير ، إسماعيل بن عمر ، البداية والنهاية ، بلا طبعة وتاريخ ، مكتبة المعارف ، ج 9 / ص 200 .

(4) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ، ج 6 / ص 2729 / رقم 7074 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمره أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار ، ج 2 / ص 702 / رقم 1016 ، به ، مرجع سابق .

(5) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب استحباب العفو والتواضع ، ج 4 / ص 2001 / رقم 2588 . مرجع سابق .

وعن أبي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ فَقَالَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُمِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ)⁽¹⁾.

2- الصدقة دواء للأمراض البدنية . حتى نكون ممن يكون علاجه الصدقة لا بد من استحضر النية عندما نريد الصدقة بنية الشفاء ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الأعمال بالنيات)⁽²⁾.

وقال أبو داود : حدثنا محمد بن سليمان الأنباري حدثنا كثير بن هشام عن عمر ابن سليم الباهلي عن الحسن قال : قال صلى الله عليه وسلم : (حصنوا أموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم بالصدقة)⁽³⁾ .

قال أبو بكر الخبازي بنيسابور : " مرضت مرضاً خطراً فرأيت جار لي صالح فقال : استعمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (داووا مرضاكم بالصدقة) وكان الوقت صيفاً فاشترت بطيخاً كثيراً ، واجتمع جماعة من الفقراء والصبيان فأكلوا ، ورفعوا أيديهم إلى الله عز وجل ، ودعوا لي بالشفاء ، فوالله ما أصبحت إلا وأنا في كل عافية من الله تبارك وتعالى "⁽⁴⁾.

وقال حاتم بن الجراح ، سمعت علي بن الحسن بن شقيق سمعت ابن المبارك وسأله رجل عن قرحة خرجت في ركبته منذ سبع سنين وقال : وقد عالجتها بأنواع العلاج وسألت الأطباء فلم أنتفع به فقال له : " اذهب فاحفر بئراً في مكان حاجة إلى الماء ، فإني أرجو أن ينبع هناك عين ، ويمسك عنك الدم ففعل الرجل فبرأ " ⁽⁵⁾.

وشكا رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قسوة قلبه ، فقال عليك بالصدقة ، قال الإمام أحمد بن حنبل : حدثنا أبو كامل ثنا حماد عن أبي عمير الجوني عن رجل عن أبي هريرة أن رجلاً شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قسوة قلبه فقال له : (ان أرذت تليين قلبك فأطعم المسكين وامسح رأس اليتيم)⁽⁶⁾.

(1) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، باب فضل الصدقة في سبيل الله وتضعيفها ، ج 3 / ص 1505 / رقم 1892 . مرجع سابق .

(2) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ج 1 / ص 3 / رقم 1 ، مرجع سابق .

(3) أبو داود ، سليمان بن الأشعث ، المراسيل لأبي داود ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ط 1 ، 1408 هـ ، دون ميلادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ص 128 . وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته ، ط 3 ، 1408 هـ - 1988 م ، المكتب الإسلامي ، بيروت - دمشق . ص 634 .

(4) الأصفهاني ، أحمد بن محمد السلفي ، معجم السفر ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي ، بلا طبعة وتاريخ ، المكتبة التجارية - مكة المكرمة ، ص 251 .

(5) الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط 9 ، 1413 هـ ، دون ميلادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ج 8 / ص 407 .

(6) أخرجه أحمد بن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل ، ج 2 / ص 263 ، مرجع سابق . قال شعيب الأرنؤوط الحديث ضعيف لجهالة الراوي عن أبي هريرة .

3- في الصدقة انشراح الصدر ، وراحة القلب وطمأنينته . فإن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب مثل البخيل والمنفق كمثلي رجلين عليهما جبتان من حديد من ثدييهما إلى تراقيههما فأما المنفق فلا ينفق إلا اتسعت أو فرت على جلده حتى يخفى أثرها ، وأما البخيل فلا يريد أن ينفق شيئاً إلا لزقت كل حلقة مكانها فهو يوسعها ولا تتسع .

عن أبي هريرة قال : (ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَلَ الْبَخِيلِ وَالْمُتَّصِدِّ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ قَدْ اضْطُرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى ثُدْيِهِمَا وَتَرَاقِيهِمَا فَجَعَلَ الْمُتَّصِدُّ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَنْهُ حَتَّى تَغْشَى أَنَامِلَهُ وَتَعْفُو أَثَرَهُ وَجَعَلَ الْبَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ وَأَخَذَتْ كُلَّ حَلْقَةٍ مِمَّا كَانَ فِيهَا قَالَ : أَبُو هُرَيْرَةَ فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ بِإِضْبَعِهِ هَكَذَا فِي جَيْبِهِ فَلَوْ رَأَيْتَهُ يُوسِّعُهَا وَلَا تَتَّوَسَّعُ)⁽¹⁾ .

4- الصدقة تظل صاحبها يوم القيامة . عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (سَبَعَةُ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ إِمَامٌ عَدْلٌ وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ وَرَجُلٌ ذَكَرَ لِلَّهِ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ)⁽²⁾ .

5- إن العبد لا يصل إلى حقيقة البر إلا بالصدقة من أفضل ما يملك . قال تعالى ﴿ كُنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران : 92] .

6- الصدقة سبب للنجاة من النار وسبب لدخول الجنة . عن عدي بن حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيِّكَلُمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ فَيَنْظُرُ أَيَّمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهِ وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ)⁽³⁾ .

⁽¹⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب اللباس ، باب جيب القميص من عند الصدر وغيره ، ج 5 / ص 2185 / رقم 5416 . مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب مثل المنفق والبخيل ، ج 2 / ص 708 / رقم 1021 ، به ، بلفظ : جنتان بدل جبتان . مرجع سابق .

⁽²⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب الصدقة باليمين ، ج 2 / ص 517 / رقم 1357 . مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب فضل إخفاء الصدقة ، ج 2 / ص 715 / رقم 1031 ، به ، مرجع سابق .

⁽³⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ، ج 6 / ص 2729 / رقم 7074 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار ، ج 2 / ص 702 / رقم 1016 ، به ، مرجع سابق .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من أنفق زوجين في سبيل الله نودي من أبواب الجنة يا عبدالله هذا خير فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد ومن كان من أهل الصيام دعي من باب الصيام دعي من باب الريان ومن كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة) فقال: أبو بكر رضي الله عنه بأبي وأمي يا رسول الله ما على من دعي من تلك الأبواب من ضرورة فهل يدعى أحد من تلك الأبواب كلها قال نعم وأرجو أن تكون منهم⁽¹⁾.

7- إن الصدقة هي الباقية من المال المنفق . قال تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 272]. وفي الحديث قال أبو عيسى: حدثنا محمد بن بشر حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة عن عائشة أنها قالت ما بقي منها قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ما بقي منها قال بقي غيرها) (2).

ثالثاً: الكفارات . وهناك أمور أخرى غير الزكاة والصدقة تساهم في حل مشكلة الفقر ، منها الكفارات ، وهي وإن لم تكن كالزكاة في مقدارها مما يفي في حاجة الفقير لكنها تساهم في علاج هذه الظاهرة . وهي أنواع :

1- الحنث في اليمين . قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ هَلِيئِكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: 89]. وهذه وسيلة من وسائل الأنفاق في سبيل الله تعالى . وقد مدح الله تعالى المؤمنين الذين يوفون بندورهم ، قال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً﴾ [الإنسان: 7]. وقال تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: 29] .

2- كفارة الظهار لمن قال لزوجته أنتي علي كظهر أمي . وكفارته كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تُوَعِّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا

(1) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب فضائل الصحابة ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (لو كنت متخذاً خليلاً) ، ج 2 / ص 671 / رقم 1798 . مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب من جمع الصدقة وأعمال البر ، ج 2 / ص 711 / رقم 1027 ، به ، مرجع سابق .

(2) أخرجه الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب الصفة القيامة والرقائق والورع ، ج 4 / ص 644 / رقم 2470 . مرجع سابق و قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح .

تَعْمَلُونَ خَيْرٌ (3) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ [المجادة : 2-4] .

3- كفارة الجماع في نهار رمضان . وهي مثل كفارة الظهر لكنها ثابتة بالحديث الذي يرويه عن أبي هريرة قال جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (هَلَكْتُ قَالَ مَا شَأْنُكَ قَالَ وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ قَالَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْتِقَ رَقَبَةً قَالَ لَا قَالَ فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مَسْكِينًا قَالَ لَا قَالَ اجْلِسْ فَجَلَسَ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ الصَّخْمُ قَالَ خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ قَالَ أَعَلَى أَفْقَرٍ مِنَّا فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ قَالَ أَطْعِمَهُ عِيَالَكَ (1).

4- فدية الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام قال تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ [البقرة : 184] . والكفارات لم تشرع لإغناء فقير ، هذا في حالة عدم القدرة على الصيام شرع بدل منها ، ولا إغناء للفقير به فالمقصود منها هو نيل ثواب وأجر لتكفير ما فعله من ذنب ، فإذا وجد مسوغاً لها كالحنث والظهر والجماع في نهار رمضان أديت ، وإذا لم يوجد لها مسوغ لم تؤد ، ومن هنا أقول بأن الكفارات جزء يسير مما يكون علاجاً لهذه الظاهرة.

قال البزدوي : " وأما الكفارة فلا تستغني عن شرط القدرة ، وعن قيام صفة اليسر في تلك القدرة إلا إنها لم تشرع للاغناء ، ألا ترى إنها شرعت ساترة أو زاجرة لا أمراً أصلياً للفقير اغناء له ، ألا ترى أنه يتأدى بالتحريم وبالصوم ولا اغناء فيهما ، لكن المقصود به نيل الثواب ليقابل بموجب الجناية ، وما يقع به كفاية الفقير في باب الكفارة يصلح سبباً للثواب ، ولذلك يتأدى بالإباحة ولا اغناء يحصل بها ، فإذا لم يكن الاغناء مقصوداً لم يشترط صفة الغنى في المخاطب بها ، بل القدرة واليسر بها شرط وذلك لا ينعدم بالدين ، ويتبين أنها لم تجب شكراً للغنى بل جزاء للفعل فلم يشترط كمال صفة الغنى ، إنما اشترط أدنى ما يصلح لطلب الثواب ، وأصل المال كاف لذلك " (2).

المطلب الثالث : وجوب العمل .

ومن وسائل الإسلام لعلاج ظاهرة الغلاء وجوب العمل في حق القادرين عليه ، حتى يكفي نفسه ومن يعول ، وإذا نظرنا في سيرة السلف الصالح نجد أنهم لم يكونوا منقطعين عن العمل للعبادة بحجة التوكل

(1) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب كفارة الأيمان ، باب متى تجب الكفارة على الغني والفقير ، ج 6 / ص 2467 / رقم 6331 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة ، ج 2 / 78 / رقم 1111 ، به ، مرجع سابق .
(2) البزدوي ، علي بن محمد ، كنز الوصول إلى معرفة الأصول ، بلا طبعة وتاريخ ، مطبعة جاويد بريس ، كراتشي ، ص 39 .

على الله تعالى ، وهي صفة ذمها الشرع ، فالله تعالى يقول : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ [المللك : 15] وقال تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الجمعة : 10] . وفي الحديث الذي روي عن الزُّبَيْرِ بنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لئن يأخذ أحدكم حَبْلَهُ فَيَأْتِي بِحُرْمَةِ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكْفُفَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ) (1) .

قال القاري : " وفيه التحريض على الأكل من عمل يده والاكْتِسَاب من المباحات ، وكان السلف إذا سقط من أحدهم سوطه ، لا يسأل من يناوله إياه " (2) .

وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أْتَى عَلَى قَوْمٍ فَقَالَ : " مَا أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ ، فَقَالَ : بَلْ أَنْتُمْ الْمُتَكَلِّمُونَ ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالْمُتَوَكِّلِينَ ؟ رَجُلٌ أَلْفَى حَبَّةً فِي بَطْنِ الْأَرْضِ ، ثُمَّ تَوَكَّلَ عَلَى رَبِّهِ " (3) .
وفي الحديث الذي يرويه الْمُقَدِّمُ رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما أَكَلَّ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ) (4) .

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أَنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِ يَدِهِ) (5) .

وقال أبو الزاهرية : " كان داود يعمل القفاف ، ويأكل منها " (6) . أي ما ينتجه منها .

وقال ابن المنذر : " وإنما فَضَّلَ عمل اليد على سائر المكاسب ، إذا نصح العامل بيده " (7) .

وقد ذكر معمر عن سليمان : " أنه كان يعمل الخوص ، ف قيل له : أتعمل هذا وأنت أمير المدائن ، يجري عليك رزق ؟ قال : إني أحب أن أكل من عمل يدي " (8) .

(1) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب الاستعفاف عن المسألة ، ج 2 / 535 / رقم 1402 ، مرجع سابق .

(2) العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، ج 9 / ص 50 ، مرجع سابق .

(3) أخرجه البيهقي ، شعب الإيمان ، ج 2 / ص 429 ، مرجع سابق ، إسناده صحيح .

(4) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب كسب الرجل وعمله بيده ، ج 2 / 730 / رقم 1966 ، مرجع

سابق

(5) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب كسب الرجل وعمله بيده ، ج 2 / 730 / رقم 1967 ، مرجع

سابق

(6) ابن بطال ، شرح صحيح البخاري ، ج 6 / ص 210 ، مرجع سابق .

(7) المصدر السابق ، ج 6 / ص 210 .

(8) المصدر السابق ، ج 6 / ص 210 .

قال ابن حجر: "ومن فضل العمل باليد، الشغل بالأمر المباح عن البطالة، واللغو وكسر النفس بذلك، والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة إلى الغير" (1).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما بعث الله نبيًا إلا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت فقال: نعم كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة) (2).

وقال ابن الجوزي قيل لأحمد: "ما تقول في رجل جلس في بيته أو مسجده، وقال لا أعمل شيئًا حتى يأتي رزقي فقال أحمد: هذا رجل جهل العلم" (3). أما سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله جعل رزقي تحت ظل رمحي) (4).

وقال حكيم: "من دلائل العجز كثرة الإحالة على المقادير" (5).

وقال بعض الحكماء: "الحركة بركة والتواني هلكة، والكسل شؤم، وكلب طائف خير من أسد رابض، ومن لم يحترف لم يعتلف" (6).

والعمل هو السبيل الأمثل والأكمل لعلاج الغلاء، ولا سبيل لكفاية الإنسان ومن يعول إلا بطريق الكسب المشروع لتحصيل رزقه، وأبعاد شبح الغلاء عنه، هذا في حالة أنه قادر على مزاولة العمل، أما إذا كان غير قادر عليه أو لم يتمكن من الحصول عليه، فتكون الدولة الإسلامية هي التي تكفل له كفايته.

أما في البطالة فيكون الفقر والحاجة والغلاء، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: "ما شر شيء من البطالة في العالم" (7).

قال المناوي: "وفيه ذم لمن يدعي التصوف، ويتعطل عن المكاسب، ولا يكون له علم يؤخذ عنه، ولا عمل في الدين يقتدى به، ومن لم ينفع الناس بحرفة يعملها يأخذ منافعهم، ويضيق عليهم معاشهم فلا فائدة في حياته لهم إلا أن يكدر الماء، ويغلي الأسعار" (8).

المطلب الرابع: الاقتصاد في المعيشة.

مثلما أن الإسراف والتبذير سبب من أسباب الغلاء، فإن الاقتصاد في المعيشة من الأسباب المادية لعلاج هذه الظاهرة.

(1) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج4 / ص 304، مرجع سابق.

(2) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب رعي الغنم على قراريط، ج2 / 789 / رقم 2143، مرجع سابق.

(3) المقدسي، الآداب الشرعية والمنح المرعية، ج3 / ص 269، مرجع سابق.

(4) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في الرماح، ج3 / 1067، والحديث أورده البخاري معلقاً عن ابن عمر رضي الله عنه، مرجع سابق.

(5) الأبيشي، المستطرف في كل فن مستظرف، ج2 / ص 128، مرجع سابق.

(6) الأبيشي، المستطرف في كل فن مستظرف، ج2 / ص 127.

(7) أخرجه البيهقي، شعب الإيمان، ج3 / ص 321، مرجع سابق.

(8) المناوي، فيض القدير، ج2 / ص 290، مرجع سابق..

قال الغزالي : " ونعني بالاقتصاد الرفق بالإنفاق ، وترك الخرق فمن اقتصد فيها أمكنه الإجمال في الطلب " (1) .

قال الإمام أحمد بن حنبل : حدثنا أبو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ قال ثنا سُكَيْنُ بن عبد الْعَزِيزِ الْعَبْدِي ثنا إِبْرَاهِيمُ الْهَجْرِي عن أَبِي الْأَحْوَصِ عن عبد الله بن مَسْعُودٍ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما عال من اقتصد) (2) .

قال المناوي : " في المعيشة أي ما افتقر من أنفق فيها قصداً ولم يتجاوز إلى الإسراف ، أو ما جار ولا جاوز الحد ، والمعنى إذا لم يبذر بالصرف في معصية الله ولم يقتر فيضييق على عياله ويمنع حقاً وجب عليه ، شحاً وقنوطاً من خلف الله الذي كفاه المؤمن ، ومن ثم قيل صديق الرجل قصده ، وعدوه سرفه ، وقيل : لا خير في السرف ولا سرف في الخير ، وقيل : لا كثير مع إسراف " (3) .

وقال الإمام أحمد بن حنبل في مسنده : حدثنا عِصْرَامُ بن خَالِدٍ حدثني أَبُو بَكْرٍ بن عبد الله عن صَمْرَةَ عن أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قال : (من فقه الرجل رفقه في معيشته) (4) .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " كفى بالمرء سرفاً أن يأكل كل ما انتهى " (5) .
وروي أن رجلاً أبصر أبا الدرداء يلتقط حباً من الأرض وهو يقول : " إن من فقهك رفقتك في معيشتك " (6) .

(1) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج 3 / ص 315 ، مرجع سابق .

(2) أخرجه أحمد بن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل ، ج 1 / ص 447 ، مرجع سابق . والحديث ضعيف : وفيه إبراهيم بن مسلم الهجري ، قال النسائي : ضعيف ، الضعفاء والمجروحون للنسائي ، ص 11 . وقال سفيان بن عيينة : كان إبراهيم الهجري يسوق الحديث سياقة جيدة على ما فيه ، وقال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي لين الحديث . ، الجرح والتعديل ، ج 2 / ص 131 .

(3) المناوي ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ج 5 / ص 454 ، مرجع سابق

(4) أخرجه أحمد بن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل ، ج 1 / ص 447 ، مرجع سابق . والحديث ضعيف : وفيه أبو بكر بن عبد الله بن مريم قال ابن عدي : والغالب على حديثه الغرائب وقل ما يوافقه عليه الثقات وأحاديثه سالحة وهو ممن لا يحتج بحديثه ولكن يكتب حديثه ، الكامل في ضعفاء الرجال ، ج 2 / ص 39 . وقال الهيثمي : اختلط وترك حديثه لأختلاطه ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، ج 1 / ص 220 . وفيه علة أيضاً وهي كما قال الألباني : منقطع لأن ضمرة لم يسمع من أبي الدرداء كما أفاده الذهبي ، فإن بين وفاتيهما نحو مائة سنة . سلسلة الأحاديث الضعيفة ، ج 2 / ص 33 ، مرجع سابق .

(5) ابن أبي الدنيا ، عبد الله بن محمد ، إصلاح المال ، تحقيق : محمد خير رمضان يوسف ، ط 1 ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان . ص 101 .

(6) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ج 3 / ص 315 ، مرجع سابق .

وقال أبو داود : حدثنا النُّفَيْلِيُّ ثنا زُهَيْرٌ ثنا قَابُوسُ بن أبي ظَبْيَانَ أَنَّ أَبَاهُ حدثه ثنا عبد الله بن عَبَّاسٍ أَنَّ نَبِيَّ
اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (إِنَّ الْهُدْيَ الصَّالِحَ وَالسَّمْتَ الصَّالِحَ وَالِاِقْتِصَادَ جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ
جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ)⁽¹⁾ .

وقال بعض الحكماء : " إغلب هواك على الفساد ، وكن مقبلاً على القصد يقبل عليك المال ، والاقتصاد
يعصم من عظيم الذنب ، وفيه راحة للبدن ومرضاة للرب وتحصين من الذنوب"⁽²⁾ .
قال الحكماء : " التدبير نصف العيش ، فقال : بل العيش كله "⁽³⁾ .

وعن الحسن قال : " إن من علامة المؤمن قوة دين ، وحزماً في لين ، وإماماً في يقين ، وحلماً في علم وكياساً
في مال ، وإعطاء في حق ، وقصداً في غنى ، وتجمالاً في فاقة ، وإحساناً في قدرة ، وتورعاً في رغبة ، وتعففاً في
جهد ، وصبراً في شدة ، وقوة في المكارِه (...)"⁽⁴⁾ .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " يكفي أهل بيت كل شهر ثلاثة دراهم لحم "⁽⁵⁾ .
وقال معاوية : " القصد قوام المعيشة ويكفي عنك نصف المؤنة ، وقال أيضاً : " حسن التدبير مفتاح الرشد
، وباب السلامة الاقتصاد "⁽⁶⁾ .

المطلب الخامس : سياسة الاعتماد على الذات .

اولاً : الحث على الزراعة . ومن الأسباب المادية لعلاج ظاهرة الغلاء تشجيع الزراعة ، وبها تتم الكفاية
وهي من أكثر ما يمكن أن يحتاج إليه البشرية ، وبها تخلص الأمة من سيطرة الدول المصدرة المتعاملة بالربا
بحجة المقايضة ، والتي أصبحت تتحكم في قوت الأمة ، مما يزيد من أعباء الفوائد المتراكمة ، بسبب
الاعتماد على تلك الدول ، فالزرع والغرس فيهما مادة الغذاء للأحياء ولذا لما شرع الإسلام الزراعة وحث
عليها لم تكن إلا لفائدتها التي تعود عليها بالدنيا والآخرة ، وجعلها سبباً من أسباب الكسب ، وفي الزراعة
مضاعفة أجر المتصدق وضرب لذلك مثلاً ، قال تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ

⁽¹⁾ أخرجه أبو داود ، سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب في الوقار ، ص 521 / رقم 4776 ، مرجع سابق . والحديث حسن
وفيه : قابوس بن أبي ظبيان حنين بن جندب الجنبلي ، قال المنذري : ضعيف لا يحتج بحديثه ، وقال ابن حبان : لا بأس به
، الثقات ، ج 2 / ص 209 . وقال ابن حبان : كان رديء الحفظ يتفرد عن أبيه بما لا أصل له ربما رفع المراسيل ، وأسند
الموقوف كان يحيى بن معين شديد الحمل عليه ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، ج 2 / ص 216 . وقال
يحيى بن معين ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم ضعيف الحديث لين يكتب حديثه ولا يحتج به ، الجرح والتعديل ، ج 7
/ ص 145 .

⁽²⁾ ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال ، ص 101 ، مرجع سابق .

⁽³⁾ المدائني ، شرح نهج البلاغة ، ج 18 / ص 157 ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال ، ص 100 ، مرجع سابق .

⁽⁵⁾ المصدر السابق ، ص 101 .

⁽⁶⁾ ابن أبي الدنيا ، إصلاح المال ، ص 101 ، مرجع سابق .

حَبَّةٌ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿ [البقرة : 261] .

قال القرطبي: " دلّت هذه الآية على أنّ حرفة الزّرع من أعلى الحرف ، التي يتخذها الناس ، والمكاسب التي يشتغل بها العمّال ، ولذلك ضرب الله بها المثل " (1) .

وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما من مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ) (2) .

قال النووي: " وفي الحديث فضيلة الغرس وفضيلة الزرع ، وأن أجر فاعلي ذلك مستمر ما دام الغراس والزرع ، وما تولد منه إلى يوم القيامة " (3) .

ومما يدل على أن الزارع له أجر على ما زرع ، فيما رواه أحمد في مسنده قال : حدثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ يَغْنِي الْخِرَاسَانِي ثَنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ اللَّيْثِيِّ قَالَ سَمِعْتُ بِنَ شَهَابٍ يَقُولُ أَشْهَدُ عَلَى عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : (مَا مِنْ رَجُلٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مِنْ الْأَجْرِ قَدْرًا مَا يَخْرُجُ مِنْ تَمَرٍ ذَلِكَ الْغَرَسُ) (4) .

ومما يدل أيضاً على تشجيع الزراعة ، حق التملك ، فقد أعطى الشرع أن من أحيا أرضاً ميتة فهي له عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ) (5) . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " من أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ " (6) وَقَالَ عُرْوَةُ : " فَصَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ " (7) . وقال طاووس : " من أحيا مواتا على دعوة من المصّر فهي له مع ماله من الأجر " (8) .

(1) الدمشقي ، عمر بن علي ابن عادل ، اللباب في علوم الكتاب ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، ط 1 ، 1419 هـ - 1998 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج 4 / ص 381 .

(2) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب المزارعة ، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه ، ج 2 / ص 817 / رقم 2195 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب فضل الغرس والزرع ، ج 3 / 1181 / رقم 1552 ، به ، مرجع سابق .

(3) النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ج 10 / ص 213 ، مرجع سابق .

(4) أخرجه أحمد بن حنبل ، مسند أحمد بن حنبل ، ج 5 / ص 415 ، مرجع سابق . والحديث ضعيف ، لأجل عبد الله بن عبد العزيز الليثي ، قال الهيثمي : وثقه مالك وسعيد بن منصور ، وضعفه جماعة ، وقال : وبقيّة رجاله رجال الصحيح . وقال ابن حبان : كان ممن اختلط بأخرة حتى كان يقلب الأسانيد وهو لا يعلم ، ويرفع المراسيل من حيث لا يفهم فاستحق الترك ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، ج 2 / ص 8 ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث ضعيف الحديث لا يشتغل بحديثه ، ليس في وزن يشتغل بخطائه عامة حديثه خطأ لا أعلم له حديثاً مستقيماً ، يكتب حديثه ، وقال أبو زرعة : ليس بالقوي . الجرح والتعديل ، ج 5 / ص 103 .

(5) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب المزارعة ، باب من أحيا أرضاً مواتاً ، ج 2 / ص 823 / رقم 2210 ، مرجع سابق ، وفي رواية عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (وَلَيْسَ لِعَرَقِ ظَلَمٍ فِيهِ حَقٌّ) .

(6) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب المزارعة ، باب من أحيا أرضاً مواتاً ، ج 2 / ص 823 ، مرجع سابق ، ابن بطال ، شرح صحيح البخاري ، ج 6 / ص 474 ، مرجع سابق .

(8) القرشي ، يحيى بن آدم ، كتاب الخراج ، ط 1 ، 1974 م ، دون هجري ، دار الكتب العلمية ، لاهور - باكستان ، ص 98 .

قال يحيى القرشي: " وإحياء الأرض أن يستخرج فيها عيناً أو قليباً أو يسوق إليها الماء وهي أرض لم تزرع ولم تكن في يد أحد قبله ، يزرعها أو يستخرجها حتى تصلح للزرع فهذه لصاحبها أبداً لا تخرج من ملكه وإن عطلها بعد ذلك ؛ لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحيا أرضاً فهي له فهذا إذن من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها للناس ، فإن مات فهي لورثته وله أن يبيعها إن شاء"⁽¹⁾ وقيل لعثمان بن عفان رضي الله عنه : " أنغرس بعد الكبر فقال : لئن تقوم الساعة وأنا من المصلحين خير من أن توافيني وأنا من المفسدين " ⁽²⁾.

وكذلك مما يدل على تشجيع الزراعة أنه أجاز لمن لا يستطيع زراعة أرضه أن يعطيها لمن يستطيع ذلك . ففي الحديث : عن ابن عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (عَامَلَ أَهْلَ حَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ)⁽³⁾.

قال الزركشي: " تجوز المساقاة في النخل والكرم ، وكل شجر له ثمر مقصود ، لأن الحاجة تدعو إلى المساقاة على الشجر ، فأشبه النخل والكرم ، ويشترط أن يكون بجزء مشاع معلوم ، كالثلث ، والربع ، والعشر ، ونحو ذلك ، للحديث ، لا على صاع أو آصع ، أو ثمرة نخلة بعينها ، لما فيه من الغرر ، إذ يحتمل أن لا يحصل إلا ذلك فيتضرر رب الأصل ، ويحتمل أن يكثر الحاصل فيتضرر العامل " ⁽⁴⁾.

ثانياً : الحث على التجارة . التجارة من الأمور الهامة في علاج ظاهرة الغلاء ، وهي طريقة من طرق الكسب التي يتحصل بها الإنسان على قوته وقوت من يعول ، ولفوائدها التي تعود عليه بالنفع من كفايته بما هو مشروع ، وخير التجارة هي التي تكون مع الله تعالى ، حيث قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (10) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الصف : 10 - 11] ومن ثم تأتي التجارة بالمعنى المراد منها وهي : تقليب المال بالتصرف فيه لغرض الربح ⁽⁵⁾ . كما قال تعالى : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ) [البقرة : 282] . ومن صور التجارة التي تكون سبباً للكسب ، ففي الحديث الذي

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 101 .

⁽²⁾ الصفوري ، نزهة المجالس ومنتخب النفائس ، ج2 / ص 271 ، مرجع سابق .

⁽³⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب المزارعة ، باب المزارعة بالشرط ونحوه ، ج2 / ص 820 / رقم 2203 ، مرجع سابق . مرجع سابق ، وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب المساقاة والمعاملة بجزء من التمر والزرع ، ج3 / ص 1186 / رقم 1551 ، به ، مرجع سابق

⁽⁴⁾ الزركشي ، شمس الدين محمد بن عبد الله ، شرح الزركشي على مختصر الخرقى ، تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط1 ، 1423هـ - 2002م ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، ج2 / ص 174 .

⁽⁵⁾ المناوي ، التوقيف على مهمات التعاريف ، ص 160 ، مرجع سابق .

ترويه عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ مِنْ أَطْيَبِ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَوَلَدُهُ مِنْ كَسْبِهِ)⁽¹⁾.

وعن الزُّبَيْرِ بنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لَنْ يَأْخُذَ أَحَدَكُمْ حَبْلُهُ فَيَأْتِي بِحُرْمَةِ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكْفُفَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ)⁽²⁾.
قال ابن عبد البر : " كراهية السؤال لكل من فيه طاقة على السعي والاكتساب ، وفيه ذم المسألة وحمد المعالجة ، والسعي والتحرّف في المعيشة " ⁽³⁾.

وسأل رجل الإمام أحمد رحمه الله فقال : " أربعة دراهم درهم من تجارة ، ودرهم من صلة الإخوان ، ودرهم من أجر التعليم ، ودرهم من غلة بغداد ، فقال : أحبه إلي من تجارة بزة ، وأكرهها عندي الذي من صلة الإخوان ، وأما أجر التعليم فإن احتاج فليأخذه ، وأما غلة بغداد فأنت تعرفها فأني شيء تسألني عنها " ⁽⁴⁾.

وقال المروزي : " سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله إني في كفاية قال : إلزم السوق تصل به الرحم وتعود به على نفسك " ⁽⁵⁾.

وقال إبراهيم النخعي : " وسئل عن الرجل يترك التجارة ويقبل على الصلاة يعني ، ورجل يشتغل بالتجارة أيهما أفضل قال التاجر الأمين " ⁽⁶⁾.

قال سفيان الثوري : " المال في هذا الزمان سلاح المؤمن " ⁽⁷⁾. وعن أبي الدرداء : " من فقه الرجل استصلاحه معيشتة " ⁽⁸⁾.

وقال عمر رضي الله عنه : " ما جاءني أجلي في مكان عدا الجهاد في سبيل الله ، أحب إلي من أن يأتيني وأنا بين شعبتي رجلي أطلب من فضل الله " وتلا ﴿ وَأَخْرُوقَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [المزمل : 20] ⁽⁹⁾.

(1) سبق تخريجه ، ص 93.

(2) سبق تخريجه ، ص 114 .

(3) النمري ، يوسف بن عبدالله بن عبد البر ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي وآخرون ، بلا طبعة ، 1387هـ ، دون ميلادي ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ج 18 / ص 321.

(4) المقدسي ، الآداب الشرعية والمنح المرعية ، ج 3 / ص 261 ، مرجع سابق .

(5) المصدر السابق ، ج 3 / ص 261 .

(6) المصدر السابق ، ج 3 / ص 261.

(7) الكتاني ، عبد الحي ، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ج 1 / ص 17 .

(8) المرجع السابق ، ج 1 / ص 17.

(9) المرجع السابق ، ج 2 / ص 25 .

وقال سعيد بن المسيب: " لا خير فيمن لا يطلب المال يقضي به دينه ، ويصون به عرضه ، ويصل به رحمه فان مات تركه ميراثاً لمن بعده ، وخلف ابن المسيب أربعمائة دينار"⁽¹⁾.

وقال محمد بن الراضي: " مرَّ إبراهيم النخعي على امرأة من مزاد وهي تغزل على بابها فقال : يا أم بكر أما كبرتِ أما آن لك أن تلقي هذا ، قالت : كيف ألقيه وقد سمعت علياً - رضي الله عنه - يقول : إنَّه من طيبات الرزق "⁽²⁾.

ثالثاً: الحث على الصناعة . فكما يحتاج المجتمع إلى الزراعة في الحصول على المواد الغذائية التي تنبتها الأرض ، وإلى التجارة في الكسب ، فإنه بحاجة إلى الصناعات في الشؤون المتعددة ، كصناعة الحديد، والتعدين ، والسفن ، والملابس وغيرها مما تحتاج إليه الأمة لحفظ كيانها ، ولا شك بأن هذه الطريقة هي عماد الاقتصاد الإسلامي لكل أمة تريد أن تحيا حياةً استقلالية عزيزة . وإلى هذا أشار القرآن الكريم فالصناعة بشكل عام قال تعالى : ﴿ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ [الشعراء : 128] . وعن صناعة الحديد قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ [الحديد : 24] . وعن صناعة الأثاث والغزل والنسيج قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَانًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ (80) وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُنمِّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ [النحل : 79-80] .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لأزواجه : أسرعن لحوقاً بي أطولكن يدا قالت عائشة : فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه و سلم نمد أيدينا في الجدار نتناول فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه و سلم وكانت امرأة قصيرة و لم تكن أطولنا فعرفنا حينئذ أن النبي صلى الله عليه و سلم إنما أراد بطول اليد الصدقة قال : وَكَانَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةً صَانِعَةً الْيَدِ تَدْبَعُ وَتَحْرُزُ وَتَصَدَّقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ⁽³⁾.

⁽¹⁾ محمد ، عبدالرحمن بن علي ، تلبيس إبليس ، تحقيق :السيد الجميلي ، ط1 ، 1405هـ - 1985م ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ص 224 .

⁽²⁾ الثعلبي ، أحمد بن محمد بن إبراهيم ، الكشف والبيان ، تحقيق : محمد بن عاشور وآخرون ، ط1، 1422هـ -2002م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان، ج 2 / ص 267 .

⁽³⁾ أخرجه الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، ج4 / ص 26 . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه ، وقال الذهبي في التلخيص : على شرط مسلم . ، مرجع سابق .

وهذا يدل على أنها كانت تصنع بيدها وتتصدق مما تكسبه من حرفتها . وعن أبي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (كَانَ زَكَرِيَّا نَجَّارًا)⁽¹⁾ .

قال النووي : " فيه جواز الصنائع ، وان النجارة لا تسقط المروءة ، وإنها صنعة فاضلة ، وفيه فضيلة لزكريا عليه السلام فانه كان صانعاً يأكل من كسبه " ⁽²⁾ . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أفضل ما أكل الرجل من كسبه . ففي الحديث : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إِنَّ مِنْ أَطْيَبِ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَوَلَدُهُ مِنْ كَسْبِهِ) ⁽³⁾ .

وعن عبدالله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الله يحب المؤمن المحترف)⁽⁴⁾ .

قال المناوي : " أي المتكلف بطلب المعاش بنحو صناعة ، وزراعة ، وتجارة " ⁽⁵⁾ . ولهذا كان عمر رضي الله عنه إذا نظر إلى ذي سيما سأل : أله حرفة ؟ فإذا قيل لا سقط من عينه " ⁽⁶⁾ . وقال العارف البرهان المتبولي : " حكم الفقير الذي لا حرفة له كالبومة الساكنة في الخراب ليس فيها نفع لأحد " ⁽⁷⁾ .

وقال العارف الخواص رضي الله عنه : " الكامل من يسلك الناس وهم في حرفهم ؛ لأنه ما سبب مشروع إلا وهو مقرب إلى حضرة الله تعالى ، وإنما يبعد الناس من الحضرة الإلهية عدم إصلاح نيتهم في ذلك الأمر علماً أو عملاً " ⁽⁸⁾ .

وعن عمر ابن الخطاب قال لقوم من عبد القبس: ما المروءة فيكم؟ قالوا: العفة والحرفة " ⁽⁹⁾ .
فبالصناعة يتحقق الإكتفاء الذاتي ، والبلد الصناعي لا يذل ، ولا يستعبد ، ولا يؤثر في قراره الآخرون ، فالصناعة تعمل على زيادة الإنتاج ووفرته ، وتحسينه ، وتقديره ، وهو ما يساعده على أعمار الأرض ذلك الإعمار الذي افترضه الله عز وجل على بني الإنسان ، والتعمير يعنى الإنتاج بلغة الاقتصاد الإسلامي ، ومن

(1) أخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الفضائل ، باب فضائل زكريا عليه السلام ، ج 4 / ص 1847 / رقم 2379 ، مرجع سابق

(2) النووي : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج 15 / ص 135 ، مرجع سابق .

(3) سبق تخريجه ، ص 93 .

(4) أخرجه القضاعي ، مسند الشهاب ، ج 2 / ص 142 ، مرجع سابق ، والحديث ضعيف وفيه : ليث بن أبي سليم ، قال ابن حجر : صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه ، تقريب التهذيب . ج 2 / 494 .

(5) المناوي ، فيض القدير ، ج 3 / ص 290 ، مرجع سابق .

(6) المصدر السابق ، ج 3 / ص 291 .

(7) المصدر السابق ، ج 3 / ص 291 .

(8) المصدر السابق ، ج 3 / ص 291 .

(9) علاء الدين الهندي ، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، ج 3 / ص 788 ، مرجع سابق .

أجل الأهمية الخاصة للنشاط الصناعي، والموارد الصناعية من رزق الله أودعها في أرضه ، فما على الإنسان إلا الجهد والعمل في استخراجها للانتفاع بها ، فإذا كانت منتجة محلياً تحد من غلاء الأسعار⁽¹⁾ .

قال الأصفهاني وقيل : الناس أربعة : " ذو صناعة ، وزراعة ، وتجارة ، وإمارة ، وما سوى ذلك فإنهم يغلون الأسعار ويكثرون المياه "⁽²⁾ .

المطلب السادس : التسعير .

الأصل أن لا يكون التسعير : إذا نظرنا إلى الشرع كمصدر من مصادر التشريع الذي ننطلق منه ، فهو مانع من التسعير ، وهو ما حدث في عهد النبوة عندما غلا السعر وطلبوا من النبي صلى الله عليه وسلم أن يضع لهم سعراً لا يتجاوزته التجار فأبى عليه الصلاة والسلام ذلك بقوله: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ يَطْلُبُنِي مِمَّظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ)⁽³⁾ .. وسبب منعه من التسعير لما رأى أن ذلك راجع ما يسمى بقانون العرض والطلب ، وهو في حالة إذا قلت السلعة وزاد الطلب غلا السعر ، وإذا زاد العرض وقل الطلب رخص السعر ، فهذا موجب عدم التسعير ، لكن هل يبقى الأمر كما هو في عهد النبوة ونقول قال صلى الله عليه وسلم إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ ؟ هذا في مجتمع متعاون متحاب يشعر القوي مع الضعيف ، والغني مع الفقير ، أما إذا كان غير ذلك فهل ندع أصحاب السلع والتجار والمحتكرون الجشعون دون تسعير ؟ أم لا بد من حل لهذه الظاهرة - غلاء الأسعار - التي أصبحت الكثير من مجتمعنا يشكو منها ؟ وقد بسط علماء الفقه والاقتصاد الإسلامي القول في التسعير والتعرض لأحكامه بكلام مفصل يطول ذكره ، أما في هذا المطلب سأبين ما هو التسعير ؟ وما حكم التسعير في حالة الغلاء ؟ وما حقيقته ؟ وما صفة التسعير ؟ وهل طبق نظام التسعير ؟ وبيان ذلك كما يلي :

أولاً: التَّسْعِيرُ: هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولى من أمور المسلمين أمراً ، أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا ، فيمتنع من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة⁽⁴⁾ .

وقيل التسعير : هو وضع ثمن محدد للسلع التي يراد بيعها بحيث لا يظلم المالك ولا يرهق المشتري⁽⁵⁾ .

وقيل : هو أن يأمر الوالي السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بكذا⁽⁶⁾ .

(1) أنظر : كرويه ، ياسر بن طه على ، المعاملات المالية المعاصرة في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، بلا طبعة وتاريخ ومكان نشر ، ص 9 .

(2) الأصفهاني ، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، ج 1 / ص 539 ، مرجع سابق .

(3) سبق تخريجه ، ص 7 .

(4) الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، ط 1 ، 1973م ، دون هجري ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ج 5 / ص 335 .

(5) سابق ، سيد ، فقه السنة ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ج 3 / ص 104 .

(6) الشرييني ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، ج 2 / ص 38 ، مرجع سابق .

ومما سبق يتبين بأن التسعير هو تحديد سعر للسلعة المعروضة في الأسواق ، بحيث لا يتجاوزته التجار مما يحقق مصلحة فردية ، وهي من مهام الوالي أو مما ينوب عنه .

ثانياً : حكم التسعير في حالة الغلاء . اختلف العلماء في حكم التسعير إلى رأيين ، ولكل منهم أدلته فيما ذهب إليه .

الرأي الأول : التحريم ، وذهب إليه أكثر الشافعية والحنابلة والمالكية وبه أخذ الشوكاني من بعد ، وقد استدلووا بما يلي :

1- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : (غَلَا السُّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَفَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ غَلَا السُّعْرُ فَسَعَّرْنَا فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنَّ أَلْقَى رَبِّي وَكَيْسَ أَحَدٌ يَطْلُبُنِي مِمَّظَلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ)⁽¹⁾ .

2- روى الشافعي عن الدراوردي عن داود بن صالح التَّمَارِ عن القاسم بن محمد عن عمر رضي الله عنه (إنه مر بحاطب بسوق المصلى ، وبين يديه غرارتان فيهما زبيب ، فسأله عن سعرهما فسعر له مدين لكل درهم ، فقال له عمر رضي الله عنه : قد حدثت بعير مقبلتة من الطائف تحمل زبيباً وهم يعتبرون بسعرك فأما أن ترفع في السعر وإما أن تدخل زبيك البيت فتبيعه كيف شئت ، فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطباً في داره فقال له إن الذي قلت ليس بعزمة مني ولا قضاء ، إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد ، فحيث شئت فبيع وكيف شئت فبيع)⁽²⁾ .

قال الشوكاني⁽³⁾ : " وقد استدل بالحديث وما ورد في معناه على تحريم التسعير وأنه مظلمة " ووجه الدلالة : أن الناس مسلطون على أموالهم ، والتسعير حجر عليهم والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين ، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن ، أولي من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن ، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الأجتهد لأنفسهم وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضي به منافع لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ ﴾ [النساء : 29] . وقال أيضاً : وظاهر الأحاديث أنه لا فرق بين حالة الغلاء وحالة الرخص ، ولا فرق بين المجلوب وغيره وإلى ذلك مال الجمهور⁽⁴⁾ .

⁽¹⁾ سبق تخريجه ، ص 7 .

⁽²⁾ أخرجه البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي ، سنن البيهقي الكبرى ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، بلا طبعة ، 1414هـ - 1994م ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، ج 6 / ص 29 .

⁽³⁾ محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني : فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن ، من أهل صنعاء . ولد بهجرة شوكان من بلاد خولان ، باليمن ، ونشأ بصنعاء . وولي قضاءها سنة 1229 ومات حاكماً بها . ومن مصنفاته : نيل الأوطار ، الأبحاث العرضية ، الزركلي ، الأعلام ، ج 6 / ص 298 ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ الشوكاني ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، ج 5 / ص 333 - 334 ، مرجع سابق . وأنظر : العظيم آبادي ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ، ج 9 / ص 230 ، مرجع سابق .

الرأي الثاني : جواز التسعير . وإليه ذهب الحنفية وبعض المالكية وابن تيمية وابن القيم وبعض متأخري الحنابلة . قال صاحب الفتاوى الهندية : " ولا يسعر بالإجماع إلا إذا كان أرباب الطعام يتحملون ويتعدون عن القيمة ، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير فلا بأس به بمشورة أهل الرأي والبصر هو المختار وبه يفتى " (1) .

وقال ابن العربي المالكي (2) : " والتسعير على الناس إذا خيف على أهل السوق أن يفسدوا أموال المسلمين وما قال النبي صلى الله عليه وسلم حق وما فعله حكم لكن على قوم صح ثباتهم ، واستسلموا إلى ربهم وأما قوم قصدوا أكل الناس والتضييق عليهم فباب الله أوسع وحكمه أمضى " (3) .

رأي ابن تيمية وابن القيم الجوزية . أدلة ابن تيمية : 1- عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ الْعَبْدِ قِيمَةً عَدْلٍ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) (4) .

وقال ابن تيمية: " وهذا الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع بقيمة المثل هو حقيقة التسعير " (5) .

2- عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضراً لبائداً) (6) .

قال ابن تيمية : " فنهى الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادي الجالب للسلعة ، لأنه إذا توكل له مع خبرته بحاجة الناس إليه أغلى الثمن على المشتري ، فنهاه عن التوكل له - مع أن جنس الوكالة مباح - لما في ذلك من زيادة السعر على الناس " (7) .

(1) نظام وجماعة من علماء الهند ، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، ط1 ، 1411هـ - 1991م ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ج3 / 214 .

(2) محمد بن عبدالله بن محمد المعافري الاشبيلي المالكي ، أبو بكر ابن العربي : قاض ، من حفاظ الحديث . ولد في اشبيلية ، ورحل إلى المشرق ، وبرع في الأدب ، وبلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين . وصنف كتباً في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ . وولي قضاء اشبيلية ، ومات بقرب فاس ، ودفن بها . ومن مصنفاته : عارضة الأحوذى في شرح الترمذي ، القبس في شرح موطأ ابن أنس ، الزركلي ، الأعلام ، ج6 / ص 220 ، مرجع سابق

(3) الاشبيلي ، محمد بن عبدالله بن محمد ، عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي ، إعداد : هشام سمير البخاري ، ط1 ، 1415هـ - 1995م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ج6 / ص 54

(4) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب العتق ، باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء ، ج2 / ص 829 / رقم 2389 ، مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب العتق ، باب من أعتق شركا له في عبد ، ج3 / ص 1286 / رقم 1501 ، به ، مرجع سابق .

(5) ابن تيمية ، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ، الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية ، ط1 ، 1992م ، دون هجري ، دار الفكر اللبناني ، بيروت - لبنان ، ص 36 .

(6) سبق تخريجه ، ص 46 .

(7) ابن تيمية ، الحسبة في الإسلام ، ص 40 ، مرجع سابق .

3- عن حَكِيمِ بْنِ حِرَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا) (1).

وختم ابن تيمية كلامه بعد سياقة الأدلة التي تحدث بها عن التسعير " وإذا كانت حاجة الناس تندفع إذا عملوا ما يكفي الناس بحيث يشتري إذ ذاك بالثمن المعروف لم يحتج إلى تسعير ، وأما إذا كانت حاجة الناس لا تندفع إلا بالتسعير العادل سعر عليهم تسعير عدل ، لا وكس ، ولا شطط " (2).

وقال ابن القيم : فمنه ما هو محرم ، ومنه ما هو جائز .

فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباح الله لهم فهو حرام ، وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على من يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب (3).

فأما القسم الأول : فمثل ما روي عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (غَلَا السُّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ غَلَا السُّعْرُ فَسَعَّرْنَا فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَنَيْسَ أَحَدٍ يَطْلُبُنِي مِمَّظَلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ) (4). فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم ، وقد ارتفع السعر إما لقلّة الشيء ، وإما لكثرة الخلق فهذا إلى الله فالإزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق .

وأما القسم الثاني : فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة ، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل ، فالتسعير هنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به (5).

وقد فرق ابن القيم بين التسعير المحرم ، والتسعير الجائز ، فالأول : بين فيه بأنه عائد إلى قلة السلعة وزيادة الطلب عليها ، وأما كثرة السلعة وقلة الطلب فيكون التسعير محرم وظلم وإكراه بغير حق .

(1) سبق تخريجه ، ص 22 .

(2) ابن تيمية ، الحسبة في الإسلام ، ص 42 ، مرجع سابق.

(3) ابن القيم ، شمس الدين بن محمد ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، خرج آياته وأحاديثه : زكريا عميران ، ط 1 ، 1415 هـ - 1995 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ص 189 . وابن تيمية ، الحسبة في الإسلام ، ص 22 ، مرجع سابق.

(4) سبق تخريجه ، ص 7 .

(5) ابن القيم ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، ص 189 . وابن تيمية ، الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية ، ص 22 ، مرجع سابق ..

القول الراجح في مسألة التسعير مع الغلاء الجواز في الحالات التالية ،

1- في حالة الحاجة إلى السلعة ، ومنع أصحاب السلع من بيعها ، وبقصد الغلاء ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية تجاه هذه المسألة: (لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه ، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس بحاجة ماسة ، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل ، ولهذا قال الفقهاء: " من اضطر إلى طعام الغير أخذه منه بغير اختياره بقيمة المثل ، ولو امتنع عن بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره)⁽¹⁾ .

والتسعير في مثل هذه الحالة علاج لحاجة العامة ، ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (ما احتاج إلى بيعه وشرائه عموم الناس فإنه يجب ألا يباع إلا بثمن المثل ، إذا كانت الحاجة إلى بيعه وشرائه عامة ، وإن ما احتاج إليه الناس حاجة عامة فالحق فيه الله)⁽²⁾ .

وقال ابن القيم " أينما وجدت المصلحة فثم شرع الله ، وإذا كانت المصلحة الفردية قد روعيت فإن مراعاة المصلحة العامة تكون من باب أولى"⁽³⁾ .

ولا شك أن ضمان الحقوق العامة تهون في سبيله المنافع الشخصية والأطماع الفردية.

2- في حالة بيع السلع لأناس محددين دون غيرهم . وأقرب شيء لهذا المعنى المعروف في هذا الزمان الوكيل المعتمد ، وقد عدّه ابن تيمية وابن القيم ظلماً للبائع من جهة وللمشتري من جهة أخرى ، وكذلك من الفساد ، ولدفع هذا الظلم والفساد فقد أجاز بل أوجب التسعير وهو معنى قوله " وأبلغ من هذا أن يكون الناس قد التزموا أن لا يبيع الطعام أو غيره إلا أناس معروفون ، لا تباع تلك السلع إلا لهم ، ثم يبيعونها هم ، فلو ابتاع غيرهم ذلك منع ، إما ظلماً لوظيفة تؤخذ من البائع ، أو غير ظلم ، لما في ذلك من الفساد ، فهنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل ، ولا يشترون أموال الناس إلا بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء ؛ لأنه إذا كان قد منع غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه ، فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما اختاروا ، أو اشتروا بما اختاروا كان ذلك ظلماً للخلق من وجهين : ظلماً للبائعين الذين يريدون بيع تلك الأموال ، وظلماً للمشتريين منهم .

والواجب إذا لم يمكن دفع جميع الظلم أن يدفع الممكن منه ، فالتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع⁽⁴⁾ .

⁽¹⁾ ابن تيمية ، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ، مجموع الفتاوى ، تحقيق : أنور الباز ، وآخرون ، ط 3 ، 1428هـ - 2005م ، ج 28 / ص 76 - 77 .

⁽²⁾ المصدر السابق ، ج 28 / ص 75 - 76 .

⁽³⁾ نقلاً عن العيفي ، الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه في أطوار العلاقات الاقتصادية المعاصرة ، ص 230 - 232 ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ العيفي ، الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه في أطوار العلاقات الاقتصادية المعاصرة ، ج 28 / ص 77 ، مرجع سابق .

3- حالة الاحتكار . وهو حبس الشيء عن البيع والتداول بغرض إغلاء سعره ، فعن مَعْمَرِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ أَحَدِ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ)⁽¹⁾ .

فإن المحتكر : هو الذي يعتمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ، ويريد إغلاءه عليهم وهو ظالم للخلق المشتريين⁽²⁾ .

4- حالة التواطؤ . وهذه الحالة تتمثل في تواطؤ البائعين ، وتآمرهم على التحكم في سعر بعض السلع ليبيعوها على الناس بسعر معين يحقق لهم الربح الفاحش ، أو العكس فيتواطأ المشترون في شراء سلعة معينة بسعر موحد كي يهضموا حق البائعين . وفي تلك الحالة يقول شيخ الإسلام : (وقد منع غير واحد من الفقهاء كأبي حنيفة وأصحابه القسام الذين يقتسمون العقار وغيره بالأجرة أن يشتروا، فإنهم إذا اشتروا والناس محتاجون إليهم أغلوا عليهم الأجر، فمنع البائعين الذين تواطؤوا على ألا يبيعوا إلا بثمن قدره أولى ، وكذلك منع المشتريين إذا تواطؤوا على أن يشتروا فيما يشتريه أحدهم حتى يهضموا سلع الناس أولى)⁽³⁾ .
ففي هذه الحالة يجب التسعير دفعا للضرر.

5- إن الغلاء بلاء وهو يؤدي بالإنسان إلى أحد أمرين ، إما أن لا يشتري السلعة رغم حاجته إليها ، فيقع في الحرج والله تعالى يقول: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : 78] . وإما أن يضطر إلى شرائها رغم عدم قدراته العادية فيضطر إلى إرهاب نفسه بالدين الذي هو سبب من أسباب الفقر الذي قرنه النبي صلى الله عليه وسلم بالكفر .⁽⁴⁾

ومما سبق ، يتبين بأن التسعير منه ما هو محرم ، وهو التسعير في الأوقات والأحوال العادية والتي تكون تابعة لكثرة السلعة وقلتها ، وهو ما يعرف بقانون العرض والطلب ، وهو سبب عدم التسعير في عهد النبوة ، ومنه ما هو جائز شرعاً ، في حالة الحاجة للسلعة ، والاحتكار ، والتواطؤ ، وفي حالة الفساد والظلم للمشتري والبائع ، وفي حالة منع البيع إلا لأناس مخصوصين ، وبهذا يكون التسعير.

ثالثاً : حقيقة التسعير وكيفية إجرائه : إلزام التجار أن لا يبيعوا أو لا يشتروا إلا بثمن المثل . وهذا واجب في مواضع كثيرة من الشريعة ، فإنه كما أن الإكراه على البيع لا يجوز إلا بحق : يجوز الإكراه على البيع بحق في مواضع ، مثل بيع المال لقضاء الدين الواجب ، والنفقة الواجبة ، والإكراه على أن لا يبيع إلا بثمن المثل لا

(1) سبق تخريجه ص 25 .

(2) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج 28 / ص 75 ، مرجع سابق .

(3) المصدر السابق ، ج 28 / ص 75 .

(4) العفيفي ، الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه في أطارا لعلاقات الاقتصادية المعاصرة ، ص 230 - 232 ، مرجع سابق .

يجوز إلا بحق ، ويجوز في مواضع ، مثل المضطر إلى طعام الغير ، ومثل الغراس ، والبناء الذي في ملك الغير ، فإن لرب الأرض أن يأخذه بقيمة المثل لا بأكثر .

رابعاً : صفة التسعير. قال ابن حبيب : ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ، ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم ، فيسألهم : كيف يشترون ؟ وكيف يبيعون ؟ فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا ، ولا يجبرون على التسعير ، ولكن عن رضا . قال : وعلى هذا أجازته من أجازته وقال أبو الوليد : ووجه ذلك أنه بهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتريين ، ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ، ولا يكون فيه إجحاف بالناس ، وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأوقات وإتلاف أموال الناس .

قلت :- ابن تيمية - فهذا الذي تنازع فيه العلماء ، وأما إذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويعاقبون على تركه ، وكذلك من وجب عليه أن يبيع بثمن المثل فامتنع أن يبيع إلا بأكثر منه : فهنا يؤمر بما يجب عليه ويعاقب على تركه بلا ريب⁽¹⁾ .

خامساً : هل طبق نظام التسعير؟ عندما كان التسعير حلاً من حلول الغلاء ، وهو من الأمور التي اختلفت العلماء بها بين التحليل والتحريم ، لكن هل وقع التسعير وطبق في المجتمع الإسلامي ؟ يقول الحسيني : " يحدثنا التاريخ عن التسعير في بعض الأقطار الإسلامية في العصور الماضية ، بأن التسعير كانت له صفة الإلزام ، وقوة تسهر على تنفيذه"⁽²⁾ .

وقال التلمساني⁽³⁾ : " وأما خطة الاحتساب فإنها عندهم موضوعة في أهل العلم والفظن ، وكأن صاحبها قاض ، والعادة فيه أن يمشي بنفسه راكباً على الأسواق ، وأعوانه معه ، وميزانه الذين يزن به الخبز في يد أحد الأعوان ، لأن الخبز عندهم معلوم الأوزان ، للربح من الدرهم رغيف على وزن معلوم ، وكذلك للثمن ، وفي ذلك من المصلحة : أن يرسل المبتاع الصبي الصغير أو الجارية الرعاء فيستويان فيما يأتيانه به من السوق مع الحاذق في معرفة الأوزان ، وكذلك اللحم تكون عليه ورقة بسعره ، ولا يكاد تخفى خيانتة ، فإن المحتسب يدس عليه صبياً أو جارية يبتاع أحدهما منه . ثم يختبر الوزن المحتسب فإن وجد نقصاً قاس على

(1) ابن تيمية ، الحسبة في الإسلام ، ص 34 ، مرجع سابق . وابن القيم ، الطرق الحكمية ، ص 200 ، مرجع سابق .

(2) التلمساني ، أحمد بن محمد المقري ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق : إحسان عباس ، بلا طبعة ، 1388هـ ، دون ميلادي ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ج 1 / ص 218

(3) التلمساني : أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى ، أبو العباس المقري ، مؤرخ الأديب الحافظ ، صاحب (نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب أربعة مجلدات ، في تاريخ الأندلس السياسي والأدبي . ولد ونشأ في تلمسان (بالمغرب) وانتقل إلى فاس ، فكان خطيبها والقاضي بها . ومنها إلى القاهرة (1027) وتنقل في الديار المصرية والشامية والحجازية ، وتوفي بمصر ودفن في مقبرة المجاورين . وقيل : توفي بالشام مسموماً ، ومن مصنفاته : نفح الطيب ، و أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ، الزركلي ، الأعلام ، ج 1 / ص 236 - 237 ، مرجع سابق

ذلك حاله مع الناس فلا تسأل عما يلقي . وإن كثّر ذلك منه ، ولم يتب بعد الضرب والتجريس⁽¹⁾ . في الأسواق نفي من البلد ، ولهم في أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها ويتدارسونها كما تتدارس أحكام الفقه ، لأنها عندهم تدخل في جميع المبتاعات وتتفرع إلى ما يطول ذكره⁽²⁾ .

ومما يدل على وقوع التسعير ، ما يحدث في هذا الزمان من تحديد أجور النقل ، وتحديد أجور المياه والكهرباء ، والمحال التجارية ، والعقارات ، وتحديد ثمن السلعة وهي ما تسمى بلوحة التسعيرة ، ومعاقبة المخالفين لذلك ، مما يبين أن المصلحة تكون بذلك .

روى أشهب عن مالك : " وصاحب السوق يسعر على الجزارين : لحم الضأن ثلث رطل : ولحم الإبل نصف رطل ، وإلا خرجوا من السوق . قال : إذا سعر عليهم قدر ما يرى من شرائهم فلا بأس به ، ولكن أخاف أن يقوموا من السوق . واحتج أصحاب هذا القول بأن هذا مصلحة للناس بالمنع من إغلاء السعر عليهم " ⁽³⁾ .

عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحِمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَعَاطِفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عَضْوًا تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى) ⁽⁴⁾ .
المطلب السابع : منهج المقاطعة الاقتصادية .

من الحلول المادية لظاهرة الغلاء استبدال السلعة بسلعة أخرى ، وإلى هذا أشار علي بن أبي طالب رضي الله عنه فيما روي عن رزين بن الأعرج مولى لآل العباس قال : " غلا علينا الزبيب بمكة فكتبنا إلى علي بن أبي طالب بالكوفة أن الزبيب قد غلا علينا ، فكتب أن أرخصه بالتمر"⁽⁵⁾ . أي استبدلوه بشراء التمر الذي كان متوفراً في الحجاز وأسعاره رخيصة فيقل الطلب على الزبيب فيرخص . وإن لم يرخص فالتمر خير بديل . وأشار إلى التمر لما كان متوفراً في عهد الصحابة رضي الله عنهم ، وهنا يبين أن استبدال السلعة بسلعة أخرى داعياً لنزول سعرها .

⁽¹⁾ التجريس : التحكيم والتجربة فيقول : هذه العصور قد جرت الغر منا أي حكمت بالزجر عما لا ينبغي إتيانه . ابن منظور ، لسان العرب ، ج 6 / ص 37 ، مرجع سابق .

⁽²⁾ التلمساني ، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، ج 1 / ص 218 ، مرجع سابق .

⁽³⁾ ابن تيمية ، الحسبة في الإسلام ، ص 33 ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، باب رحمة الناس والبهائم ، ج 5 / ص 2238 / رقم 5665 . مرجع سابق . وأخرجه مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم ، ج 4 / ص 2586 / رقم 1999

⁽⁵⁾ ابن معين ، تاريخ ابن معين رواية الدوري ، ج 3 / ص 113 ، مرجع سابق .

الخاتمة والتوصيات

من خلال هذا البحث يمكن أن أجمل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي :

1- إن ظاهرة الغلاء لم تكن ظاهرة حديثة ، بل هي ظاهرة قديمة ، ولمست نتائجها السلبية على الفرد والمجتمع .

2- إن الغلاء هو الزيادة المستمرة للأسعار ، مما لا يتناسب مع القدرة الشرائية لها في ضوء المستجدات الحديثة ، ولم يقتصر على القوت ، بل شمل جميع ما يحتاج إليه الإنسان .

3- يظهر الاهتمام لذوي الأمر والاختصاص بالجوانب المادية من حيث قلة الموارد وكثرتها ، دون النظر إلى الجانب المعنوي الذي هو السبب لما نحن فيه من غلاء .

4- إن السبب الأهم الذي يجب معرفته لظاهرة الغلاء ومما يحل بنا هو معصية الله تعالى ومخالفة أمره ، وكذلك أسباب مادية وهي مما يتعامل به لا بد كذلك من معرفتها لتجنبها كالاختكار ، والربا ، والمكاسب المحرمة كالنجش والغش في البيع .

5- للغلاء آثار سلبية منها : ازدياد الفقر ، والبطالة ، والكسب غير المشروع ، والعزوف عن الزواج من حيث : غلاء المهور ، والعنوسة ، وغير ذلك .

6- أن العلاج لظاهرة الغلاء تكون حلول معنوية من خلال بيان الآثار المترتبة على معصية الله تعالى ومخالفة أمره ، في ضوء السنة النبوية الشريفة .

7- إن العلاج لظاهرة الغلاء حلول اقتصادية من خلال التنشيط الاقتصادي ، والتسعير ، ومعالجة الفقر ، وسياسة الاعتماد على الذات ، ووجوب العمل ، ومنهج المقاطعة الاقتصادية ، وهي من أهمها والأغلب في حل هذه الظاهرة .

أما التوصيات التي أوصي بها :

1- غرس مبادئ العقيدة الصحيحة في النفوس ، من خلال الوعي والتثقيف والإرشاد ، وأن الهدي النبوي هو الطريق الأمثل لهذا .

2- الالتجاء إلى الله تعالى بالعبادة والدعاء الذي يسهم في حل هذه الظاهرة .

3- حل مشكلة الفقر عن طريق الزكاة وهي الأمثل لذلك ، وإيجاد العمل لمن لا يجده للتخفيف من حدة هذه الظاهرة .

الفهارس

* فهرس الآيات القرآنية الكريمة .

* فهرس الأحاديث والآثار .

* قائمة المصادر والمراجع .

فهرس الآيات الكريمة

رقمها	الآية	السورة
27	وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ	البقرة
43	وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ	
109	وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ	
152	فادْكُرُونِي أذكُرْكُمْ واشْكُرُوا لي ولا تكفُرُونِ	
186	وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ	
188	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ	
195	وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ	
261	مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ	
267	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ	
272	وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ	
273	لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ	

275	الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ	
286	يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ	
29	إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ	النساء
97	أَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا	
147	مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمَّنْتُمْ	
2	وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ	المائدة
23	وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	
38	وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	
27	إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ	
89	لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ	
84-80	وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ (80) إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ	الأعراف
96	وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ	
33	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ	الأنفال
53	ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ	
4	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ	التوبة

59	وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ	
60	إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ	
64-63	الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (63) لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ	يونس
52	رَبِّكُمْ ثُمَّ تُوْبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ	هود
7	وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ	إبراهيم
12-11	وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ	
31	قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ	
27-26	وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا	الإسراء
32	وَلَا تَقْرَبُوا الرِّزْقَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا	
18	قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا	الكهف
124	وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى	طه
72	ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا	مریم
8	وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ	الأنبياء
5	وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ	الحج

25	وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ	
29	وَلِيُوقُوا نَذْرَهُمْ	
67	وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا	الفرقان
41	ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مِمَّا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ	الروم
71-70	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَفُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا	الأحزاب
39	قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ	سبا
15	يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله	فاطر
22	فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ	محمد
23	أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ	
13	إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ	الحجرات
9-8	أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ	الرحمن
4-2	وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكَمْ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ	المجادلة
7	وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا	الحشر
10	فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ	الجمعة
3-2	وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا	الطلاق
15	هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ	المملك
4	وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ	القلم

4-3	أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى	نوح
12-10	فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (11) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا	
20	وَأَخْرَجُوا يَظْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ	المزمل
7	يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا	الإنسان
3-1	وَيُلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ (1) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ	المطففين
9	قد أفلح من زكاها	الشمس
8-7	فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ	الانشراح
5	وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ	الفلق

فهرس الأحاديث والآثار

الرقم	طرف الحديث
.1	اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤْبَقَاتِ
.2	احتكار الطعام بمكة إلحاد
.3	أحرق علي بن أبي طالب بيادر بالسواد كنتُ احتكرتها
.4	أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرِيرًا بِشِمَالِهِ وَذَهَبًا بِيَمِينِهِ ثُمَّ رَفَعَ بِهِمَا
.5	إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مِنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلِقَهُ فَرَوْجُوهُ
.6	أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة
.7	أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذًا وَكَذَا أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ
.8	أنخرس بعد الكبر فقال : لأن تقوم الساعة وأنا من المصلحين
.9	أَهْلُ الشُّكْرِ مَعَ مَزِيدٍ مِنَ اللَّهِ
.10	إياك أن تحتكر
.11	إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ
.12	الْبِلَادُ بِلَادُ اللَّهِ وَالْعِبَادُ عِبَادُ اللَّهِ فَحَيْثُمَا أَصَبْتَ خَيْرًا فَأَقِمْ
.13	الْبَيْعَانَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا
.14	الْحَلْفُ مَنْفَقَةٌ لِلسَّلْعَةِ
.15	الرَّبَّاءُ وَإِنْ كَثُرَ فَإِنَّ عَاقِبَتَهُ تَصِيرُ إِلَى قُلٍّ
.16	الزنى يورث الفقر
.17	الذي يشرب في آنية الفضة
.18	الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ فِيهِ
.19	القصد قوام المعيشة ويكفي عنك نصف المؤونة
.20	اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وارزقني

21.	اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوْتًا
22.	اللهم بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا
23.	اللهم إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ النَّارِ وَعَذَابِ النَّارِ وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ
24.	اللهم إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتَّقَى وَالْعِفَافَ وَالْغِنَى
25.	الْيَمِينُ الْكَاذِبَةَ مَنْقَعَةً لِلْسُّلْعَةِ
26.	إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْفُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ
27.	انْ أَرَدْتَ تَلِيْنَ قَلْبِكَ فَاطْعِمِ الْمَسْكِيْنَ وَامْسَحْ رَأْسَ الْيَتِيْمِ
28.	إِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ
29.	إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ
30.	إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً
31.	إِنَّ اللَّهَ رَفِيْقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ وَيُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعَنْفِ
32.	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَالطِّيْنَ
33.	إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ
34.	إِنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْطَاهُمْ ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ
35.	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
36.	إِنَّمَا النِّكَاحُ رِقٌّ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ أَيْنَ يَرِيقُ عَتِيْقَتَهُ
37.	أَنْ مَالِ الدُّنْيَا لَا يَبْقَى عِنْدَ الْمَوْتِ
38.	إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلُوَةٌ فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةٍ نَفْسٍ
39.	أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْحِكْرَةِ
40.	أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالتَّقَى
41.	أَنَّهُ نَهَى عَنِ تَلَقِّي الْبُيُوعِ
42.	إِنَّ مِنْ أَطْيَبِ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ
43.	إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مِنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ
44.	أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ يَقْرِبُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ

45.	إن الله جعل رزقي تحت ظل رمحي
46.	إِنَّ الْهُدَىٰ الصَّالِحَ وَالسَّمْتَ الصَّالِحَ وَالْإِفْتِصَادَ
47.	إن من فقهاك رفقتك في معيشتك
48.	أَلَا لَا تُغَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ
49.	إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ
50.	إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ حَتَّىٰ إِذَا فَرَعَ مِنْ خَلْفِهِ قَالَتِ الرَّحِمُ
51.	إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ
52.	أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ
53.	بَايِعَ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ وَأَسْرَ كَلِمَةً خَفِيَّةً
54.	بَنَ آدَمَ أَرْكَعَ لِي مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَكْفِكَ آخِرَهُ
55.	تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحِمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ
56.	تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ فَإِنَّ صَلَةَ الرَّحِمِ
57.	تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الْفَقْرِ وَالْقِلَّةِ وَالذُّلَّةِ
58.	تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ
59.	ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمُ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُكَاتَبُ
60.	ثَلَاثٌ مِنَ السَّعَادَةِ وَثَلَاثٌ مِنَ الشَّقَاوَةِ
61.	حُرْمَ لِبَاسِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي وَأَجَلٌ لِإِنَائِهِمْ
62.	حَصَنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ وَدَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ
63.	حَسَنَ التَّدْبِيرِ مِفْتَاحَ الرِّشْدِ وَبَابَ السَّلَامَةِ الْاِقْتِصَادَ
64.	خَيْرُ النِّكَاحِ أَيْسَرُهُ
65.	دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ هِيَ الْحَالِقَةُ لَا أَقُولُ تَحْلِقُ الشَّعْرَ
66.	رَأَيْتِ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتْيَانِي فَأَخْرَجَانِي إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ
67.	رَجُلٌ لِأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تُصَدِّقُ عَلَى سَارِقٍ
68.	زَلَزَلَتِ الْمَدِينَةُ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

69.	سافروا تصحوا وترزقوا
70.	سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ
71.	سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إن الله كره لكم ثلاثاً قيل وقال وإضاعَةَ الْمَالِ
72.	عَامِلَ أَهْلِ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ
73.	عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ
74.	عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ فَإِنَّهُ مَعَ الْبِرِّ وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ
75.	عَلَا السُّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
76.	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحاب الكيل والميزان إنكم قد وليتم أمرين
77.	قال لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ مُسْلِمٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ وَقَارَبَ
78.	قال له إذا بَعْتَ فَكَيْلٌ وَإِذَا ابْتَعْتَ فَآكُتْلٌ
79.	قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَرَزِقَ كَفَافًا
80.	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى قام حتى تَفَطَّرَ رِجْلَاهُ
81.	كاد الفقر أن يكون كفراً وكاد الحسد أن يغلب القدر
82.	كفى بالمرء سرفاً أن يأكل كل ما اشتهى
83.	كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا وَالْبَسُوا
84.	كل إنسان أقدر على أن أرضيه ، إلا الحاسد
85.	كل ما شئت والبس واشرب ما شئت ما أخطأتك اثنتان
86.	كُنْ وَرِعًا تَكُنْ أَعْبَدَ النَّاسِ
87.	لأصحابه سيحوا فإن الماء إذا ساح طاب
88.	لَا تُصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ
89.	لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ
90.	لَا تَلْقُوا الْجَلَبَ
91.	لَا حُكْرَةَ فِي سُوْقِنَا
92.	لئن يأخذ أحدكم حبله فَيَأْتِي بِحُزْمَةِ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ
93.	لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ

94.	لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ
95.	لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ
96.	لَا يَتِمُّ نَسْكَ الشَّابِّ حَتَّى يَتَزَوَّجَ
97.	لَا يَرْزُقُ اللَّهَ عَبْدًا الشُّكْرَ فَيَحْرَمَهُ الزِّيَادَةَ
98.	لَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبِرُّ وَلَا يَرُدُّ الْقَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ
99.	لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ
100.	لَقِيَ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، فَقَالَ : مَنْ أَنْتُمْ ؟ قَالُوا : نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ . قَالَ : بَلْ أَنْتُمْ الْمُتَكَلِّمُونَ
101.	لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْلَ الرَّبَا وَمُوكَلَّهُ وَكَاتِبَهُ
102.	لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ
103.	لَقَدْ طَلَبْتُ الْمَطَرَ بِمَجَادِيحِ السَّمَاءِ
104.	لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُمِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ
105.	لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا بَلَاءٌ وَفِتْنَةٌ
106.	لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَإِدْيَانٍ مِنْ مَالٍ
107.	لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقْتُمْ كَمَا يُرْزَقُ الطَّيْرُ
108.	لَيْسَ الْمَسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ
109.	لَيْسَ بِالْمُؤْمِنِ الَّذِي بَيْتَ شَبْعَانَ
110.	مَا أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنَ الرَّبَا
111.	مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ
112.	مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبَعْتُهُ فَيَأْتِي فَيَقُولُ هَذَا لَكَ وَهَذَا لِي
113.	مَا بَقِيَ مِنْهَا قَالَتْ مَا بَقِيَ مِنْهَا إِلَّا كَتِفُهَا قَالَ بَقِيَ كُفَّهَا غَيْرَ كَتِفِهَا
114.	مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ
115.	مَا جَاءَنِي أَجَلِي فِي مَكَانٍ عَدَى الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
116.	مَا عَالَ مَنْ افْتَصَدَ
117.	مَا ظَهَرَ الْغُلُولُ فِي قَوْمٍ قَطُّ
118.	مَا مِنْ ذَنْبٍ أَحْرَى وَأَجْدَرُ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِصَاحِبِهِ فِيهِ الْعُقُوبَةَ

119.	ما من رَجُلٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ عز وجل له مِنَ الْأَجْرِ
120.	ما من قَوْمٍ يَطْهَرُ فِيهِمُ الرَّبُّ إِلَّا أَخَذُوا بِالسَّنَةِ
121.	ما من مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أو يَزْرَعُ زَرْعًا
122.	ما من يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ
123.	ما نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ وما زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ
124.	ما يمنعك من التزويج إلا عجز أو فجور
125.	مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَّصِدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ
126.	مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا
127.	من ابْتِئَاعَ شَاةَ مُصْرَاهُ فَهُوَ فِيهَا بِالْأَخْيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
128.	من ابْتِئَاعَ طَعَامًا فلا يَبِيعُهُ حتى يَسْتَوْفِيَهُ
129.	من أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ
130.	من أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ
131.	مَنْ احْتَكَرَ حُكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُغْلَى بِهَا
132.	من أَعْتَقَ شِرْكًَا لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ مَنَ الْعَبْدِ
133.	من حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا
134.	من دخل في شيء من أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمُ
135.	من سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ
136.	من سَرَّهُ أَنْ يُمَدَّ لَهُ فِي عُمُرِهِ وَيُزَادَ لَهُ فِي رِزْقِهِ
137.	من سَرَّهُ أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهُ لَهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَالْكَرْبِ
138.	من فَفَّهِ الرَّجُلِ رِفْقُهُ فِي مَعِيشَتِهِ
139.	من كان له ثَلَاثُ بَنَاتٍ فَصَبَرَ عَلَيْهِنَّ وَأَطْعَمَهُنَّ
140.	من كانت الدُّنْيَا هَمَّهُ فَرَّقَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَمْرَهُ
141.	من لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لم يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ
142.	من لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا
143.	نعم العون على تقوى الله المال

144.	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشتري الثمرة حتى تطعم
145.	نَهَانَا عَنْ الْحَرِيرِ وَالذَّبَابِ وَالشَّرْبِ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
146.	نَهَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
147.	نَهَى أَنْ يُحْتَكَرَ الطَّعَامُ
148.	نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النَّجْشِ
149.	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضراً لبادٍ
150.	نُهَيْنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ
151.	هَلْ تُتَصَرُّونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضَعَفَائِكُمْ
152.	هَلَكْتُ قَالَ مَا سَأَلْتُكَ قَالَ وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ
153.	والله ما ذاك يبيكينى ، وتالله ما أعطى الله هذا قوماً إلا تحاسدوا
154.	وأنا أقول من عندي من أول شؤمها أن يكثر صداقها
155.	وجدنا خير عيشنا بالصبر
156.	ودواء الذنوب أن تستغفر الله عز وجل
157.	وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا
158.	يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّخَذُوا تَفْوَى اللَّهِ تِجَارَةً يَأْتِيكُمْ الرِّزْقُ بِلاِ بِضَاعَةٍ
159.	يا بُنَيَّ إِذَا طَلَبْتَ الْغِنَى فَاطْلُبْهُ بِالْقَنَاعَةِ
160.	يا بن آدم أنفق أنفق عليك وقال يمين الله ملاي
161.	يا كَعْبُ بنِ عَجْرَةَ إِنَّهُ لَا يَرْبُو لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ
162.	يا مكحول إياك والزنا فإنه يورث الفقر
163.	يا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ خَمْسُ إِذَا ابْتُلِيْتُمْ يَهِنُ
164.	يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ
165.	يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامِي مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ فَكُلُّ تَسْبِيحِهِ صَدَقَةٌ
166.	يكفي أهل بيت كل شهر ثلاثة دراهم لحم

قائمة المصادر والمراجع⁽¹⁾

- 1- كتب التفسير .
- 2- كتب الحديث النبوي الشريف .
- 3- كتب شروح الحديث .
- 4- كتب التراجم .
- 5- كتب الفقه .
- 6- كتب المعاجم والمصطلحات واللغة .
- 7- كتب التاريخ .
- 8 - كتب العقيدة .
- 9- كتب أخرى شاملة .
- 10- المراجع الحديثة .

⁽¹⁾ قسمت المصادر والمراجع حسب الموضوعات ، وذكرت جميع الطبع التي اعتمدها في المرجع الواحد .

1- كتب التفسير .

1. الأزدي ، مقاتل بن سليمان بن بشير ، (ت 150 هـ) ، تفسير مقاتل بن سليمان ، تحقيق : أحمد فريد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت 1424هـ - 2003م.
2. الثعلبي ، أحمد بن محمد بن إبراهيم ، (ت 427 هـ) ، الكشف والبيان ، تحقيق : الإمام أبي محمد بن عاشور وآخرون ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، 1422هـ - 2002م .
3. الجزائري ، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر ، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ، ط5 ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ، 1424هـ - 2003م .
4. الدمشقي ، عمر بن علي ابن عادل ، (ت 880 هـ) ، اللباب في علوم الكتاب ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1419 هـ - 1998م .
5. الرازي ، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس ، (544هـ - 606هـ) ، مفاتيح الغيب ، تقديم خليل محي الدين ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، 1414هـ - 1994م .
6. السلمي ، محمد بن الحسين بن موسى الأزدي ، (325 هـ - 412 هـ) . حقائق التفسير ، تحقيق : سيد عمران ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1421هـ - 2001م
7. الشنقيطي ، محمد الأمين بن محمد بن المختار ، (1325هـ - 1393هـ) ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، بلا طبعة ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، 1415هـ - 1995م.
8. السيوطي ، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين ، الدر المنثور ، بلا طبعة ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، 1993م .
9. الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي ، (224هـ - 310 هـ) ، جامع البيان في تأويل القرآن ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، 1420 هـ - 2000 م .
10. طنطاوي ، محمد سيد ، التفسير الوسيط للقرآن الكريم ، ط1 ، دار نهضة - مصر ، 1418 هـ - 1997م
11. عاشور ، محمد بن طاهر ، التحرير والتنوير ، بلا طبعة ، دار سحنون ، تونس ، 1997م .
12. القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري ، (600هـ - 671هـ) ، الجامع لأحكام القرآن ، بلا طبعة ، دار الشعب - القاهرة .

13. القرطبي : محمد بن احمد الأنصاري ، (600هـ - 671 هـ) ، الجامع لأحكام القرآن ، بلا طبعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ، 1413هـ - 1993م .
14. ابن كثير ، إسماعيل بن عمر ، (701هـ - 774هـ) ، تفسير القرآن العظيم ، اعتنى به محمد انس مصطفى الخن ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، دمشق - سوريا ، 1429 هـ - 2008م .
15. ابن كثير ، إسماعيل بن عمر ، (701هـ - 774هـ) ، تفسير القرآن العظيم ، تحقيق : سامي بن محمد سلامة ، ط2، دار طيبة ، دون مكان النشر ، 1420هـ - 1999م .
16. النيسابوري نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين ألقى ، (ت 850 هـ)، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، تحقيق : زكريا عميران ، ط1 ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، 1416هـ - 1996م .

2- كتب الحديث النبوي الشريف .

17. ابن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد ، (159هـ - 235هـ) ، المصنف في الأحاديث والآثار ، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين ، ط1، دارا لكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1416هـ - 1995م .
18. ابن أبي الدنيا ، عبدالله بن محمد ، (208هـ - 281هـ) ، العقوبات الإلهية للأفراد والجماعات والأمم ، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف ، ط1، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، 1416هـ - 1996م .
19. ابن أبي الدنيا ، عبدالله بن محمد ، (208هـ - 281هـ) ، ذم الدنيا ، تحقيق : الماغور ، بلا طبعه ، ، دار ماغنس ، الجامعة العبرية في أورشليم القدس ، 1984م .
20. ابن أبي الدنيا ، عبدالله بن محمد ، (208هـ - 281هـ) ، إصلاح المال ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط 1 ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، 1414 هـ - 1993م .
21. ابن أبي الدنيا ، عبدالله بن محمد ، العيال ، تحقيق : نجم عبد الرحمن خلف ، ط1 ، دار ابن القيم ، الدمام - المملكة العربية السعودية . 1410هـ - 1990م .
22. ابن أبي الدنيا ، عبد الله بن محمد ، (208هـ - 281هـ) ، الشكر ، تحقيق : بدر البدر ، ط 3 ، المكتب الإسلامي - الكويت ، 1400هـ - 1980م .
23. ابن أبي الدنيا ، عبدالله بن محمد ، (208هـ - 281هـ) ، التوكل على الله ، تحقيق سعيد اللحام ، ط1 ، ، دار الفكر اللبناني ، بيروت - لبنان ، 1992 .
24. الأصبغي ، مالك بن أنس ، (93هـ - 179هـ) ، الموطأ ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، بلا طبعة ، دار إحياء التراث العربي ، مصر .

25. الأصفهاني ، أحمد بن عبدالله ، (ت 403هـ) ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1409هـ - 1988م .
26. الألباني : محمد ناصر الدين ، (1420هـ - 2000م) ، صحيح سنن أبي داود ، ط1 ، مؤسسة غراس - الكويت ، 1423هـ - 2002م .
27. الألباني : محمد ناصر الدين ، (1420هـ - 2000م) ، صحيح سنن ابن ماجه ، أشرف وتعليق : زهير الشاويش ، ط3 ، مكتب التربية لدول الخليج ، السعودية - الرياض . 1408هـ - 1988م .
28. الألباني : محمد ناصر الدين ، (1420هـ - 2000م) ، صحيح سنن ابن ماجه ، ط1 ، مكتبة المعارف - الرياض . 1408هـ - 1988م .
29. الألباني : محمد ناصر الدين ، (1420هـ - 2000م) ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ط2 ، مكتبة المعارف ، الرياض ، 1408هـ - 1988م .
30. الألباني : محمد ناصر الدين ، (1420هـ - 2000م) ، سلسلة الأحاديث الصحيحة ، طبعة جديدة ، مكتبة المعارف ، الرياض ، 1415هـ - 1995م .
31. البخاري ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، (194هـ - 256هـ) ، صحيح البخاري ، تحقيق : مصطفى ذبب البغاة ، ط3 . دار أبن كثير ، اليمامة ، بيروت - لبنان ، 1407هـ - 1987م .
32. البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله ، (384هـ - 458هـ) ، كتاب الزهد الكبير ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ، ط3 ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، 1996م .
33. البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي ، (384هـ - 458هـ) ، سنن البيهقي الكبرى ، بلا طبعة ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ، 1413هـ - 1992م .
34. البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي ، (384هـ - 458هـ) ، سنن البيهقي الكبرى ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، بلا طبعة ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، 1414هـ - 1994م .
35. البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، (384هـ - 458هـ) ، شعب الإيمان ، تحقيق : عبد العلي عبد الحميد حامد ، وآخرون ، ط 1 ، مكتبة الرشد ، الرياض - السعودية والدار السلفية ، ببومباي - الهند ، 1423هـ - 2003م .
36. البيهقي ، احمد بن الحسين ، (384هـ - 458هـ) ، شعب الأيمان ، تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1410هـ - 1990م .
37. التبريزي ، محمد بن عبد الله الخطيب ، (741هـ) ، مشكاة المصابيح ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، ط 3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، 1405هـ - 1985م .

38. الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة ، (209هـ - 279هـ) ، سنن الترمذي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، بلا طبعة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .
39. الحاكم النيسابوري ، محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي ، (321هـ - 405هـ) ، المستدرک علی الصحیحین ، تحقيق : مصطفى عبدا لقادر عطا ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1411هـ - 1990م .
40. حنبل ، أحمد ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، 1420هـ - 1999م .
41. حنبل ، أحمد ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، بلا طبعة ، مؤسسة قرطبة - مصر .
42. ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد ، (ت354هـ) ، صحيح ابن حبان ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، 1414هـ - 1993م .
43. ابن حبان ، عبد الله بن محمد بن جعفر ، (ت151هـ) ، التوبيخ والتنبيه ، تحقيق : مجدي السيد إبراهيم ، بلا طبعة ، مكتبة الفرقان - القاهرة .
44. الخرائطي ، محمد بن جعفر بن سهل ، (240هـ - 327هـ) ، مساوي الأخلاق وطرائق مكروهاها ، تحقيق : مصطفى عطا ، ط1 ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، 1413هـ - 1993م .
45. أبو داود ، سليمان بن الأشعث ، (202هـ - 275هـ) ، سنن أبي داود ، دراسة وفهرسه : كمال يرسف الحوت ، ط1 ، دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، 1409هـ - 1988م .
46. أبو داود ، سليمان بن الأشعث ، (202هـ - 275هـ) ، سنن أبي داود ، عناية ، بيت الأفكار الدولية ، بلا طبعة ، بيت الأفكار الدولية ، عمان - الأردن ، ومؤسسة المؤمن ، الرياض - المملكة العربية السعودية .
47. الدارمي ، هناد بن السري بن مصعب ، (152هـ - 243هـ) ، الزهد ، تحقيق : عبدا الرحمن عبدا لجبار الفريوائي ، ط1 ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، 1406هـ .
48. الدينوري ، أبو بكر أحمد بن مروان ، (ت333هـ) ، المجالسة وجواهر العلم ، تحقيق : مشهور بن حسن آل سلمان ، بلا طبعة ، جمعية التربية الإسلامية ، البحرين - أم الحصم ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، 1419هـ - 1998م .
49. الشيباني ، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ، (164هـ - 241هـ) ، الزهد لابن حنبل ، تحقيق : عبد العلي عبد الحميد حامد ، ط2 ، بلا ميلادي ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، 1408هـ .
50. الصنعاني ، عبد الرزاق بن همام ، (126هـ - 200هـ) ، مصنف عبد الرزاق ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، ط2 ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، 1403هـ .

51. الطبراني ، سليمان بن أحمد ، (260هـ - 360هـ) ، المعجم الكبير ، تحقيق : حمدي عبد الحميد السُّلَفي ، ط2 ، مطبعة الزهراء الحديثة - العراق ، الموصل 1405هـ - 1985 م .
52. الطبراني ، سليمان بن أحمد ، (260هـ - 360هـ) ، المعجم الأوسط ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، وآخرون ، بلا طبعة ، دار الحرمين - القاهرة - 1415هـ .
53. القضاي ، محمد بن سلامة بن جعفر ، (ت 454هـ) ، مسند الشهاب ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، 1407هـ - 1986م .
54. ابن ماجه ، محمد بن يزيد الربعي القزويني ، (209 - 273 هـ) ، سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بلا طبعة ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
55. المرزوي ، عبد الله بن المبارك بن واضح ، (118هـ - 181هـ) ، الزهد لابن المبارك ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، بلا طبعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
56. المنذري ، عبد العظيم بن عبد القوي ، (581 هـ - 656 هـ) ، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1417هـ .
57. ابن منصور ، سعيد بن منصور ، (ت 227هـ) ، سنن سعيد بن منصور ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، ط1 ، الدار السلفية ، الهند ، 1403هـ - 1982م .
58. النسائي ، أحمد بن شعيب ، (215هـ - 303هـ) ، سنن النسائي الكبرى ، تحقيق : عبدالغفار سليمان البنداري وآخرون ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1411هـ - 1991م .
59. النسائي ، أحمد بن شعيب ، (215هـ - 303هـ) ، المجتبى من السنن ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط2 ، مكتب المطبوعات الإسلامي ، حلب - سوريا ، 1406هـ - 1986 .
60. النيسابوري ، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، (204هـ - 261 هـ) ، صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط1 ، دار الحديث - القاهرة .
61. الهندي ، علاء الدين المتقي بن حسام الدين ، (888 هـ - 975 هـ) ، كنز العمال في سنن الأفعال والأفعال ، بلا طبعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، 1409هـ - 1990م .

3- كتب شروح الحديث .

62. الأهودي ، محمد بن عبدالله بن محمد ، عارضة الأهودي بشرح صحيح الترمذي ، إعداد : هشام سمير البخاري ، ط1 ، 1415هـ - 1995م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .

63. ابن بطال ، علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال ، (ت449هـ) ، شرح صحيح البخاري ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم ، ط2 ، ، مكتبة الرشد ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 1423هـ - 2003م .
64. البُغا ، مصطفى وآخرون ، الوافي في شرح الأربعين النووية ، ط14 ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ، 1425هـ - 2004م .
65. البغوي ، الحسين بن مسعود ، (436 هـ - 510هـ) ، شرح السنة ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط2 ، المكتب الإسلامي ، دمشق - بيروت ، 1403هـ - 1983م .
66. ابن حجر ، احمد بن علي ، (773هـ - 852هـ) ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، وآخرون ط 1 ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، 1407هـ - 1987م .
67. ابن حجر ، احمد بن علي ، (773هـ - 852هـ) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط 1 ، 1424 هـ - 2003م ، مكتبة الصفا ، القاهرة ،
68. ابن رجب ، زين الدين بن عبدالرحمن بن شهاب الدين ، (736هـ - 795 هـ) ، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، تحقيق : شيب الأرنؤوط وآخرون ، ط7 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، 1417هـ - 1997م .
69. الصديقي ، محمد بن علان بن إبراهيم ، (1057هـ) ، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ، تحقيق : خليل مأمون شيحا ، ط2 ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، 1416 هـ - 1996م .
70. الصديقي ، محمد بن علان بن إبراهيم ، (ت 1075هـ) ، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ، تحقيق خليل مأمون شيحا ، بلا طبعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1421هـ - 2000م .
71. الصنعاني ، محمد بن إسماعيل ، (1099هـ - 1182 هـ) ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، تحقيق : خليل مأمون شيحا ، ط1 ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، 1416هـ - 1996م .
72. الصنعاني ، محمد بن إسماعيل ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، تحقيق : محمد عبد العزيز الخولي ، ط4 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، 1379هـ .
73. الصنعاني ، محمد بن إسماعيل ، (1099هـ - 1182 هـ) ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، تحقيق إبراهيم عمر ، ط7 ، دار الحديث ، القاهرة ، 1412 هـ - 1992م .
74. العيني ، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد ، (762هـ - 855هـ) ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، بلا طبعة ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان .

75. العيني ، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد ، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ، تصحيح شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة الخيرية ، بلا طبعة ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان .
76. العظيم آبادي ، محمد شمس الحق ، (1310 هـ) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ، مع شرح لأبن القيم الجوزية ، بلا طبعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.
77. القاري ، علي بن سلطان بن محمد ، (ت 1014هـ) ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، تحقيق : جمال عيتاني ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ، 1422هـ - 2001م .
78. القاري ، علي بن سلطان محمد ، (ت 1014هـ) ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، بلا طبعة ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .
79. المباركفوري ، عبيد الله بن العلامة محمد عبد السلام ، (ت 1353 هـ) ، شرح مرعاة المفاتيح ، ط 3 ، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء ، الجامعة السلفية ، بنارس ، الهند ، 1404هـ - 1984م .
80. المباركفوري ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم ، (ت 1353 هـ) ، تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي ، بلا طبعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
81. المناوي ، محمد عبدالرؤوف ، (952هـ - 1031هـ) ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، تحقيق : حمدي الدمرداش محمد ، ط 1 ، مكتبة نزار مصطفى ألباز ، مكة - الرياض ، 1418هـ - 1998م .
82. المناوي ، محمد عبدالرؤوف ، (952هـ - 1031هـ) ، التيسير بشرح الجامع الصغير ، ط 3 ، مكتبة الإمام الشافعي ، الرياض - السعودية ،
83. المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، (952هـ - 1031هـ) ، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير ، بلا طبعة ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .
84. المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ضبطه وصححه : أحمد عبد السلام ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1415هـ - 1994م .
85. النمري ، يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، (368هـ - 463 هـ) ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي وآخرون ، بلا طبعة ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، 1387هـ .
86. النووي ، يحيى بن شرف بن مري ، (631هـ - 676هـ) ، صحيح مسلم بشرح النووي ، تحقيق : خليل مأمون شيحا ، ط 4 ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، 1418هـ - 1997م .

4- كتب التراجم .

1. الأزدي ، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد ، (727 هـ - 771 هـ) ، طبقات الصوفية ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1419 هـ - 1998 م .
2. الأصبهاني ، أحمد بن عبد الله بن أحمد ، (430 هـ) ، الضعفاء ، تحقيق : فاروق حمادة ، ط 1 ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1405 هـ - 1984 م .
3. الباجي ، سليمان بن خلف بن سعد ، (474 هـ) ، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، تحقيق : أبو لبابه حسين ، ط 1 ، دار اللواء - الرياض ، 1406 هـ - 1986 م .
4. البستي ، محمد بن حبان بن أحمد (ت 354 هـ) ، الثقات ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد الأشجعي ، ط 1 ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، 1395 هـ - 1975 م ،
5. البستي ، محمد بن حبان بن أحمد (ت 354) ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، ط 1 ، دار الوعي ، حلب ، 1396 هـ .
6. البوصيري ، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل ، (762 هـ - 840 هـ) ، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، بلا طبعة ، دار الوطن ، 1420 هـ - 1999 م .
7. الجرجاني ، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد ، (277 هـ - 365 هـ) ، الكامل في ضعفاء الرجال ، تحقيق : يحيى مختار غزاوي ، ط 3 ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، 1409 هـ - 1988 م .
8. ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي بن محمد ، الضعفاء والمتروكين ، تحقيق : عبدالله القاضي ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1406 هـ .
9. الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، (673 هـ - 748 هـ) ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط 9 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، 1413 هـ .
10. الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، (673 هـ - 748 م) ، تذكرة الحفاظ ، تصحيح : وزارة المعارف للحكومة العالمية الهندية ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
11. الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، (673 هـ - 748 م) ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق : علي محمد معوض وآخرون ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1995 م .
12. الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ، (673 هـ - 748 م) ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، تحقيق : محمد عوامة ، ط 1 ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علو ، جدة ، 1413 هـ - 1992 م .

13. الرازي ، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ، (327هـ) ، الجرح والتعديل ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، 1371هـ - 1952م .
14. الرازي ، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ، (327هـ) ، الجرح والتعديل ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1422هـ - 2002م .
15. الزهري ، محمد بن سعد بن منيع ، (230هـ - 168 هـ) ، الطبقات الكبرى ، بلا طبعة ، دار صادر ، بيروت - لبنان .
16. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، (ت 911هـ) ، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، تحقيق : أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1417 هـ - 1996م .
17. العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، (773هـ - 852هـ) ، تهذيب التهذيب ، أعتنى به إبراهيم الزبيد ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، 1429هـ - 2008م .
18. العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، (773هـ - 852هـ) ، تقريب التهذيب ، عناية إبراهيم مرشد ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان . 1420هـ - 1999م ،
19. العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، (773هـ - 852هـ) ، تقريب التهذيب ، تحقيق : محمد عوامة ، ط1 ، دار الرشيد ، سوريا ، 1406هـ - 1986م .
20. العجلي ، أحمد بن عبد الله بن صالح ، (181هـ - 261هـ) ، معرفة الثقات ، تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي ، ط1 ، 1405هـ - 1985م ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية .
21. العجلي ، أحمد بن عبد الله بن صالح ، (181هـ - 261هـ) ، تاريخ الثقات ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان . 1405هـ - 1984م .
22. العقيلي ، محمد بن عمر بن موسى ، (ت 322) ، الضعفاء الكبير ، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي ، ط1 ، دار المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان ، 1404هـ - 1984م .
23. القاضي ، أبو طالب ، (ت 279 هـ) ، علل الترمذي الكبير ، تحقيق : صبحي السامرائي وآخرون ، ط1 ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت ، 1409هـ .
24. المزني ، يوسف بن الزكي عبدالرحمن ، (654هـ - 742هـ) ، تهذيب الكمال ، تحقيق : بشار عواد معروف ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، 1400هـ - 1980م .

25. النسائي ، أحمد بن شعيب ، (215هـ) ، الضعفاء والمتروكين ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، ط1 ، دار الوعي ، حلب ، 1396هـ .

26. الهمذاني ، شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي ، (ت 509 هـ) ، الفردوس بمأثور الخطاب ، تحقيق : السعيد بن بسيوني زغلول ، ط1 ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان . 1406 هـ - 1986م .

27. الهيثمي ، علي بن أبي بكر ، (735 هـ - 807 هـ) ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، بلا طبعة ، دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي ، القاهرة - بيروت ، 1407هـ .

5- كتب الفقه .

87. أبو إسحاق ، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح ، (816هـ - 884هـ) ، المبدع شرح المقنع ، دون طبعة ، المكتب الإسلامي ، دمشق - سوريا .

88. أبو إسحاق ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح ، (708 هـ - 763 هـ) ، المبدع في شرح المقنع ، بلا طبعة ، 1400هـ ، دون ميلادي ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

89. ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن عبد الله ، (661هـ - 728هـ) ، مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب ، عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي وآخرون ، دون طبعة ، مكتبة ابن تيمية ، دون مكان نشر .

90. البزدوي ، علي بن محمد ، (400هـ - 482 هـ) ، كنز الوصول إلى معرفة الأصول ، بلا طبعة ، مطبعة جاويد بريس ، كراتشي .

91. البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس ، (1000هـ - 1051هـ) ، كشف القناع عن متن الإقناع ، تحقيق : إبراهيم أحمد عبد الحميد ، طبعة خاصة ، دار عالم الكتب ، الرياض - السعودية ، 1423هـ - 2003 م .

92. الباجي ، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب ، (403 - 474 هـ) ، المنتقى شرح موطأ مالك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1420هـ - 1999م .

93. الزركشي ، شمس الدين محمد بن عبد الله ، (ت772هـ) ، شرح الزركشي على مختصر الخرقى ، تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، 1423هـ - 2002م .

94. الرحيباني ، مصطفى السيوطي ، (ت 587 هـ) ، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ، بلا طبعة ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، 1243هـ - 1961م .

95. ابن رشد ، : محمد بن أحمد بن محمد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الفكر - بيروت .

96. الشربيني ، محمد بن أحمد الخطيب ، (ت 977هـ) ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، بلا طبعة ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .
97. الشوكاني ، أحمد بن محمد بن علي ، (1229هـ - 1281هـ) ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخبار ، قدم له : وهبة الزحيلي ، ط 1 ، دار الخير ، دمشق - سوريا ، 1416هـ - 1996م .
98. الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ، (1229هـ - 1281هـ) ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخبار ، ط 1 ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، 1973م .
99. القرضاوي ، فقه الزكاة ط 22 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، 1414هـ - 1994م .
100. ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد بن قدامة ، (541هـ - 620هـ) ، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : محمد شرف الدين خطاب وآخرون ، ط ، دارا لحديث ، القاهرة ، 1416هـ - 1996م .
101. ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد بن قدامة ، (541هـ - 620هـ) ، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، ط 1 ، دون ميلادي ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ،
102. الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الموسوعة الفقهية الكويتية ، ط 2 ، - 1404 هـ - 1472 هـ .
103. الماوردي ، علي بن محمد بن محمد بن حبيب ، (364 - 450 هـ) ، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني - تحقيق : الشيخ علي محمد معوض وآخرون ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1419 هـ - 1999 م .
104. 1405هـ .
105. النفراوي ، أحمد بن غنيم بن سالم ، (ت 1125هـ) ، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، بلا طبعة ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، 1415هـ .
106. النووي ، محيي الدين يحيى بن شرف ، (631هـ - 676هـ) ، المجموع ، بلا طبعة ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .
107. نظام وجماعة من علماء الهند ، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، ط 1 ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، 1411هـ - 1991م .
108. الهيثمي ، شهاب الدين أحمد بن حجر ، (909 - 974 هـ) ، الحواشي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، لعبد الحميد الشرواني ، وآخرون ، دون طبعة ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .

6- كتب المعاجم واللغة .

- 109.الأزهري ، محمد بن أحمد ، (282هـ - 370 هـ) ، تهذيب اللغة ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، 2001م .
- 110.الأزدي ، محمد بن يزيد الثمالي ، (210 هـ - 286 هـ) ، التعازي والمراثي ، تحقيق : خليل المنصور ، ط1 ، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان ، 1417 هـ - 1996م .
- 111.الأصفهاني ، الحسين بن محمد بن المفضل ، (ت 502 هـ) ، مفردات ألفاظ القرآن ، بلا طبعة ، دار القلم - دمشق .
- 112.الأصفهاني ، أحمد بن محمد السلفي ، (478هـ - 576 هـ) ، معجم السفر ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي ، بلا طبعة ، المكتبة التجارية - مكة المكرمة .
- 113.الأصفهاني ، الحسين بن محمد بن الفضل ، (ت 502 هـ) ، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، تحقيق : عمر الطباع ، ط1 ، ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت - لبنان ، 1420هـ - 1999م .
- 114.الأندلسي ، أحمد بن محمد بن عبد ربه ، (246 هـ - 328 هـ) ، العقد الفريد ، ط3 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، 1420هـ - 1999م .
- 115.الأبشهي ، شهاب الدين محمد بن أحمد ، (790 هـ - 852 هـ) ، المستطرف في كل فن مستظرف ، تحقيق : مفيد محمد قميحة ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1406هـ - 1986م .
- 116.الآبي ، منصور بن الحسين ، (324 هـ - 399 هـ) ، نثر الدرر في المحاضرات ، تحقيق : خالد عبد الغني محفوظ ، ط1 ، دار الكتب العلمية ،،بيروت - لبنان ، 1424هـ - 2004م .
- 117.البستي ، محمد بن حبان ، (ت 354هـ) ، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، بلا طبعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1397هـ - 1977م .
- 118.التلمساني ، أحمد بن محمد المقري ، (992 هـ - 1041 هـ) ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق : إحسان عباس ، بلا طبعة ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، 1388هـ .
- 119.التوحيدى ، علي بن محمد بن العباس ، (ت 400 هـ) ، البصائر والذخائر ، تحقيق وداود القاضي ، ط4 ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ، 141هـ - 999م .
- 120.الجرجاني ، الشريف ، محمد بن علي بن محمد بن علي ، (838هـ - 1434م) ، التعريفات ، ط3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1408 هـ - 019880م .

121. ابن حزم ، محمد علي بن أحمد بن سعيد ، (384هـ - 456هـ) ، تفسير ألفاظ تجري بين المتكلمين في الأصول، تحقيق: إحسان عباس ، ط2 ، ، دون هجري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت - لبنان ، 1987 م .
122. الحصري ، إبراهيم بن علي القيرواني ، (ت 453هـ) ، زهر الآداب وثمر الألباب ، تحقيق : يوسف علي طويل ، ط1 ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، 1417 هـ - 1997 م .
123. ابن حمدون . محمد بن الحسن بن محمد بن علي ، (495 هـ - 562 هـ) ، التذكرة_الحمدونية ، تحقيق : إحسان عباس ، بكر عباس ، ط1 ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، 1461هـ - 1996 م .
124. الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت 721هـ) ، مختار الصحاح ، تحقيق : محمود خاطر ، طبعة جديدة ، مكتبة لبنان ، ناشرون ، بيروت ، 1415هـ - 1996 م .
125. السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين ، معجم مقاليد العلوم ، تحقيق : محمد إبراهيم عبادة ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة - مصر ، 1424هـ - 2004 م .
126. الشيزري ، أسامة بن مرشد الكتاني ، (488 - 584 هـ) ، الاعتبار، ط1 ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، 1420 هـ - 1999 م .
127. الصفوري ، عبد الرحمن بن عبد السلام بن عبد الرحمن بن عثمان ، (ت 894 هـ) ، نزهة المجالس ومنتخب النفائس ، تحقيق : عبد الرحيم مارديني ، بلا طبعة ، دار المحبة ، دار آية ، بيروت - دمشق ، 2001م - 2002م .
128. العاملي ، بهاء الدين محمد بن حسين ، (953 هـ - 1031 هـ) ، الكشكول ، تحقيق : محمد عبد الكريم النمري ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1418هـ - 1998 م .
129. المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، (952هـ - 1031هـ) ، التوقيف على مهمات التعاريف ، تحقيق : محمد رضوان الداية ، ط1 ، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر ، بيروت - دمشق ، 1410هـ .
130. المدائني ، عز الدين بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد ، (ت 655هـ) ، شرح نهج البلاغة ، تحقيق : محمد عبد الكريم النمري ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1418هـ - 1998 م .
131. محمد ، الحسين ، (ت 502هـ) ، المفردات في غريب القرآن ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، بلا طبعة ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
132. ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم الأفيقي المصري (630هـ - 711هـ) ، لسان العرب ، بلا طبعة ، دار صادر ، بيروت - لبنان .

133. نكري ، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد ، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، تحقيق : حسن هاني فحص ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت ، 1421هـ - 2000م .

7 - كتب التاريخ

134. الأتابكي ، جمال الدين يوسف بن تغري بردى ، (813 هـ - 874 هـ) ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، بلا طبعة ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مصر .

135. البخاري ، محمد بن اسماعيل ، التاريخ الكبير ، تحقيق : السيد هاشم الندوي ، بلا طبعة وتاريخ ، دار الفكر ، بيروت .

136. ابن حجر ، أحمد بن علي ، (773 هـ - 852 هـ) ، إنباء الغم بأبناء العمر في التاريخ ، تحقيق : محمد عبد المعيد خان ، ط2 ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - 1406 هـ - 1986م .

137. الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، لبنان - بيروت ، 1407 هـ - 1987م .

138. ابن العماد ، عبد الحي بن أحمد بن محمد ، (1032 هـ - 1089 هـ) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق : عبد القادر الأرنبوط وآخرون ، ط1 ، دار بن كثير ، دمشق ، 1406 هـ .

139. ابن الوردي ، زين الدين عمر بن مظفر ، (691 هـ - 749 هـ) ، تاريخ ابن الوردي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت - 1417 هـ - 1996م ، ج2 / ص 337 .

140. ابن كثير ، إسماعيل بن عمر ، البداية والنهاية ، بلا طبعة ، مكتبة المعارف .

141. ابن معين ، يحيى ، (158 هـ - 233 هـ) ، تاريخ ابن معين رواية الدوري ، تحقيق : أحمد محمد نور سيف ، ط1 ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، 1399 هـ - 1979م .

142. المقرئزي ، أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي ، (845 هـ - 1441م) ، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء ، تحقيق : جمال الدين الشيال ، ط2 ، وزارة الأوقاف ، مصر ، 1416 هـ - 1996م .

143. المقرئزي ، أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي ، (845 هـ - 1441م) ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط1 ، دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت ، 1418 هـ - 1997م .

144. النويري ، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ، (677 هـ - 733 هـ) ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق : مفيد قمحية وآخرون ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1424 هـ - 2004م .

8 - كتب العقيدة .

145. الحنفي ، ابن أبي العز ، (ت 792 هـ) ، شرح العقيدة الطحاوية ، دون طبعة ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، 1391 هـ .

146. القشيري ، عبد الكريم بن هوازن ، (ت 514 هـ) ، الرسالة القشيرية ، تحقيق : خليل المنصور ، بلا طبعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، 1422 هـ - 2001 م .

147. محمد ، عبد الرحمن بن علي ، (508 هـ - 597 هـ) ، تلييس إبليس، تحقيق : السيد الجميلي ، ط 1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، 1405 هـ - 1985 م .

9- كتب أخرى (شاملة) .

148. ابن الأزرقي ، محمد بن علي بن محمد الأصبحي ، (ت 896 هـ) ، بدائع السلك في طبائع الملك ، تحقيق : علي سامي النشار ، ط 1 ، وزارة الأعلام ، العراق .

149. البيهقي ، إبراهيم بن محمد ، (295 هـ - 320 هـ) ، المحاسن والمساوي ، تحقيق : عدنان علي عبدالله طاهر ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1420 هـ - 1999 م .

150. البقاعي ، برهان الدين إبراهيم بن عمر ، (809 هـ - 885 هـ) ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، تحقيق : عبد الرزاق غالب المهدي ، بلا طبعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1415 هـ - 1995 م .

151. ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم الحراني ، (661 هـ - 728 هـ) ، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، بلا طبعة ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .

152. ابن تيمية ، احمد بن عبد الحلیم ، (661 هـ - 728 هـ) ، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، ط 2 ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، 1422 هـ - 2002 م .

153. ابن تيمية ، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ، (661 هـ - 728 هـ) ، الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، ط 1 ، دون هجري ، دار الفكر اللبناني ، بيروت - لبنان ، 1992 م .

154. الحارثي ، محمد بن علي بن عطية المشهور بأبي طالب المكي ، (ت 386 هـ) ، قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المرید إلى مقام التوحيد ، تحقيق ، عاصم إبراهيم ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1426 هـ - 2005 م .

155. الحبشي ، محمد بن عبدالرحمن بن عمر الوصابي ، البركة في فضل السعي والحركة ، بلا طبعة ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، 1414هـ - 1993م .
156. الجاحظ ، عمرو بن بحر ، (163هـ - 255هـ) ، المحاسن والأضداد ، ط2 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، 1415هـ - 1994م .
157. الحسيني ، محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني ، الروضة الندية شرح الدرر البهية ، بلا طبعة وتاريخ ، دار المعرفة ، دون مكان نشر .
158. الحسيني ، عبدالرحمن بن ناصر ، بهجة قلوب الأبرار وقررة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار ، ط4 ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ، 1423هـ .
159. ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ، مقدمة ابن خلدون ، ط5 ، دار القلم - بيروت ، ، 1984هـ .
160. الدهلوي ، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري ، (959هـ - 1052هـ) ، مقدمة في أصول الحديث ، تحقيق : سلمان الحسيني الندوي ، ط2 ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت - لبنان ، 1406هـ - 1986م .
161. الزمخشري ، محمود بن عمر ، (467هـ - 538هـ) ، الفائق في غريب الحديث ، تحقيق : علي محمد الجاوي وآخرون ، ط2 ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
162. السلمي ، عز الدين بن عبد السلام . (ت 660هـ) ، مقاصد الرعاية لحقوق الله عز وجل أو مختصر رعاية المحاسبي ، تحقيق : إياد خالد الطباع ، ط1 ، دار الفكر - دمشق .
163. الظاهري ، علي بن أحمد ابن حزم ، (384 - 456هـ) ، المحلى ، تحقيق : عبد الغفار سليمان البنداري ، دون طبعة ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .
164. الغزالي ، أبي حامد محمد ، (450هـ - 505هـ) ، إحياء علوم الدين ، تحقيق : عبدالله الخالدي ، ط1 ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت - لبنان ، 1419هـ - 1998م .
165. الغزالي ، محمد بن محمد ، ميزان العمل ، بلا طبعة ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، 1403هـ - 1983م .
166. ابن القيم ، محمد بن أيوب الزرعي ، (691هـ - 751هـ) ، الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ، تحقيق سعيد محمد اللحام وآخرون ، ط1 ، دار إحياء العلوم ، مكتبة المعارف ، بيروت - الرياض .
167. ابن القيم ، محمد بن أيوب الزرعي ، (691هـ - 751هـ) ، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، تحقيق : محمد حامد ألفقي ، ط2 ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، 1393هـ - 1973م .

168. ابن القيم ، محمد بن أيوب الزرعي ، (691هـ - 751هـ) ، عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين ، تحقيق : عصام الدين الصّبابطي ، ط1، دار الحديث ، القاهرة ، 1414هـ - 1993م .
169. ابن القيم ، محمد بن أيوب الزرعي ، (691هـ - 751هـ) ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، خرج آياته وأحاديثه : زكريا عميران ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1415هـ - 1995م .
170. ابن القيم ، محمد بن أيوب الزرعي ، (691هـ - 751هـ) ، الفوائد ، ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1393 هـ - 1973م .
171. ابن القيم ، محمد بن أيوب الزرعي ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط14 ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت - الكويت ، 1407هـ - 1986م .
172. ابن القيم ، محمد بن أيوب الزرعي ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، بلا طبعة ، دار الجيل ، بيروت ، 1973هـ .
173. القرشي ، يحيى بن آدم ، (ت 203هـ) ، كتاب الخراج ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، لاهور - باكستان ، 1974م .
174. الكتاني ، عبد الحي ، (ت 1382هـ) ، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية ، بلا طبعة ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .
175. الماوردي ، محمد بن حبيب ، (364هـ - 450هـ) ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، بلا طبعة ، دون ناشر ، بغداد - العراق ، 1409هـ - 1989 .
176. تقي الدين أحمد بن علي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، بلا طبعة ، دار الهلال ، القاهرة - مصر ، 1992م .
177. المقدسي ، محمد بن مفلح ، (ت 762هـ) ، الآداب الشرعية والمنح المرعية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون ، ط2 ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان ، 1417هـ - 1996م .
178. النووي ، محي الدين يحيى بن شرف ، (631هـ - 676هـ) ، الأذكار المنتخبة في كلام سيد الأبرار ، بلا طبعة ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، 1404هـ - 1984م .
179. الهيثمي ، شهاب الدين أحمد بن حجر ، (909 - 974 هـ) ، الزواجر عن اقتراف الكبائر ، تحقيق : مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز ، ط2 ، المكتبة العصرية ، لبنان - صيدا ، بيروت ، 1420هـ - 1999م .

10- المراجع الحديثة .

180. بدران ، فاروق وآخرون ، العنوسة الواقع والأسباب والحلول ، ط1 ، عمان - جمعية العفاف الخيرية ، 1421هـ - 2000م .
181. الجديع ، ناصر بن عبد الرحمن بن محمد ، التبرك أنواعه وأحكامه ، ط3 ، مكتبة الرشد ، السعودية - الرياض ، 1415هـ - 1995م .
182. الحازمي ، خالد بن حامد ، مساوي الأخلاق وأثرها على الأمة ، ط1، وكالة المطبوعات والبحث العلمي ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، 1425هـ .
183. الحوراني ، ياسر عبد الكريم ، الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي ، ط1 ، دار مجدلاوي ، عمان - الأردن ، 1423هـ - 2003م .
184. الدوري ، قحطان عبدالرحمن ، الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي ، ط1 ، دار الفرقان ، عمان الأردن ، 1421هـ - 2000م .
185. السبهاني ، عبد الجبار محمد عبيد ، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام ، ط1 ، دار البحوث للدراسات الإسلامية ، وإحياء التراث ، دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي ، 1426هـ - 2005م .
186. الشاذلي ، حسن علي ، الاقتصاد الإسلامي مصادره وأسسها المال وتنميته دراسة مقارنة ، بلا طبعة ، دار الإتحاد العربي ، دون مكان نشر ، 1399هـ - 1979م .
187. العفيفي ، أحمد مصطفى ، الاحتكار وموقف الشريعة الإسلامية منه في أطارا لعلاقات الاقتصادية المعاصرة ، ط1 ، مكتبة وهبة - القاهرة ، 1424هـ - 2003م .
188. الطريقي ، عبد الله بن إبراهيم ، مشكلة السرف في المجتمع المسلم وعلاجها في ضوء الإسلام ، ط1 ، 1421هـ ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية
189. القحطاني ، سعيد بن علي بن وهف ، الربا أضراره وآثاره في ضوء الكتاب والسنة ، ط1 ، مكتبة الرشد - المملكة العربية السعودية ، 1408هـ - 1988م .
190. عتر ، نور الدين ، المعاملات المصرفية والزبوية وعلاجها في الإسلام ، ط5 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت- لبنان ، 1403هـ - 1983م .
191. عقلة ، محمد ، نظام الأسرة في الإسلام ، ط2، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان - الأردن ، 1409هـ - 1989م .
192. القرضاوي ، يوسف ، مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام ، ط5 ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1406هـ - 1986م .

193. النملة ، علي إبراهيم ، التنصير ، بلا طبعة ، ، دون دار نشر ومكان نشر ، 1413هـ - 1993م .
194. نيل ، حسين عبد الحميد ، الحسد في القرآن والسنة ، ط1، مكتبة رجب ، العتبة ، دار الرحمن ، الهرم ، 1417هـ - 1997م ،
195. ندا ، أبو أحمد ، أخطاء المرأة المتعلقة بالخطبة والزواج ومعاشرته الزوج ، بلا طبعة ومكان نشر .
196. الأردن ، دائرة الإفتاء العسكرية ، التذكرة ، دون طبعة ، نشر ، نشر مديرية الإفتاء ، العدد 350 ، 1424 هـ - 2003م .
197. الأردن ، دائرة الإفتاء العسكري ، التذكرة ، دون طبعة ، العدد 350 ، 1424هـ - 2003م .
198. العلمية ، الندوة ، الرشوة وخطورتها على المجتمع ، بلا طبعة ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1412هـ - 1992م .

المصادر الأجنبية :

الموسوعة الإسلامية البريطانية . Islamic British Insyclopcdia

Abstract

Praise be to God, prayer and peace upon the Messenger of God and his family and companions and allies and after:

This study examines the issue of price hike phenomenon in the light of the Sunnah and by extrapolation of the hadith on this subject since the vocabulary dealt with the analysis and explain its benefits and provisions to serve the search.

The study consists of an introduction, four chapters and a conclusion.

The introduction : they said the problem of the study, and the reason for choosing a theme, its relevance, the approach taken, an approach induction and deduction, and then said previous studies on this subject, and then plan the study.

The introductory chapter : it dealt with the concept of price rises, linguistically and idiomatically, and gradually the timeline for this phenomenon.

The first chapter : it dealt with the reasons for the high cost of living in the light of the Sunnah, has addressed the moral grounds of cost: the sin of God and against His commands and their relationship, driving, and the preference of this world to the Hereafter, and the lack of pond in the money earned, and why, and addressed the causes of material cost, including: monopoly, which showed understanding and wisdom, and his relationship, driving, masturbation, and it showed concept, and as a deterrent, its injuries and its relationship, driving, and said supply and demand relationship, driving, and extravagance and waste, and it showed concept, and what is forbidden by Islam and consider it a kind of extravagance and waste and its relationship to, driving, and then reported gains Forbidden including: fraud in the sale, Cheating measure and balance, and sell for the nomadic, the sale of artificial inflation of prices, and a man on the sale of his brother and the Somme on Soma, and manipulation of currencies, which showed

changes in the money in terms of value, the effect of changing exchange high cost prices.

The second chapter : it dealt with the negative effects of price rises, and mentioned the social, ethical, including: refraining from marriage and the: high cost of dowries, and spinsterhood, the emergence of serious diseases, it says: envy, and severing ties of kinship, and economic impacts, and it is stated: poverty, bribery, and theft.

The third chapter : it dealt with the treatment of the Sunnah of the phenomenon of price rise, said the treatment the moral of the phenomenon of price rises and pray for forgiveness and repentance, and patience of a trial, and thanks, and pray, and how to be with the scourge, and conditions, and benefits, contentment and satisfaction, and trust in God showing treatment of each cost, and said economic solution to the phenomenon of price rises, including: reform of the provision, and the difference between him and earnings, and forgetting for a living, and the reasons for anti him, and dealt with the tackle poverty Zakat, charity and penance, and the necessity to work, the economy of living, self-reliance policy, then pricing, Mahj economic boycott.

The study concluded by stating a conclusion that the most important findings, said the recommendations that have been recommended manner and by offering interest rates, and in support of the message. And then put indexes diverse as it is supported in the documentation of theses.

God, the source of strength and the Guide to the Straight Path.